الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية الحقوق و العلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مطبوعة إنتاج بيداغوجي :

نظريات التكامل والاندماج

السداسي الخامس

السنة : ثالثة ليسانس

علاقات دولية

الأستاذة : د : **مليكة قادري**

السنة الجامعية : 2023/2022

جامعة العربي التبسي - تبسة

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم المقياس	نظريات التكامل و الاندماج
مطبوعة موجهة إلى	طلبة سنة الثالثة ليسانس –علاقات دولية–
البرنامج الرسمي للمقياس	**المحور الأول:** مفهوم التكامل **المحور الثاني:**شروط التكامل ومؤشراته الأساسية **المحور الثالث:** التكامل الإقليمي **المحور الرابع:** المدرسة الدستورية في التكامل **المحور الخامس:** كونسوسياسيوناليزم (البناء التوافقي) **المحور السادس:** المدرسة الوظيفية في التكامل **المحور السابع:** نظرية الاتصال **المحور الثامن:** التجارب التكاملية
أهداف المقياس	• ان يفهم الطالب البعد الثاني للعلاقات الدولية بعد النزاعات الدولية التي سادت لفترة طويلة من الزمن. • توفير إطار مفاهيمي للتكامل و الاندماج يمكن الطالب من تحليلها. • يحدد مفهوم و مبررات دراسة مختلف نظريات التكامل و الاندماج. • أن يحدد الطالب مرتكزات ومعالم الطرح غير التقليدي للاندماج.

	• يقدم المقياس نظرة تاريخية لتطور النظرية في مجال التكامل و الاندماج ويشرح أبعادها، و أثرها، و التصنيفات المختلفة لعدة مدارس ونظريات فيها. • تمكين الطالب من التعرف على أحدث التطورات النظرية في مجال التكامل و الاندماج. • أن يميز الطالب بين النماذج الاندماجية الناجحة والفاشلة.
توصيف المقياس	تتضمن هذه المطبوعة سلسلة من المحاضرات في مقياس نظريات التكامل و الاندماج، تم إعدادها طبقا للبرنامج الرسمي المقرر لطلبة السنة الثالثة ليسانس –علاقات دولية– مع إجراء بعض التعديلات التي تقتضيها مصلحة الطالب و تجنب بعض التكرار الموجود في البرنامج– و يعد من ضمن المقاييس التي تندرج ضمن الوحدة التعليمية الأساسية بمعامل 3 و رصيد 6 في شكل محاضرة في الأسبوع و حصة في الأعمال الموجهة بمعدل ساعي أسبوعي يقدر بثلاث ساعات. و يكتسي مقياس نظريات التكامل و الاندماج أهمية كبيرة لدى الباحثين و الطلبة في العلاقات الدولية للأفاق التي يفتحها على هذا العلم سواء كمقياس منفصل أو في تأثيره على باقي الموضوعات و المقاييس في العلاقات الدولية.

مـقدمــة :

لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية اللبيرالية للسياسة العالمية، وذلك بعدم اتخاذها للدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنيين في إطار تفاعلات سوسيواقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع حيث يمكنه أن يعوض الدولة الوطنية، والتساؤل عن كيفية الوصول إلى تنظيم عالمي. ومن هنا يبدو التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية،عكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها لعبة ذات طبيعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية حول التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما نسميه باللعبة الايجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد .

لكن إذا كان بناء السلم الدولي وتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي هو الهدف الأسمى لعملية التكامل والاندماج، فإن الاختلاف بقي قائما حول الأساليب والاستراتيجيات الكفيلة لتحقيق الاندماج على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهذا ما يفسره وجود عدة تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة التكامل محاولة تقديم أطر مفاهيمية بإمكانها المساهمة في بناء نموذج تكاملي . فماهي ماهية التكامل؟، وما هي الأطر النظرية التي حاولت فهم وتفسير ظاهرة التكامل؟ .

هذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال محاضرات هذا المقياس والذي أضفنا له عنصر الإقليمية باعتبارها ظاهرة مرتبطة بالتكامل والاندماج.

المحور الأول: مفهوم التكامل

قبل التطرق لنظريات التكامل و الاندماج، لابد من التطرق للإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة و استخداماته الواسعة. وظف مصطلح التكامل Integration في العديد من الأدبيات المعنية بتحليل الظواهر الاقتصادية أو السياسية، وحتى في تحليلات السياسية الخارجية، لكن، لم يفصل الباحثون في تعريف دقيق أو متفق عليه، وغياب الإجماع يرتبط أساسا بتعقيد الظاهرة التكاملية و تعدد أبعادها. إذ لغاية يومنا هذا، مازال الجدل قائما حول طبيعة المسار التكاملي، هل هو مسار Process أم حالة State ، حتى أنه في بعض الحالات يتم استبدال مصطلح التكامل بالعديد من المصطلحات الأخرى، والتي تعكس لنا سياسات تعاونية بين الدول، سواء في المجال الأمني، السياسي، أو الاقتصادي. و التوظيف الموسع، و المبهم، و غير الدقيق للتكامل، واستبداله بمرادفات أخرى تصف ظواهر مختلفة، يضاعف من صعوبة مهمة المحلل السياسي في العلاقات الدولية، إذ لا يمكن الفصل بين السوق المشتركة، الاتحاد الجمركي، أو التكامل الدولي، فهل هي مراحل أولية من مسار التكامل الدولي، أو ضرورة حتمية لتشكيل أي تكامل دولي؟ هل السياسات الدفاعية الجديدة، مثل منظمة القيادة الإفريقية تعكس التكامل الدولي أو مجرد سياسات تعاونية؟

1-تعريف التكامل:

أ/ التعريف اللغوي: ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة Integrites وتعني التكميل أو التمام، والتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يُمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.[1]

عادة ما تستعمل كلمة " تكامل "كمرادف لكلمة " اندماج"، والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح Integration كما هو في الإنجليزية والفرنسية، ويعد الاندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كلٍّ مشترك .

كلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملين، وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية** (بيروت: دار العلم للماليين، 1987 ، ط 4)، ص 13 .

ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني، [1] فمعنى التكامل ينطوي على تلازم، وتقابل، وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله، أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحدها بدون العناصر الأخرى.[2]

وتجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات التكامل ذاتها، ففي اللغة العربية تستخدم هذه الكلمة بالتبادل مع كلمة الاندماج دون تمييز محدد، وأحيانا يستعملان معا جنبا إلى جنب، حيث أن الاندماج يشير عادة إلى درجات أعلى و حالات أكثر نضجا للتكامل بما في ذلك الاتحاد أو الوحدة الكاملة، وأحيانا تضاف كلمة الاندماج لإضفاء مزيد من القوة، كأن يقال وحدة اندماجية.

ب/التعريف الاصطلاحي: التكامل هو عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوطنية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، ويُعرِّف لندبارغ Lindbergh التكامل بأنه: " **العملية التي تجد فيها الدولة نفسها راغبة في أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها عن بعضها بعضا وتسعى بدلًا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد** "،[3] بينما يُعرِّف إرنست هاس Ernst Haas التكامل بأنه: "**العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية الدول القائمة** "[4]، وهذا التعريف هو الأقرب لإيضاح مفهوم التكامل بشكل أشمل، وهو يختلف عن باقي التعريفات لأنه يوضح الرابطة بين قوة المركز والقوى الأخرى؛ حيث يبرز معنى تكامل وتعامد مجموع القوى في قوة جديدة تختلف في أدائها عن الحالة الانفرادية التي كانت عليها في السابق ، في حين يعرفه إسماعيل صبري مقلد بأنه: "**العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي**

---

[1] صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعالقات الاقتصادية الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص، 418

[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص، 36 .

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية. تر: وليد عبد الحي(بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985) ،ص، 272

[4] – Ernest Haas, The uniting of europe: political, social, and economic forces 1950–1957 (Great Britain: University of Notre dame Press, 1958), p, 16. 1

تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف فوق القومية التي أنجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها "[1]، إذن الاندماج هو عملية وحالة نهائية على حد سواء، ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هو تكوين جماعة سياسية، وتتضمن عملية الاندماج الوسائل والأدوات التي تتحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية، كما يجب أن تكون عملية الاندماج طواعية وبتوافق الآراء، أما الاندماج الذي يتم بالقوة والقسر فهو إمبريالية .

2- التكامل و المفاهيم المشابهة:

* **التعاون:** هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة لكنه لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، حيث أنه ذو طبيعة مؤقتة ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وإنما المشروع هو ما يخالف ذلك، وبالتالي التعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.[2]

* **الشراكة:** تعد الشراكة إستراتيجية وطريقة مُتبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذي اختصاص معين، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، إضافة إلى الوسائل والإمكانيات الضرورية للمساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء، ويختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلًا للتعاون بين الدول وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة، وتتضمن تعاونًا دوليًّا سياسيًّا أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، [3] ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة، كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة .

* **التبعية:**

عبارة عن علاقة تطبعها القوة بين الأطراف، حيث إن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني؛ وعليه فإن التبعية تقوم على فكرة التلازم

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 248.

[2] محمد عباس لزرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 ، ص 4.

[3] Dussauge ,P. et B. Garrette , Alliances Stratégiques : mode d'emploi , **Revue Française de Gestion**, Septembre- Octobre 1991,p-p. 4-18.

بين التقدم والتخلف، كما تُعرَّف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، ولا تعترف بالمصالح المشتركة. ويوضح كيوهان وناي Keohane and Nye أن الترابط غير المتوازن يفترض دائمًا حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف، [1] بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة؛ لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة.

*** فوق القومية:**

ويعبر هذا المفهوم عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، ويُقصد بذلك، التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق؛ بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي، أي لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت لتضم أنواعًا أخرى من العلاقات، [2] ففوق القومية تهتم عمومًا بالمسارات السياسية ضمن الدول وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال.

*** التحالف:**

في محاولة منهما لبناء نظرية خاصة بالتحالف وظف ليسكا المعلومات التاريخية، في حين استخدم ريكر نظرية اللعب والنماذج الرياضية وطبقها على المعلومات التاريخية، وكلا النظريتيْن أعطت أهمية كبرى لموضوع عدم الاستقرار في نظم التحالف، ويرى ليسكا أن التحالف يتفكك نتيجة إقدام أحد أطرافه على التوصل لاتفاق سلام منفرد مع العدو خلال الحرب، ولذا فإن إغراء طرف من الحلف المعادي لعقد اتفاقية سلام منفردة يمثل أحد الاهتمامات الإستراتيجية للدول المتحالفة، [3] أما ريكر فإنه يشير في نظريته إلى حالة عدم التوازن داخل التحالف أو الائتلاف، وبرغم بعض الاختلافات بين نظرية التحالف ونظرية التكامل فهناك تشابه بينهما، [4] ويركز ريكر على دور الاتصال بين الأطراف

---

[1] Dussauge ,P. et B. Garrette ; op.cit ; p 18.

[2] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، سلسلة دراسات دولية، (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص13

[3] محمد عباس لزرزي، مرجع سابق، ص10.

[4] المرجع نفسه، ص 12.

لاسيما في تحديد التحالف؛ إذ كلما كانت الاتصالات كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب، وهو ما ركز عليه دويتش Deutch وإيتزيوني Etzioni، إضافة إلى ذلك يركز دويتش على دور المنطقة المركز في إقامة الحدة الاندماجية، في حين يؤكد ليسكا أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف، أما هاس Haas يركز على البعد البراغماتي في دفع الدول للتحالف والتكامل مع بعضها البعض، كذلك فإن دور الدول والأهداف المتوخاة من قبلها للتحالف مرتبطة بمدى الإمكانيات المتوفرة لكل منها، ولذا فإن زيادة قوة "القوة المركزية" التحالف يساهم في تدعيم كفاءة التحالف.[1]

*** الانتشار والتعميم :**

إن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في المجالات الأخرى، وهذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي؛ إذ إن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل، حيث إن التكامل الاقتصادي والفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمرًا ضروريًا، والتعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية. [2]

*** الاعتماد المتبادل :**

يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، ومن خلال هذه التفاعلات ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها. [3]

كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، إضافة إلى أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية .

*** الجهوية:**

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص22.

[2] مارتن غريفيتش و تيري اكالان، **مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية**، (دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص8.

[3] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب**، (الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص10.

تعني الجهوية ذلك المركّب من المواقف والولاءات والأفكار التي تجعل الدول والشعوب تركّز وتهتم بما تراه مرتبطا بمنطقتهم الجغرافية.[1] فالجهوية مصطلح يرتبط برقعة جغرافية محدّدة يمكن أن يكون في بعض الأحيان عاملا مهما في تكوين الدول وبروز الروح والإحساس الوطني، والجهوية هي الحل الوسط أو منتصف الطريق بين الحكومة العالمية والدولة الوطنية المستقلة.[2]

*** التنسيق:**

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، و هذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة،[3] فالتنسيق غالبا ما تكون أجهزة سابقة عليه، أي يكون من خلال أجهزة موجودة سابقا ويكون مؤقتا مثل الحلف أو التحالف، عكس التكامل.

كما يعرف التنسيق على أنّه محاولة أو مجموعة من المحاولات تقوم بها أطراف معينة على مستويين الإقليمي و الدولي لإحداث درجة من التقارب في سياساتها وممارساتها تجاه موضوع أو مواضيع محدّدة من أجل اعتماد برنامج أو إستراتيجية مشتركة لتحقيق أهداف أو مواجهة أخطار مشتركة يستحيل بلوغها بطريقة منفردة.[4]

إن نظرية التكامل تُعاني من بعض الثغرات، خاصة في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل، ويرى ناي Nye أن سبب عدم الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو ديناميكية التكامل، بينما يضع الآخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد إنجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات.

3- الأسس الفكرية و النظرية للتكامل:

---

[1] عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**،(القاهرة: دار الكتاب الحديث،2000)، ص ص16- 21.

[2] G. Evans and J. Newnham , The penguin Dictionary of International Relations, London, Penguin Books, 1998, p23.

[3] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 36.

[4]

تتوافق الأسس الفكرية للتكامل مع الطرح المثالي الذي ساد العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والذي كاف ينادي بضرورة التركيز على الأخلاق في التعاملات الدولية ونبذ الحروب، انطلاقا من مسلّمة انسجام المصالح التي تعتبر أن هناك توافقا طبيعيا بين كل من المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة.

ترجع الأصول الفكرية للتكامل إلى قدامى الكتاب والفلاسفة الذين كانوا يدعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار، والقضاء على المنازعات والحروب عن طريق إقامة اتحادات بين الحكومات أو جماعات فوق الأم تضم مختلف الشعوب وتخضع لها الدول التي يسود بينها الشقاق والتنافر، كما ظهرت فكرة الحكومة العالمية التي توحِّد بين الدول تحت سلطة مركزية وتكون لها سلطات واختصاصات فوق الدول تتولى تنفيذها بالقوة 21.[1]

ومن أمثلة الكُتَّاب الذين تحدّثوا عن الحكومة العالمية نذكر على سبيل المثال بنتا جيريمي، الذي كان أول من استعمل عبارة " قواعد دولية "أو" قانون دولي "وقد اعتمد في مشروعه "من أجل سلام عالمي ودائم "على منع اللجوء إلى القوة. كما نشير إلى " كانط "الذي يقترح أن تسير الإنسانية في اتجاه ما يسمّيه" جمهورية عالمية "أو" اتحاد عالمي للشعوب".[2]

كما تجد فكرة التكامل أصولها أيضا عند" جون لوك"، إذ أن حياة البشر عنده كانت تسودها المساواة والحرية التي يحكمها القانون الطبيعي، وفي سبيل الوصول إلى مرحلة المجتمع السياسي كما يسمّيها– هو انطلاقا من المجتمع الطبيعي اضطُرّ الأفراد للتعاقد مع ملك يختارونه بحريتي المطلقة، وهم– متشبّعون بروح العدالة، وَترتّب على ذلك ابرام عقد يلتزم فيه الجانبان بما اتفقوا عليه في إطار من التفاهم.

فقد شكلت المثالية بذلك مقتربا أخلاقيا قانونيا ركّز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، وانطلقت من مسلّمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية ودور المعرفة والعقلانية ووجود انسجام في المصالح، وكذلك إمكانية إقامة معايير قيمية مطلقة.[3]

تلتقي نظرية التكامل مع التيار المثالي في عدد من المسلمات هي:[1]

---

[1] عباد محمد سمير، مرجع سابق، ص2

[2] حداد ريدون، **العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الحقيقة،2000)، ص9

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1 ، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985 ، ص2

-القضاء على ظاهرة الحرب عبر التأثير في البيئة الدولية من خلال إنشاء منظمات فوق قومية.

-لتركيز على دور المعايير والعلم والثقافة كأولويات في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.

-التركيز على تحقيق السلم والتخفيف من النزاعات.

إلى جانب التيار المثالي تتقاطع نظرية التكامل مع الطرح الواقعي في بعض الجوانب التحليلية له، لكنّها في الآن نفسه تختلف معه في النظرة إليها إذ تركِّز الواقعية الكلاسيكية خاصة على قضايا الحرب

والأمن الوطني، وكذا مفهوم المصلحة الوطنية كأدوات تحليلية رئيسية لبناء أو تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية،هذا إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي اعتبر كأحد أهم إسهامات مورغانتو في النظرية الواقعية، التي استمدت الكثير من منطلقاتها من الطروحات النظرية لتوماس هوبز و كلاوزفيتش.[2]

فالمنطلق الأساسي لأفكار المدرسة الوظيفية مستمدّ من كل من التيارين المثالي والواقعي مع اختلافات في طريقة النظرة إلى المفاهيم الأساسية فيها كالمصلحة الوطنية والقوة والأمن والفوضى الدولية، إذ كل واحدة توظِّفها حسب منطلقاتها وافتراضاتها الخاصة بها.

فالتكامل عملية وحالة نهائية، على حد سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. ثمة شرط هام ينبغي إدراجه على الفور. يجب أن تكون عملية الاندماج (التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أما الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر فهو امبريالية. رغم أن بناء الإمبراطوريات تاريخياً يتصف ببعض الخصائص التي تعزى حالياً إلى الاندماج، فإن الأبحاث الحديثة تصر على أن عملية الاندماج يجب أن تعتبر غير قسرية. وانطلاقاً من منظور تاريخي نجد أن أهم المحاولات الرامية لبناء جماعات سياسية كانت تتوجه نحو إنشاء دول الأمة. وكثيراً ما كانت المشاعر القومية تفضل وصف ذلك على أنه توحيد وليس اندماجاً. وبوسع الأبحاث الراهنة، بتأكيدها على الاندماج بين الأطراف الفاعلة من الدول، أن تقدم رأياً أبتر للعملية إن لم يتم إبلاء اعتبار واجب لأغراض بناء الأمم العائدة لعهود سابقة .

---

[1] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص25

[2] Jean-Jacques Roche, **Théories des Relations Internationales**, Paris, Montchrestien, 1997, p,p 32-33.

لا بد للجماعة السياسية المدمجة من أن تكون لديها بعض الخصائص البنيوية. فالاندماج بين الدول سوف ينتج، نموذجياً، شكلاً جماعياً لصنع القرار هو أقرب للنوع المثالي فوق القومي وليس دولياً. مثلاً، قد يتم اتخاذ القرارات الجماعية بأكثرية الأعضاء ويتم التخلي عن مبدأ الإجماع. وتكون الحاجة إلى تكامل السياسة ذات أهمية خاصة إذا كانت الجماعة الوليدة مسئولة عن توزيع السلع والخدمات على الوحدات المكوِّنة. وهذا ما يحدث بالتأكيد في تلك الحالات التي يكون فيها بناء الجماعة السياسية مرهونا بالاندماج الاقتصادي عبر الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، هذا الجانب من بناء الجماعة قد شغل بشكل خاص اهتمام وانتباه دارسي الاندماج في فترة ما بعد 1945.

في الحد الأدنى، يفترض الاندماج وجود جماعة أمنية، أي نظام علاقات تخلى عن القوة والقسر كوسيلة لتسوية الخلافات. وخلافاً لهذا الشرط سوف يشجع الترابط الاقتصادي المشتركين المفترضين على الانخراط في أنواع العمل الجماعي المشار إليه أعلاه بغية تعزيز المصالح المتبادلة. ومن شأن الإقليمية – المعبر عنها استناداً إلى التشابه والتجاور على حد سواء – أن تعزز هذه النزعات. ومع المضي في عملية الاندماج سوف تتولى المؤسسات المركزية مهام ومسؤوليات وتفويضات جديدة. وهذا التوسع في المهمة التنظيمية، كما كانت تدعى، سيقترن بشكل إيجابي بعملية الاندماج .

في الجماعة المندمجة، تصبح للعمليات السياسية خصائص كثيراً ما تقترن بالسياسة ضمن الدول وليس بين الدول. فمثلاً"، تبدأ الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في الضغط من أجل الطلبات وتفصح عن المصالح في المركز وفي المحيط. بل إنهم سيفضلون في النهاية التركيز على مكان القوة السابق وتنشأ جماعات تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية وبيئية ودينية إضافة إلى تدابير حزبية تقليدية. وإذا كان الاندماج الاقتصادي مرحلة أولية أساسية لبناء الجماعة السياسية فقد يمكن بالتأكيد اقتران هذه الجماعات بقضايا الثروة والرفاه. ف "قواعد اللعبة" بالنسبة لهذه الجماعات سوف تتضمن بشكل واسع الرغبة في العمل ضمن النظام بغية تحقيق أهدافها وبشكل خاص التزام بالتعددية كأسلوب سياسي. هذه الخاصية التعددية للعمليات السياسية سوف تؤدي إلى نشوء السياسة التي تتخطى الحدود القومية مع إدراك قسم متزايد الأهمية للسكان ضمن الدول الأعضاء أن المزيد ثم المزيد من توقعاتهم وطموحاتهم يتحقق ضمن البنية المدمجة .

يتعين على الجماعة السياسية تأمين ولاء ومحبة أكثرية السكان في وحداتها المكونة. وقد وفرت القومية، تاريخياً، خلال تكوين الدول الأمة، البنية التحتية الإيديولوجية والموقفية لتحول الولاء هذا. يترتب على الجهود المعاصرة الرامية إلى بناء الجماعات "بما يتجاوز الدولة الأمة"، يترتب عليها

مهمة توفير مركز جديد للنمو الجاذب والقيام في الوقت ذاته بمجابهة اتجاهات القومية النابذة. وقد سعت جميع المذاهب النفعية والنفعية الحديثة والفيدرالية والكونفيدرالية للتصدي لهذا الجانب الحاسم للاندماج بطرقها الخاصة .

إن الاندماج عملية بالغة الإقناع في النظام السياسي العالمي المعاصر. وقد كان تطورها منذ 1945 إلى حد كبير على أساس إقليمي وحدثت أعظم عمليات التقدم ضمن أوروبا الغربية. وقد كان تطور جماعة أمنية هناك بعد الحرب العالمية الثانية شرطاً مسبقاً هاماً. وعلى الصعيد الخارجي كان تشجيع الولايات المتحدة اعتباراً من مشروع مارشال فصاعداً عاملاً مساهماً هاماً في ظهور كيانات جديدة في القارة. ومع ازدياد عدد الأطراف الفاعلة في التجربة الأوروبية فقد رأى بعض المراقبين أن الديناميكية آخذة في الضعف. ومن جهة أخرى، فقد ازداد نطاق الاندماج – الذي يقاس بعدد القطاعات/ القضايا التي تنطوي عليها عملية الاندماج .

4- مجالات التكامل:

هناك عدة أشكال للتكامل، سنقسّمها إلى قسمين، من حيث المجال ومن حيث النطاق، كما يلي:

أ.من حيث المجال: ينقسم إلى تكامل اقتصادي، سياسي، اجتماعي وآخر أمني.

* **التكامل الاقتصادي:** يُعدّ هذا النوع أكثر الأشكال ملاءمة للعملية التكاملية، وهو يرتبط ببعض- الإجراءات التي تخصّ الجوانب الاقتصادية، كإلغاء الرسوم الجمركية على البضائع(يصبح اتحاد جمركيا)، أو إلغاء تعريفة الرسوم الجمركية على بعض البضائع، أو تكوين أسواق مشتركة وإقامة مناطق للتجارة الحرة. (تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول الداخلة في التكامل). كما يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة، و يتم ذلك بوسائل و مظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية و الجمركية و إزالة العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع و الخدمات، و انسياب حركة العمال و رأس بين مختلف مناطق السوق.

* **التكامل السياسي:** وهو من أصعب أشكال التكامل، فهو لا يتحقق إلا في وجود درجة عالية من الوعي السياسي لدى القادة و أطياف المجتمع المدني، لما له من تأثير على مواضيع حساسة مثل موضوع السيادة .من خلال تهذيب الميولات القومية. يمكن القول أنّن يتكوّن من مرحلتين، الأولى يتّم فيها إيجاد آليات مؤسسية وإجراءات صنع القرار فحسب، بينما تتعدّى المرحمة الثانية ذلك إلى ضرورة تطوير قيم وتوقعات مشترَكة لتحل بشكل سلمي أشكال النزاع التي قد تحصل كما تؤدي إلى تماسك

اجتماعي–سياسي بين الوحدات المكوِّنة له.[1] فالتكامل السياسي بهذا المعنى هو عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية و نقل السيادة من السلطة الحكومية إلى أجهزة دولية مشتركة، و التكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفدرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

* **التكامل الاجتماعي:** وهو بُعد مهم من عملية التكامل، ويعني عملية الاتصال والتنقل والمعاملات بين الدول، يتشكل عنه ثقافة عبر وطنية أو عبر قومية، ويشمل التبادل الاتصالي، وحركات التنقل، والسفر والتبادل البريدي، والاتصالات عبر وسائل الاتصال المختلفة مثل نسبة حركات النقل البري والجوي بين البلدان المتكاملة بالنسبة إلى مجمل حركات النقل. [2]

* **التكامل الأمني:** وهنا يصبح التكامل نتيجة لتحالف معين، إذ يسبق عملية التكامل الأمني مرحلة التحالف بين الدول المعنية بهذا التكامل، ويكون مربوطا بخطر خارجي.

ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة. [3]

ب. من حيث النطاق: ينقسم إلى قسمين هما:

***التكامل الدولي:** يعرف التكامل على أنه العملية التي تكون بدمج وجمع الأجزاء المختلفة لنظام

وبضمان انسجامي، كذلك أفضل سير و انتظام لنظام كامل. [4] فقد يفهم التكامل على أنّه حالة أو عملية أو على أنه شرح للكيفية التي يتّم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، وَقد تبيّن أن التعاريف والتوقعات المحيطة بالتكامل الاقتصادي والسياسي الدولي ينطوي على مشاكل في الشرح و المعنى المشترك ، إلّا أنه ورغم هذا يمكن وصف التكامل الدولي على أنه إيجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة

---

[1] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،(د.س.ط)، ص2

[2] إكرام بدر الدين، **قضية التكامل على المستوى النظري**، مجلة السياسة الدولية، 1987 ، ص1

[3] زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، ط1 ، ليبيا، دار الرواد، 2002 ، ص249

[4] Charles Débâche et autres, **Lexique de politique**, Edi 7, Paris, Dttorg, p21.

للتفاعل بين الوحدات الدولية المستقلة مسبقا، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها واجتماعية جزئيا وسياسية جزئيا، كما يفترض التكامل الدولي السياسي وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدفقات اجتماعية واقتصادية وثقافية، تكون الغاية منها تحقيق مزيد من السلم والرفاهية على المستوى الدولي.[1]

5-حالات التكامل :

***التكامل القيمي:** ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

أ. نموذج التماثل: حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف .

ب . النموذج السلمي: حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيمة العليا في هذا السلم .

***تكامل الأطراف:** ويتمثل في نموذجين :

أ. نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم، المركز الدولي، التركيبة السكانية، البنى السياسية والاقتصادية .

ب . نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية، الاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر .

***التكامل التبادلي بين الكل والجزء:** وهو نموذجين :

أ. نموذج الولاء: يستمر ويتطور التكامل مادامت أطرافه مستمرة في دعمه .

ب . نموذج التوزيع: حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما سمي بالمخرجات، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان .

[1] طويل نسيمة، التكامل الدولي، **دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد3 ، أكتوبر 2018 ، ص1

المحور الثاني: شروط التكامل و مؤشراته الأساسية

1/ شروط التكامل: من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية. فالاختلاف في التعاريف ولد التباين من حيث أساس التكامل ويمكن إجمال هذه الشروط فيمايلي:[1]

***التجانس الاجتماعي:** وهو شرط أساسي للعملية التكاملية، إذ يتحتّم على الوحدات السياسية الداخلة في التكامل، العمل على إيجاد و خلق أنساق اجتماعية متشابهة، حتى يتسنى لها إيجاد بيئات متوافقة و مهيئة للتكامل.

***تشابه القيم:** وذلك من خلال الارتباط بمنظومة قيمية متشابهة على مستوى صناع القرار في الدول الراغبة في التكامل خاصة في الجانب الاقتصادي، من خلال تبني نهج اقتصادي مشترك إما الاشتراكية أو الرأسمالية، لتكون قوة دافعة نحو تحقيق التكامل.

***المصلحة المشتركة:** إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق الاتحاد و التقارب، من

الشروط الواجب توافرها للتمهيد لحدوث التكامل. فالدول لابد لابد وأن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح لترى حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من جراء الدخول في التكامل.

***أهمية التكامل في حد ذاته :** بالانطلاق من تقييم تجارب التكامل الناجحة يمكن لنا الحكم بنجاح نفقات التكامل السابقة الناجحة التكامل المستقبلية، بحيث ينظر للتكامل على أساس أنه نتيجة نهائية إيجابية

(مثلا التجربة التكاملية الأوروبية)، و ذلك من خلال قانون التكلفة، بحيث أن ما ستجنيه الدول متّحِدةً أكثر ممّا ا ستجنيه و هي منفردة

***البيئة الخارجية للتكامل:** يمكن للمؤشرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع وحدات التكامل إلى انجازه، فقد تسعى الدول إلى الاتحاد للوقوف في وجه أطماع سياسية من طرف خارجي أو بمجابهة خطر اقتصادي تعجز كل منها منفردة عن مجابهته، و لعل الوقوف في وجه الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب التي دفعت غرب أوروبا باتجاه الوحدة

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**،(مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005) ، ص1

***العلاقات التاريخية الودية:** إذ الحكومات و نخب الدول و صناع قرارها لا يمكن أن يعملوا في إطار التكامل إلّا إذا ساد جو من التفاهم والتقارب والعلاقات التاريخية الودية بينهم، غير ذلك تكون العملية التكاملية محكومة بالتذبذب إن لم نقل الفشل.

***قانون التكلفة:** يشترط في العملية التكاملية حتى تتكلل بالنجاح أن تكون تكاليفها أقل من فوائدها وأرباحها، أي أن تربح الوحدات السياسية الداخلة فيه أكثر ممّا تنفق.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها، ووجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية، كما أن غياب أحدهما لا يعني فشلها فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته وطبيعة وحداته ضف إلى ذلك بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذريا.

2/ أهداف التكامل: يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

***أهداف اقتصادية:** في ظل الاقتصاد القوي للدول الكبرى لا تستطيع العديد من الدول الصغيرة أن تحتفظ بمكانتها في ظل المنافسة إلاّ من خلال الانضواء تحت التكامل، وأحسن مثال على ذلك التجربة التكاملية الأوروبية.

***أهداف سياسية:** بعض الدول الصغيرة القوية سياسيا قد تكون صاحبة تأثير واضح في النظام العالمي وقد ظهر هذا جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعض الدول الصغيرة خرجت من الحرب وهي ضحية لها، أي النظام العالمي ثنائي القطبية والتجربة الأوربية تظهر مدى أهمية الأهداف السياسية كدافع قوي للتكامل، فعلى الرغم من أن الأوروبيين يرون أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم سياسيا يعتقد البعض أن لهذا التكامل ثمنا باهظا إذ أن الاندماج من شأنه أن ينقص من سيادة الدول.

***حل النزاعات:** ويعتبر من أهم وأسمى أهداف التكامل فحينما ينشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل تتكفل القطاعات الحيوية القائمة باحتواء وتصفية الصراع، وتعمل مبادئ الاعتماد المتبادل كضمانة لعدم تكراره.

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 98-101.

وبصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين، الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية غير صفرية ، إلّا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية والناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها ومصالحها الذاتية التي تهدف لتحقيق بأقل الخسائر وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

المحور الثالث: التكامل الإقليمي

أ. مفهوم التكامل الإقليمي: يرتبط التكامل الإقليمي بالتعاون والتنسيق بين دول في منطقة جغرافية معينة متقاربة في أغلب الأحيان، وهو يرتبط بالتفاعلات المختلفة في إطار منظمة إقليمية أو كما يطلق عليه بعض المفكرين في كثير من الأحيان النظام الإقليمي.

والجهود الماضية للتكامل الإقليمي كانت غالبا مرتكزة على نزع الحواجز لتحرير التجارة في الإقليم، زيادة حرية حركة الناس، اليد العاملة، البضائع، رأس المال عبر الجهات الوطنية، تخفيض إمكانية الصراع الإقليمي المسلّح(مثلا بواسطة الثقة وإجراءات بناء الأمن)وتبنى موافقة إقليمية متماسكة حول القضايا السياسية، كالشبيهة بالبيئة، مثل التي تستطيع الارتكاز إما على نظام مؤسسة صناعة القرارات الفوق قومية أو الحكوماتية.[1]

ب. تطور فكرة التنظيم والتكامل الإقليمي:

عادة ما يحدث التكامل في إقليم جغرافي معين، ضمن إطار ما يطلق عليه بالتكامل الإقليمي، وَيعد أحد أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، إذ يمثل الحالة والعملية التي تقوم من خلالها الدول بالدخول في اتفاق إقليمي لتعزيز التعاون فيما بينها عبر مؤسسات واتفاقيات إقليمية.[2]

يمثل التكامل الإقليمي مسا را تتدرج فيه وحدات سياسية ضمن أطر مؤسساتية في شكل منظمات إقليمية، بغرض زيادة فرص التعاون على المستوى الإقليمي .وقد ارتكزت الجهود التكاملية في السابق حول التخصص من الحواجز التجارية ضمن إقليم معين، إضافة إلى تعزيز نشاط وَحركة الأفراد، مع تركيز الاهتمام أكثر بتخفيف حدة الصراعات المسلحة والقضاء على عوامل وجودها من خلال خلق أرضية من الثقة بين الوحدات المشكلة لإقليم من الأقاليم

يذهب الكثير من الباحثين إلى أن الإقليمية في التنظيم الدولي تعتبر فكرة حديثة العهد، إذا ما قورنت بنشأة و ظهور فكرة التنظيم العالمي، في حين يرى بعض الباحثين أنه وجدت مجموعة من المنظمات الإقليمية قبل أن يوجد التنظيم الدولي بمعناه العالمي، ودائما ما كانت هنا مجموعات من الدول تحس بارتباطها مع بعضها بروابط وثيقة كالاتحادات الأمريكية التي وجدت في القرن التاسع عشر.[1] بهذا المعنى، يبدو أن فكرة الإقليمية لم تظهر كمفهوم ضمن إطار معرفي وأكاديمي إلا بعدما

---

[1] طويل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] محمد نور و أحمد علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا :رؤى و آفاق**، المؤتمر الدولي الأول للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005 ، ص 18.

ترسخت فكرة التنظيم العالمي.

تاريخيا، تعتبر ظاهرة المنظمات الدولية كامتداد للدولة الحديثة، وبدأ التفكير في إنشائها منذ منتصف القرن التاسع عشر، حينما شعرت الدول بضرورة التعاون من أجل تنظيم المكاسب المشتركة في إطار البيئة الدولية،[2] فقد أحدثت التطورات المستجدة في العلاقات الدولية تأثيرا واضحا على تكوين وحدات المجتمع الدولي، فالدول أضحت تعتبر كيانها جزء من عالم أوسع، وأن نظام الدولة التقليدي لم يعد كافيا لإشباع حاجياتها الاجتماعية.[3] و تعتبر المنظمات الإقليمية من أبرز أشكال التنظيم التي عرفت انتشارا واسعا خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد كان التفكير السائد خلال هذه الفترة منصبا حول إنشاء منظمات ذات طابع عالمي، بيد أن التنظيم الدولي بمعناه الشامل و الأكثر تحديدا، كان بعد الحرب العالمية الأولى، تحديدا مع نشأة عصبة الأمم عام 1919 ، لتكون بمثابة أو منظمة دولية مفتوحة العضوية لكافة الدول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافة.[4]

غير أنها لم تتمكن من القيام بمهامها بشكل فعال نظرا لما اشتملت عليه من قصور في هياكلها وطبيعة وظائفها ذات الصلاحيات والإمكانيات المحدودة. حيث لم تتمكن هذه المنظمة الدولية من تحقيق أهدافها سواء في تجسيد و تطبيق مبدأ الأمن الجماعي لصوف السلم والأمن الدوليين، وَتسوية النزاعات بالطرق السلمية، و نزع السلاح من خلال مطالبة الدول الأعضاء بتخفيض مستوى وحجم تسلحها.

وعندما طغت الدول الأوربية على موازين القوى داخلها، وَتردّدت في اتخاذ مواقف حازمة تجاه عدد من القضايا الدولية الساخنة، سقطت عصبة الأمم مع اتساع دائرة الحرب العالمية الثانية، لتفتح المجال أما منظمة دولية جديدة تمثلت في الأمم المتحدة.

غير أن التحولات التي أفرزتها ظروف المرحلة التي أعقبت الحربين العالميتين، جعلت الكثير من السياسيين و القانونيين، فضلا عن بعض المدارس و النظريات في حقل العلاقات الدولية تفكر في إنشاء منظمات ذات طابع إقليمي، تكون بديلا لدى البعض للمنظمات العالمية، أو مكمل لها من حيث وظائفها في مجال حفظ الأمن و السلم الدوليين.

---

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، ديوان الدطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ، ص3

[2] عمر صادوق، **دروس في التنظيم الدولي المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ، ص05

[3] معمر بوزنادة .مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4] عدنان حسين، **المنظمات الدولية و الإقليمية تحت وطأة العولمة**، على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp

يرى كثير من الدارسين أن فكرة الإقليمية تتضمن اختيارا بين مفهومي التنظيم الإقليمي أو التنظيم العالمي، فالمؤيدون للمفهوم الأول يرون أن العالم يمكن تقسيمه وفق أسس إقليمية .أما أنصار المفهوم الثاني فيرون أنه لا يمكن النظر إلى العالم إلا من خلال اعتباره تنظيما عالميا واحدا. و بهذا أثير جدل واسع حول مفهوم الإقليمية، بالرغم من كونها حقيقة قائمة في العلاقات الدولية.[1]

تطور الاهتمام بنشأة التجمعات أو الكتل الإقليمية بشكل جعل منها سمة ثابتة في السياسة العالمية بعد 1945، حيث تم التركيز خلال هذه الفترة على فكرة التجاور الجغرافي والتقارب الثقافي كأساس لتجميع الوحدات الدولية ضمن تجارب تكاملية، تظهر من خلال مؤسسات ومواثيق واتفاقيات.[2] وضمن هذا الإطار، و مع الحركية المتسارعة في انتشار النماذج التكاملية على المستوى الإقليمي، ظهر مفهوم جديد تمثل في الإقليمية الجديدة، إذ ركز هذا المفهوم على عملية التكامل ذاتها، بصرف النظر عن الشروط التي يجب توفرها على غرار التجاور الجغرافي أو حتى التوافق على المستوى الثقافي، مقابل الاهتمام بإدراج المؤسسات الغير حكومية في عملية التكامل، و إنشاء مؤسسات محددة وأجهزة إدارية تتولى تلك العملية.[3]

وقد تكرست فكرة الإقليمية على المستوى العملي و كذا المجال العلمي النظري، حيث تحدث ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن عن المنظمات الإقليمية و دورها في مساعدة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها .و سمح بقيام التنظيم الإقليمي شرط ألا تتعارض المنظمات الإقليمية في أهدافيا وَأنشطتها مع المنظمة الدولية الأم، و قد اطلع هذا التنظيم في القرن العشرين بالمهام التالية:[4]

-المساهمة في تسوية النزاعات داخل الدولة، أو الإقليم بالطرق السلمية، وذلك قبل أن تعرض هذه النزاعات على مجلس الأمن الدولي.

-لا يمكن للتنظيم الإقليمي أن يتدخل بالقوة لفرض حل معين دون إذن مسبق من مجلس الأمن.

-هناك تكامل بين التنظيم الدولي و التنظيم الإقليمي في كافة ميادين التعاون الدولي وعلى مختلف الأصعدة.

ج. النظرية الإقليمية و تطوراتها:

---

[1] معمر بوزنادة، مرجع سبق ذكره، ص3

[2] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص85

[3] نسيمة طويل، التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم و المقاربات النظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، عدد 03 ، أكتوبر 2018 ، ص 106

[4] عدنان حسين .مرجع سبق ذكره، ص 15.

تتحدد معاني مصطلح الإقليمية اعتبارا بمميزات حيز جغرافي محدد يضم في إطاره مصالحا مترابطة تداخلا في مجالات عدة، كما تقوم بعض العوامل في تحديد مدلولات الإقليمية بعيدا عن المجال الجغرافي المميز لها.

فالإقليمية مفهوم يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، و هو ضمن معاني أخرى يمثل حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية، وتسهيل انتشار القيم و الممارسات الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم ككل، و تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالقدر الذي يقلل من التبعية للعالم الخارجي، دون الانعزال عنه. وكذلك الزيادة من سعة و حجم الأسواق التجارية، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء و حرية حركة الأفراد. وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بكونها اختيارية، كما تتضمن تنازلات عن جزء من سلطة الحكم لصالح مؤسسات تعمل على تنسيق أهدافها و مصالحها مع بقية الوحدات.

برزت بدايات الاهتمام بالتوجيهات الإقليمية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، في مقابل ظهور منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، جمع بينها السعي لتحقيق أهداف معينة، تدفع إليها غالبا اعتبارات أمنية تنبع من حاجة الدول للأمن بالنظر إلى تسارع الأحداث على الساحة الدولية و اشتداد حالات الصراع، الذي دفع بالقوى الكبرى إلى تبني سياسات استقطاب بحثا عن مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم .وَقد تدفع إليها الاعتبارات السياسية وَالاقتصادية، من خلال رغبة قادة الدول في تحقيق مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها بعيدا عن بلورة علاقات تكاملية.[1]

و يمكن العودة بفكرة الإقليمية إلى مراحل سابقة، تجسدت من خلال مؤشرات محددة:

- بروز ملامح للتكامل على المستوى العسكري من خلال رغبة الدول في السيطرة على الأقاليم الغنية بالثروات، أو بهدف توسيع نطاق السلطة و تعزيزه .فقد كانت الإمبراطوريات المترامية الأطراف

[1] سعاد يحي ، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و أثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة، 2013 ، ص 54.

معيارا للأبعاد الإقليمية ذات الاعتبارات العسكرية التوسعية، على غرار الإمبراطورية الرومانية أو مسار الحروب النابوليونية، التي مثلت نماذج لتشكل أمثلة عملية عن الإنشاءات الإقليمية العسكرية.

- خلال فترة القرن التاسع عشر و بالنظر إلى آثار الثورة الصناعية والإنجازات التكنولوجية المرتبطة بها في توسيع نطاق تسويق البضائع خارج الحدود القومية، كما أصبح بالإمكان نسج علاقات تجارية بين الوحدات السياسية المختلفة .ففي أوروبا مثلا ازدهرت عدة اتحادات جمركية في هذا الإطار الزمني مثل الاتحاد الجمركي بين السويد والنرويج1874-1900، الاتحاد النقدي اللاتيني بين فرنسا، إيطاليا، سويس ا ر وبلجيكا في1865، حيث اتفقت هذه الدول على توحيد مقاييس عملتها .أما خارج أوروبا فقد ألفت كل من بريطانيا والهند والصين كتلة تجارية في آسيا قبل 1880، دون تراجع دور الدوافع العسكرية والأمنية وراء التكتلات الإقليمية، فقد برزت إلى الوجود عدة تحالفات عسكرية كالحلف المقدس و الحلف الثلاثي في أوروبا.[1]
- أما بعد الحرب العالمية الأولى، و نتيجة الخسائر الاقتصادية الحاصلة، تقلصت بشكل ملاحظ مسارات التعاون و الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية .إن تأثير هذه العوامل على الإقليمي كان أكثر وضوحا في نوع الترتيبات الإقليمية، والتي أصبحت ذات طبيعة تمييزية، تفضيلية وحمائية.
- خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و هي الفترة المتسمة بانعكاسات الحرب الباردة ونظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة، حيث تركت بصماتها على التوجهات الإقليمية في كل أنحاء العالم . إذ عرفت هذه المرحلة تعزيزا للتوجهات الإقليمية في مجال السياسة العليا والأمن، فلقد شهدت الفترة من 1945، إنشاء حلف وارسو ومجموعة حلف شمال الأطلسي، و انبثاق منظمة جنوب شرق آسيا وميثاق ريو وإعادة تشكيل منظمة الدول الأمريكية .وهي مسارات تكاملية إقليمية تعكس تداعيات نظام الحرب الباردة، ولقد نشطت الإقليمية خاصة في غربي أوروبا.[2]

الإقليمية خارج أوروبا لم تكن لها أي نتائج ملموسة فكما لاحظ "تيلو" إن السياسات الاقتصادية المنغلقة، المؤسساتية الضعيفة جدا، الميراث الاستعماري، وثقل التخلف كلها عوامل تفسر الفشل أو التأثير الهامشي لهذه الموجة من الإقليمية فالمحاولات لخلق مناطق تجارية في أفريقيا، أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية كلها باءت بالفشل. فالاتفاقيات التجارية الإقليمية في هذه الفترة شهدت تراجعا سواء من حيث عددها أو فاعليتها و نجاحها، و يمكن إرجاع ذلك إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال

[1] محمد إمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004 ، ص1

[2] المرجع نفسه، ص5.

معارضتها للتوجهات الإقليمية، فقد اعتبرت الولايات المتحدة المبادرات الإقليمية بمثابة انتقاص من قيمة التحرير التجاري المتعدد الأطراف، فأخذت تشجع على دعم النشاطات التجارية ضد مسار الإقليمية، وَتعزيز التجارة الحرة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة وَالتجارة .ومع ذلك فإن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية لاقى دعما أمريكيا بالنظر إلى مراهنة الولايات المتحدة على دور دول أوروبا الغربية متحدة كرادع ضد التهديد السوفيتي المتنامي.[1]

وكانت فترة التسعينيات محطة للانتشار الواسع لتجارب التكامل الإقليمي، ضمن إطار الموجة الثانية من الإقليمية التي وصفت باتجاه الإقليمية الجديدة، وبرزت ملامحها من خلال توجه الدول نحو تعزيز ارتباطاتها الوثيقة على مستويات مختلفة، ضمن مسارات تكاملية إقليمية تميزت بالتعقيد والتشابك، ولعل نقطة التحول في ذلك، الاهتمام المتزايد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتفعيل تكاملها ضمن منطقة التجارة الحرة مع كل من كندا والمكسيك، على الرغم من معارضتها لعقود من الزمن لهذا النوع من الاتحادات الإقليمية، و برزت أكثر من خلال توثيق الاعتماد المتبادل وَالاندماج بين دول الجماعة الأوروبية مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن العشرين. فكانت بذلك محطة لبروز توجه الإقليمية الجديدة كمفهوم تحليلي للأبعاد المختلفة والمتشابكة التي مستها التجارب التكاملية على مستوى عديد الأقاليم.

د. الإقليمية الجديدة:

برزت التوجهات الإقليمية الجديدة من خلال التطورات المرافقة للحرب الباردة، والتي قامت أساسا على فكرة التكتل و التحالف ضمن معسكرين، و يمكن القول بأن النزعة الإقليمية الجديدة وجدت انطلاقا من تطور هذا التقسيم، و تعززت أكثر مع نهاية الثمانينيات .أين مثلت إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات الحاصلة، السمات البارزة لمفهوم الإقليمية الجديدة. وهو المفهوم الذي ربط الوحدات الدولية ضمن تفاعلات متعددة الأبعاد و المجالات، ما جعله يمثل حلقة وصل بين الدول من ناحية و النظام الدولي من ناحية أخرى وفق أسس متعددة لا تنحصر فقط ضمن الجانب الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين مفهوم الإقليمية الجديدة والمفهوم التقليدي لها سابقا.[2]

تعرف الإقليمية الجديدة بأنها عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والثقافية في صيغة منسقة .ومنه فالتكامل الإقليمي لأي منطقة يكون

[1] محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] .محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، عدد.2010 ، ص109

من خلال قرارات وسياسات تشمل مجالات متعددة.[1]

كما تعرف الإقليمية الجديدة كذلك بوصفها عملية معقدة، تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها .تحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات .فتكون الإقليمية إما كردة فعل على واقع المنطقة أو كأداة لتجنب الأزمات التي قد تضرب الدول بسبب التحولات الجوهرية العالمية المختلفة، والتي قد تؤثر على الدولة إذا لم تكن محمية بعلاقات متشابكة ومتشعبة مع دول أخرى.[2]

و من جهته، عرف "بجورف هيتن "الإقليمية الجديدة على أنها: عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية .كما يرى بأن التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل مختلف الجوانب.[3]

انطلاقا من التعاريف المذكورة، يمكن وصف التوجه الإقليمي الجديد بكونه مسارا معقدا لتفاعلات متشابكة، تهدف إلى محاولة توحيد مجموعة من الدول، أو إرساء التعاون فيما بينها، على أن يكون هذا المسار كنتيجة لتفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي تستوجب الانخراط ضمن تكتلات .و عليه، فإن الإقليمية الجديدة أصبحت أمرا منطقيا في الوقت المعاصر، لأن العالم الذي نعيشه بات عالما يميل أكثر نحو التوجهات الإقليمية، أي أنه مقسم إلى مناطق اقتصادية عديدة. وهكذا فالإقليمية الجديدة تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي بين الدول، ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي و الاقتصادي الذي تفرزه العولمة على المستوى الإقليمي.

هـ. العوامل المساعدة على ظهور الإقليمية الجديدة:

من الواضح أن هناك جملة من العوامل المساعدة على اعتماد النهج الجديد من التكامل الإقليمي، في محاولة للتكيف مع التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، حيث ساهمت مجموعة عوامل في الدفع أكثر نحو اعتماد المزايا التي قدمها النهج الإقليمي الجديد، و يمكن إجمالها في:[4]

---

[1] Bende-Nabende,Globalization, FDI, **regional integration and sustainable development**. Farnham . Ashgate, 2002. P 57.

[2] Y, Bineau and P,Montalbano, **Selected developmental aspects of trade and trade policies**, HTSPE Limited, Herts, UK., 2010. P 18.

[3] Spindler, Manuela, **New regionalism and the construction of global order**, United Kingdom: University of Warwick, March , 2003.p 74.

[4] أسامة المحبوب، **العولمة و الإقليمية**، القاهرة، الدار الدصرية اللبنانية، 2000 ، ص ص 16-18.

- مثلت تداعيات نهاية الحرب الباردة حدثا فارقا على مستوى نمط التفاعلات الدولية، حيث ساهمت نتائجها بانتصار الرأسمالية الغربية في بروز مفاهيم جديدة على صعيد الممارسات الدولية خاصة ضمن شقيها السياسي و الاقتصادي، كما رافق ذلك ظهور حالة من النشاط والديناميكية على مستوى السياسات الإصلاحية والبرامج التنموية للدول في مختلف مناق العالم، سواء في آسيا، إفريقيا و أمريكا اللاتينية أو في شرق و وسط أوروبا.
- إدراك النخب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الاشتغال أكثر في مسار التكتلات، وهو ما يعتبر تحولا كبيرا على مستوى نظرة الولايات المتحدة للتكتلات الإقليمية من رفضها ومحاصرتها، إلى الميل أكثر نحو تعزيز الحضور الأمريكي ضمن مؤسساتها، وذلك عقب تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، لذلك تم الإعلان عن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا عام 1994، و التي ضمت الولايات المتحدة، كندا والمكسيك.

أدى الانتشار الواسع للأفكار الليبرالية حول التعاون الدولي و الاعتماد المتبادل بين الدول، إضافة إلى إدراك الفواعل الدولية بمدى أهمية ربط اقتصادياتها بمجالات أوسع من حدودها الجغرافية وضرورة توسيع نطاق التعاملات الدولية لتشمل أبعادا مختلفة، أدى ذلك إلى تعزيز الشعور الدولي بالحاجة إلى تشجيع النهج الإقليمي الجديد، خاصة أنه يتيح مزايا لاستفادة الدول على اختلاف مستويات نموها وتقدمها من بعضها البعض، وهو ما يؤكد أهمية الإقليمية الجديدة في دفعها نحو تقليص أهمية عامل التقارب الجغرافي في التأسيس لتجارب تكاملية على المستوى الإقليمي، حيث تؤسس الإقليمية الجديدة لقيام تكتلات اقتصادية تضم دولا نامية و أخرى متقدمة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها لا يقوم على مدى التقارب الجغرافي بقدر المزايا وَالمكاسب التي تمنحها التجارب التكاملية.

فالتباين في مستويات النمو يجعل من الطرف المتقدم يمارس القيادة وَالتوجيه ضمن المسار التكاملي الإقليمي .لذلك، لم يعد للتقارب الجغرافي أساس ضمن التوجهات الإقليمية الجديدة. فالإقليمية الجديدة لا تشترط أن يتم التعاون الإقليمي بين دول متجاورة جغرافيا، كما أنها لا تشترط التماثل الثقافي أو الإيديولوجي أو السياسي وَالاقتصادي، بل أنها في كثير من الأحيان تتجاهل قيام مؤسسات تكاملية بما قد تحمله من تعقيدات، وإنما تكتفي بوجود ترتيبات لتعاون متعدد الأبعاد.

و. خصائص الإقليمية الجديدة:

اتّسمت ظاهرة الإقليمية الجديدة بترتيبات تكاملية معقدة و متشابكة سواء من حيث هياكلها، أبعادها أو

تعدد مجالاتها .و يمكن إجمال بعض ما يميزها فيما يلي:[1]

- تجسد التجارب الإقليمية الجديدة التصورات الفكرية لليبرالية في نظرتها الاقتصادية خاصة ما تعلق باقتصاد السوق، فقد لوحظ زيادة حجم الاعتماد المتبادل بين الدول خاصة خلال الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، و كان الانتشار السريع للتكنولوجيا داعما لذلك.
- أضحت التكتلات الإقليمية الجديدة تجسد تفاعلات متعددة الأبعاد وَالمجالات، وَتعبر عن نطاق واسع من الأهداف الاقتصادية و السياسية التي يمكن وصفها بمثابة البناء الاستراتيجي، الذي تتحدد وفقه الأهداف والمصالح الحيوية للدول.
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب الاقتصاديات المتنوعة وتعدد المنتجات والمكاسب، فضلا عف فرص الاستثمار في الكفاءات النوعية التي توفرها المسارات التكاملية، من خلال تنسيق السياسات التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تبرز معالم الارتباط المعقد بين الوحدات ضمن التكتلات الإقليمية الجديدة من خلال تعدد أوجه العلاقات ضمن مجالات مختلفة: الاستثمار، سوق العمل، التكامل النقدي والمالي، التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، بالإضافة إلى تقارب الأهداف السياسية .وهو ما يجعل التجارب التكاملية ضمن توجهات الإقليمية الجديدة أكثر تماسكا وتداخلا.
- تتيح الإقليمية الجديدة كما أسلفنا الذكر فرص التعاون والارتباط بين الدول المتقدمة والدول النامية، ضمن الترتيبات التكاملية المختلطة التي تؤكدها الإقليمية الجديدة.

ي. الانتقادات الموجهة للإقليمية الجديدة:

على الرغم من المزايا و الايجابيات التي حملها النهج الإقليمي الجديد، ورغم قوة انتشاره في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أنه كمستوى تفكيري لم يسلم من عديد الانتقادات، التي مست آثاره المستقبلية على مستويات و أنماط التفاعل الدولي، أي تأثيره على عالمية قيم التعاون الدولي.

تعتبر علاقة التوجهات الإقليمية مع العولمة من أكثر المظاهر تعقيدا وتداخلا ضمن الدراسات السياسية في عالمنا المعاصر .ففي الوقت الذي يرى فيه بعض العلماء والخبراء في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي أن الإقليمية الجديدة هي مرحلة أولية وسابقة لتعزيز مظاهر العولمة، يرى البعض الآخر بأن النهج الإقليمي في الحقيقة ما هو إلا مشروع لتقسيم النظام الدولي إلى قطع منفصلة بل و إلى كتل متنافسة .و بالتالي ما هي إلا تراجع وانحراف عن طريق العولمة.

[1] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص11

حيث ينطلق هؤلاء في انتقادهم للتوجهات الإقليمية من كون هذه الأخيرة آخذة في التأثير سلبا على التعاون المتعدد الأطراف الذي يقود إلى العولمة. إذ أن الاتفاقات الإقليمية من شأنها أن تقزم التجارة من نطاقها العالمي إلى الجهوية، وذلك بسبب إعطائها للأفضلية في التعاملات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وعد قدرة الدول الغير معنية من الاستفادة من نفس الأفضلية، كما أن الخيارات الاقتصادية تصبح محدودة و مقتصرة على الدول الأعضاء دون غيرها . كما أن الإقليمية تحول انتباه الدول المشاركة

فيها عن الاهتمام بمزايا النظام المتعدد الأطراف، وتعطل تطور العلاقات الاقتصادية العالمية وديناميكيتها. ذلك أن كل الاهتمام و التركيز يتجه نحو التعاون الإقليمي، وتكثر ارتباطات الدول جهويا بحيث لا يبقى لها مجال للمشاركة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ولعل الأخطر من ذلك كونها قد تساهم مع الوقت في تفكك الدول و انفصالها عن الإقليمية ذاتها كما يحدث في أوروبا من خلال انسحاب بريطانيا من الكيان الإقليمي.[1]

يذهب أصحاب النظرة المتشائمة فيما يخص التوجهات الإقليمية إلى أبعد الحدود في انتقادها، إذ يعتقدون في إحداث الإقليمية تأثير جيوسياسي واستراتيجي كبير، من شأنه إدخال الدول في حروب مستقبلا، حيث أن التفاعلات الإقليمية الواسعة والمكثفة قد تؤدي إلى قيام صراعات بين التكتلات والمنظمات المختلفة، سعيا منها للمحافظة على المكاسب التي قد تنشأ من خلال ارتباطها إقليميا من جهة، والى التنافس فيما بينها اقتصاديا أو حتى سياسيا وعسكريا من جهة أخرى .وبالتالي فإن أحد أهداف التعاون التي أنشئت لأجله المنظمات ممثلا في قيمة السلم و الأمن الدوليين، قد تكون مهددة من قبل الإقليمية ذاتها بسبب إمكانية تحول الصراعات بين التكتلات الإقليمية المختلفة.[2]

[1] رمزي بن دبكة، الإقليميّة الجديدة والعولمة :جدلية العلاقة بين الانتقالية و الانسحاب المصلحي، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، عدد 26 ، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

المحور الرابع: المدرسة الدستورية في التكامل

المقاربة **الدستورية** :هي الأسبق في الظهور، واهم ميزة لها هي أنها تهدف إلى بناء سلطة عليا من خلال عملية الاندماج. أي (إنشاء كيان سياسي دستوري يمتد إلى مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد). وقد تكون له شخصيته الدولية المستقلة عن الدول الأخرى فيكون الكيان فيدرالي، وقد تحتفظ الدول بنوع من سيادتها فيكون الكيان كونفيدرالي

يهدف الاتجاه الدستوري إلى إيجاد سلطة سياسية عليا تؤطر عملية الاندماج سواء عن طريق إذابة شخصية الدول الإطراف في دولة واحدة(فيدرالية)، أو الإبقاء على سيادة الدول ضمن روابط دولية تنشا بموجب معاهدة(كونفيدرالية).و تعتمد هذه المقاربة على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة، كما ينطلق هذا الاتجاه من مسلمات توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور من منظور الربح والخسارة، حيث أن كثيرا من القضايا والمجالات لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها فتلجا الدول عندئذ إلى التكامل بهذه الصيغة،، ولكي تنجح عملية الاندماج الدستورية لا بد من توفر شرطين:[1]

1. وجود تيار وحدوي في القيادة السياسية للدول المعنية يرى في الفدرالية ترجمة عملية لافكاره وطموحاته.(وجود رغبة قوية في الوحدات لدى النخب الوحدات السياسية).

2. وجود تيار وحدوي على الصعيد الشعبي يملك أدوات الضغط على القيادات بشكل يفرض عليها اتجاها وحدويا يأخذ الشكل الفدرالي.

***الاتحاد الفيدرالي:** هو دولة مركبة تنشا عن اتحاد عدة دول ويتميز هذا الاتحاد بتنازل الدول الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها لصالح الدولة الفدرالية وخصوصا في مجال الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والجنسية والشؤون الاقتصادية.

وهناك دستور فدرالي يتولى توزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية لأعضاء الاتحاد، ويضم الاتحاد عددا من الأجهزة المركزية التي تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي مستقلة عن أجهزة الدول الأعضاء في الاتحاد. وتأخذ السلطة التشريعية الفدرالية عادة بنظام المجلسين:

[1]– الأمين شريط، الوجيزفي القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6، 2008)، ص 95.

مجلس يضم الدول الأعضاء في الاتحاد على قدم المساواة، ومجلس آخر يراعى في تشكيله تمثيل تلك الدول على أساس يتناسب مع عدد السكان[1].

فيما يتعلق بديناميكية الاندماج فان الهدف الأساسي من الفدرالية هو إيجاد إطار سياسي فوق قومي يكون الموجه لحركية التكامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر أنصار هذا الاتجاه انه ضروري في حالة الدول الصغرى لأنه لا يتطلب منها أن تتخلى كليا عن سلطاتها إلى جانب انه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول في صيغة يصبح من الصعب في ظلها حدوث نزاعات بينها ويشكل نوعا من الأمن الجماعي فيما بينها.

***الكونفيدرالية:** هو تجمع لعدة دول ذات سيادة تلتزم فيما بينها بعدد من الالتزامات المتبادلة، وهو يقوم على أساس معاهدة متبادلة تحدد فيها القواعد والمبادئ والآليات، وتحافظ هذه الدول على شخصيتها الدولية الاعتبارية، وكذا صلاحياتها الدولية، وتهدف الك ونفدرالية إلى إقامة تعاون والتنسيق في قطاعات معينة خاصة في مجالات السياسة الخارجية، الدفاع، التجارة، وقد يقتضي ذلك إنشاء مجموعة من الأجهزة الكونفدرالية التي تؤطر العمل المشترك للدول الأعضاء.[2]

عموما، يعتبر الاتحاد الكونفدرالي كيانا ضعيفا وقليل الفعالية، لان عمله يتطلب المساهمة الفعلية من قبل الدول الأعضاء، كما انه يبقى أسير التقلبات الحاصلة على مستوى القيادة السياسية للدول، مما يؤثر سلبا على تبني خطة عمل طويلة المدى. وبسبب محدودية النموذج الكونفدرالي لجأت بعض التجارب إلى الانتقال إلى الاتحاد الفدرالي كما حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني في 1776، وكذلك بالنسبة للكونفدرالية السويسرية التي تحولت إلى فدرالية منذ 1848.

تعتمد المقاربة الدستورية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة

[1]– عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 38.

[2]– نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي، (العراق: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2008)، ص 39

والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن[1].

وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط معاً بروابط دستورية متينة يصبح معها – من وجهة نظر الاتحاديين – حصول النزاع والحروب أمراً مستبعداً ويتشكل في هذا الإطار نوع من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات.

[1]– عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص 39–40.

المحور الخامس: كونسوسياسيوناليزم (البناء التوافقي)

أ/ مفهوم و نشأة كونسوسياسيوناليزم:

يمثل البناء التوافقي شكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو التعددية، أو المتنوعة مجتمعيا، و التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية و تواتر في الأزمات السياسية، فعملية إشراك جميع المكونات المجتمعية، بما فيها الأغلبية و الأقلية في صنع القرار السياسي يعد حسب رأي مؤيدي هذا الشك من الديمقراطية، ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية، مما يؤدي إلى تحقيق التكامل و الاندماج المجتمعي.

1 مفهوم كونسوسياسيوناليزم:

في البداية، تجب الإشارة إلى أنه يوجد عدم اتفاق بين الباحثين والمختصين حول تحديد مفهوم الكونسوسياسيوناليزم ، و توسع الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية إلى حد عدم الاتفاق على التسمية، فنجد أنها خضعت لتسميات عدة لعل أبرزها:[1]

- أطلق أرند ليبهارت عليها تسمية التوافقية، كما ورد في كتابه: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.

– و وصفها جيرالد لامبورغ بعبارة النسبية في حديثه عن الديمقراطية في النمسا و سويسرا.

–كما وصفها يورك شنايدر بالاتفاق الرضائي، في محاولة للمقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية.

- و هناك تسميات أخرى مثل: الديمقراطية الطائفية، الديمقراطية الاتفاقية، الديمقراطية التعاقدية، الديمقراطية غير المسيسة و غيرها من التسميات.

2 نشأة مفهوم كونسوسياسيوناليزم:

كانت البدايات الأولى لها عندما بدأ تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوروبية الصغيرة، و التي يقوم بناؤها الاجتماعي على التعددية، حيث يضم هذا البناء عددا من الجماعات المتباينة دينيا، لغويا و طبقيا، وهي كفيلة بإثارة الاحتجاج والعنف الجمعي .بيد أنها تنعم بالاستقرار السياسي، و انشغل هؤلاء الكتاب في دراسة واقع الدول

[1] رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي، **مجلة زانكوي سليماني**، قسم الدراسات الإنسانية، عدد 30 ، أكتوبر 2010 .، ص1

التعددية التي تحظى بالاستقرار السياسي، و قد خلص هؤلاء إلى أن مصدر الاستقرار السياسي، و التقدم على الرغم من الانقسام الاجتماعي، يكمن في الكونسوسياسيوناليزم ، أي تبني نظام حكم ديمقراطي أسموه بالديمقراطية التوافقية.

بدأت هذه الديمقراطيات تأخذ حيزا في الأدب السياسي المقارن في الدول الأوروبية ابتداء من الستينيات من القرن العشرين، عندما نشر ليبهارت كتابه الديمقراطية في المجتمعات المتعددة. وبقيت حكرا على الأدب السياسي الغربي، و مازالت الدول الأخرى، لا سيما في العالم العربي تفتقد إلى الرصيد الكافي من الدراسة و البحث في هذا النوع من الديمقراطية.[1]

تتسم الديمقراطية التوافقية بإدارة ذاتية في بعض الشؤون، فهي أسلوب يمنح الثقافات أو المكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها بصفة مباشرة، وتعد الفدرالية شكلا من أشكال الاستقلال القطاعي، رغم أنها مطبقة أيضا في دول غير تعددية، و تلتقي الفدرالية مع الديمقراطية التوافقية في منح الولايات استقلالا من ناحية، و تمثيلها في البرلمان الفدرالي من ناحية أخرى، و بالإمكان استخدام الأسلوب الفدرالي في إقامة الديمقراطية التوافقية، إذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية، بمعنى تركيز كل مجموعة في إقليم معين و انفصالها عن الجماعات الأخرى.[2]

و من جهته كذلك، استعمل روبرت دال مفهوم التوافقية و جعله مرادفا لما أسماه تعدد السلطات، ويعرفها من خلال أركانها حيث يقول بأن الديمقراطية التوافقية يمكن تعريفها استنادا إلى أربعة خصائص[3]:

- ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.
- الفيتو المتبادل أو الأغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية.
- النسبية كمعيار للتمثيل السياسي.
- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

ب/ الكونسوسياسيوناليزم كمدخل للتكامل و الاستقرار السياسي

يشير الكونسوسياسيوناليزم إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق، و بالتالي يمثل أداة تأملية لحل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية، و يشكل من جهة أخرى نمطا للتكامل

[1] رشيد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص13

[2] عياد محمد سمبر، مرجع سبق ذكره، ص66

[3] المرجع نفسه، ص67

الدولي، بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي. و كان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها بول تايلر سنة1990، و تكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية.[1]

و عكس التصورات الواقعية المبنية على المنطق التنافسي بين وحدات البنية الدولية، يمكن للوحدات المتشكلة من الدول و الأقليات في إطار النموذج الكونسوسياسيوناليزمي من اختيار مجهوداتها ضمن ولغرض تفاعلات تعاونية.

هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة جماعية عوض الدخول في منافسة ربما تكون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات.[2]

وتطبيقا للكونسوسياسيوناليزم ، عادة ما يتأسس ميثاق تعاقدي أو دستور توافقي يعكس اتفاقات الحد الأدنى، و كما يعرف أودنيل و شميتر الميثاق بأنه: اتفاق قد يكون غير علني بين مجموعة قوى ساعية لتحديد أو لإعادة تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطوار المشاركة في العملية.[3]

لاقت تصورات الديمقراطية التوافقية بعضا من الانتقادات التي وجهت تحديدا نحو بنيتها وطبيعتها، فهناك من يرى بأنها ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية، و عللوا ذلك بغياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي، وهو ركن أساسي من أركان الديمقراطية، فالائتلاف الكبير لا يتيح معارضة فاعلة، و إنما ضعيفة أو ربما غيابيا بصورة رسمية.[4]

كما أنها أعطت وزنا للأقليات أكثر من حجمها، ذلك من خلال استقلالها القطاعي و استعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات و فرض آرائها .و بالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها.

انتقد الميثاق التأسيسي الذي تقوم عليه الديمقراطية التوافقية في التناقضات التي يحملها، إذ تسعى نحو تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية. و من جانب آخر، يمكن للديمقراطية

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2002، ص17

[2] عياد محمد سمبر، مرجع سبق ذكره، ص6

[3] رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 334 ، ديسمبر 2006، ص8

[4] رشيد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص139

التوافقية أن تؤدي إلى تفكيك الدولة لا سيما إذا فشلت في استيعاب كل القطاعات، لأنها في تقليص بعض البنيات و الهياكل الاجتماعية، أو في تحقيق نموذج تكاملي ناجح، و بالتالي تكون الفرصة متهيئة لانقسام البلد بعد تطبيق الاستقلال القطاعي و الفيتو.[1]

وبهذا تكون الكونسوسياسيوناليزم كمنظور جديد يمكن من خلاله تحليل العملية التكاملية، حتى واف كانت قد أُنْتُقِدت في بعض جوانبها، فلا تخلو أي نظرية من الانتقاد، على الرغم من جوانب الصحة فيها.

[1] رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المحور السادس: النظرية الوظيفية

تمثل النظرية الوظيفية إلى حد كبير المرجعية الفكرية و النظرية التي ارتكزت عليها فكرة التكامل والاندماج التي تحولت إلى مسارات و تجارب ملموسة، حاولت الأخذ بما صاغه رواد النظرية الوظيفية من تصورات في بناء هذه التجارب.

لقيت النظرية الوظيفية اهتماما كبيرا من قبل الكثير من المختصين في مجال العلاقات الدولية، حيث برزت الدراسات الوظيفية بشكلها التقليدي و الحديث في إطار البحوث المتعمقة بدراسة المنظمات الدولية، و حركة الاندماج و التكامل بين الوحدات السياسية المختلفة، و ذلك بالنظر إلى القناعة التي سادت لدى الكثيرين بأن الدولة القومية لا تعد قادرة على الوفاء بالتزامات شعبها وَاحتياجاته المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا و أمنيا.

من اللافت للنظر بروز الوظيفية على صعيد الواقع أسبق من وجودها على المستوى النظري، حيث تجسدت أفكار النظرية الوظيفية في ضبط و تنظير أنماط الممارسات الدولية، و لم يحن أوان بلورتها في إطار نظري بعد. قد برزت فكرة التكامل الوظيفي كتصور مغاير لطرح الفدرالية. وقد حظيت النظرية باهتمام واسع من أوساط الباحثين و السياسيين، خاصة خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.[1]

قامت النظرية الوظيفية وفق منطلقات تستبعد الاعتبارات السياسية في مسارات التكامل، والتي تشكل من خلالها الإرادة السياسية حجر عثرة أمام نجاح و تقدم عمليات الاندماج، وفي مقابل ذلك كان تركيزها على دور المتغيرات الاقتصادية في نجاح أي مسار تكاملي، إذ يعتمدونها كمتغير تفسيري في في ظاهرة الصراعات الدولية، فضلا عن أهميتها في التأسيس لعلاقات سلمية بين الفواعل.

ويمكن استعراض تصورين حول النظرية الوظيفية، الوظيفية التقليدية والجديدة، وعلى الرغم من بعض الاختلافات السائدة بينهما حول مسائل متعلقة بنطاق ما تشتمله المسارات التكاملية (بين الإطار العالمي أو الإقليمي)، فإن هناك العديد من المنطلقات التي تجمع بينهما.

أولا :النظرية الوظيفية التقليدية:

1 نشأة النظرية الوظيفية التقليدية:

[1] خليل إسماعيل الحديثي، **الوظيفية و النهج الوظيفي في الجامعة العربية .سلسلة دراسات استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ظبي .عدد 62 ، ص 82.

تعود بدايات النظرية الوظيفية لمباحث دافيد ميتراني، الذي قام ببلورتها عام 1943 ، والذي أكد أن الوظيفية تهدف إلى ربط فكرة السلطة بنشاط أو وظيفة معينة، على عكس المفهوم التقليدي الذي ربط السلطة بالسيادة و بإقليم أو منطقة جغرافية معينة .و اعتبرت الوظيفية برنامج عمل للقضاء على الأسباب الرئيسية للحروب و الأزمات الدولية.[1]

وتهدف الوظيفية أساسا إلى تجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون.

وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والاهتمامات المشتركة بين الدول وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والمنفعية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميتراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، واعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح ميتراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا لفكرة التكامل الدولي.

تنطلق النظرية الوظيفية من فرضية مفادها أن العوامل الاقتصادية والتقنية تمثل أكثر العوامل المؤثرة على مسار أي عملية تكاملية، فالتطور المتسارع في المجال التقني من اتصالات أو ما تعلق بمجال الصناعات، و ما ينتج عنها من إشكالات على المستوى الاقتصادي، المالي، الاجتماعي وَالبيئي على المستويين الإقليمي و الدولي، كفيلة بدفع الدول إلى بلورة مسارات جدية وَمتقدمة من علاقات التعاون، قصد مواجهة هذه الإشكالات.[2]

2/ مرتكزات النظرية الوظيفية التقليدية–

ارتكز اهتمام النظرية الوظيفية في تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية التي تنصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية. كما أن إشكالية السيادة لا يمكن أن تنتقل من الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية عن طريق الوثائق الدبلوماسية، بل يجب أن يتم من خلال الآليات الوظيفية، و يتم ذلك عن طريق تحويل الاختصاص من الدولة القومية إلى الجهاز الدولي الذي أنشئ خصيصا للقيام بنشاط معين في مجال من المجالات. أما عن قيمة التعاون الاقتصادي بين الفواعل

[1] خالد خميس السحاتي، **الوظيفية الجديدة و تجربة التكامل الأوروبي :الآفاق و المضامين و القدرات التفسيرية**، مجلة العلوم و الدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، عدد 33 ، ماي 2017 ، ص7

[2] – المرجع نفسه، ص 09.

الدولية، فيذهب دافيد ميتراني إلى التأكيد على أنه الآلية القادرة على إنهاء التناقضات التاريخية التي رافقت هيمنة مفهوم الدولة القومية و ما رافقتها من أزمات، إذ أنه يدفع نحو انحلال النظرة القطرية المرتكزة على الإقليم و الحدود، و التي لم تعد قادرة على التعايش وسط التحولات التي تشهدها التفاعلات الدولية، و أنها قادرة على ترسيخ عالم أكثر سلاما و أمنا.[1] فقد حملت النظرية الوظيفية تصورا توفيقيا فيما يتعلق بمصالح الدول، فالخروج من دائرة ما وصفه ميتراني بفوضى نظام الدولة القومية،هذا النظام الذي تغيب عنه مظاهر التعاون و التنسيق الجماعي بين الفواعل، وَيكون بذلك السبب الرئيس في انتشار ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية.[2]

دافعت الوظيفية التقليدية عن أهمية القطاعات الفنية في إنجاح أي مسار اندماج أو تكامل، ذلك على حساب دور الأبعاد السياسية، مؤكدا فشل التجارب التكاملية المبنية وفق الأسس السياسية مثل تجربة عصبة الأمم، في الوقت الذي نجحت فيه المنظمات الوظيفية المتخصصة في مجالات عدة .وَأمّا ما يتعلق بسيادة الدول، فيرى بأنه على الدولة التنازل عن جزء من سيادتها في قطاعات محددة (القطاعات الفنية)، لصالح المؤسسات التكاملية في الوقت الذي تحتفظ فيه بسيادتها على مستوى القرار السياسي، وَهو ما يضمن انخرا ط الدول في المسارات التكاملية و عدم معارضتها.[3]

لذلك، فالوظيفية التقليدية تستبعد المسائل السياسية من مجالات العمل التكاملي، إذ لا يمكن الحديث عن قضايا الأمن الوطني، السياسة الخارجية أو أيا كان من المسائل السياسية الحساسة ضمن مسارات التكامل وَالاندماج بين الدول، لأنها قضايا تميل أكثر نحو استشعار الدول قيمة و وزن سيادتها، وَلن يكون أمامها أي فرصة للتنازع بحثا عن سياسات توافقية. عكس ما تحمله الأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية من فرص للتنسيق و التوافق و العمل المشترك.

فكانت بذلك فكرة الانطلاق من مجالات السياسة الدنيا في إنجاح المسار التكاملي المحور الأساس الذي نظرت لو الوظيفية التقليدية، إذ تعتبر أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال إعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية، وذلك بمنحى الصلاحيات المطلقة في إعداد وتنفيذ السياسات في المجالات الدنيا، التي من الطبيعي أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في الدول المعنية ، كما أنها ووفقا لمبدأ الانتشار، فإنها ستؤدي حتما إلى خلق تعاون في مجالات أخرى وفقها. وهكذا تصبح السلطة

---

[1] عمر إبراهيم العفاس، **تجربة الاندماج الأوروبي :دراسة افتراضات النظرية الوظيفية**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008 ، ص297.

[2] طارق رداف، **إشكالية السياسة العليا في تجربة التكامل الأوروبي**، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة قسنطينة 3، 2018، ص 31.

[3] خالد خميس السحاتي، مرجع سابق، ص 9.

السياسية أسيرة شبكة من الأنساق المصلحية وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية التي تتسم بالطابع العملياتي من قبل السلطة السياسية أمرا مكلفا للغاية .وعليه، فإن التركيز يتوجه نحو مسائل الرفاه الاقتصادي بدل الدخول في تعقيدات وصراعات السياسة العليا.

عموما، يمكن إجمال أهم الأفكار التي جاءت بها النظرية الوظيفية في صورتها التقليدية في إشكالية ظاهرة الصراع الدولي التي تنجم أساسا عن الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحكمها عادة الإرادة و الاعتبارات السياسية، و أن تزايد و تعدد الوظائف الفنية البعيدة عن الاعتبارات السياسية يجعل من الحكومات أمام تعقيدات التعامل مع الطبيعة المرنة لهذه الاختصاصات. ولتحقيق نجاح عمليات التعاون الدولي، ينبغي فصل المسائل السياسية عن المسائل الفنية، وجعل هذه الأخيرة ضمن صلاحيات المتخصصين، و هو ما يحفز و يدفع نحو تعزيز فرص التعاون على المستوى الدولي، بالنظر إلى التعقيدات التي تفرضها المسائل الفنية، و حاجة الدول إلى تطوير آليات التنسيق و التشاور في معالجة هذه المسائل. و تبقى أهمية الانتقال من مستوى إلى آخر في تطوير أداء العمل التكاملي من أكثر التصورات التي ركز عليها رواد النظرية الوظيفية، فالانطلاق من جزئيات معينة ضمن المجال الاقتصادي أو الاجتماعي كمرحلة أولى، من شأنه ضمان انتقال وَانتشار آليات التعاون على مستوى بقية القطاعات، من خلال مبدأ الانتشار و التعميم.

وهي الأفكار التي حاولت من خلالها الوظيفية التقليدية صياغة منظور تعاوني يتضمن خطوات ومراحل تراعي عامل الوقت و التدرج في إنجاح المسار التكاملي، و الوصول إلى مفهوم الحكومة العالمية التي لا تلغي بأي حال من الأحوال البنية السياسية للدولة و لا تهدد بانصهار الدولة كليا ضمن كيانات أكبر، غير أن ما يحدث ما هو إلا تحجيم و فقدان مفهوم الدولة وَالسيادة لقيمتهما العالمية، لتتحول هذه القيمة و الدور لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة على شاكلة منظمة التجارة العالمية، أو صندوق النقد الدولي، و هو ما يعني الخروج عن الاعتبارات الضيقة التي يفرضها منظور الدولة القطرية فيما تعمل بالمجالات التقنية أو الفنية التي تندرج ضمن ما يطلق عليه بقضايا السياسة الدنيا. وبذلك يمكن الحديث عن تفكيك و معالجة مسببات الصراع الدولي و بواعثه.

فقد أبدى ميتراني تفاؤلا كبيرا بإمكانية تجاوز الروابط التقليدية بين السلطة و الدولة، و ربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية و الثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم، بحثا عن أطر أوسع تغطي طموحات الشعوب و احتياجاتها المتزايدة نحو العالمية. وضمن هذا الإطار، عارض ميتراني فكرة

التكامل الإقليمي على اعتبار أنه يؤدي إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية، وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم.

3/ الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية:

تعرضت هذه الأفكار الوظيفية للعديد من الانتقادات، والتي مست أساسا بنيتها التكاملية المراهنة على أهمية العلاقات العابرة للأوطان في تقليص نفوذ الدول والحد من ظاهرة الصراع الدولي، حيث اعتبرت من التصورات المثالية التي يصعب تجسيدها واقعيا، بالنظر إلى التعقيدات التي رافقت أفكارها في هذا الصدد، كما أنها قدمت نظرة اختزالية في محاولة تفسيرها لظاهرة الصراع، من خلال ربط أسبابها بالمتغيرات الاقتصادية، ففي واقع الأمر نجد بأن ظاهرة الصراع تحمل ضمنيا نسيج من الاعتبارات المتداخلة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي نفسي، دون إهمال عامل القوة وَالمصلحة الوطنية الذي هيمن لعقود من الزمن على فهم و تفسير الظاهرة الصراعية.

ثانيا :الوظيفية الجديدة:

يمكن اعتبار الوظيفية الجديدة كحركة تمثل امتدادا للوظيفية التقليدية، لكنها في الوقت ذاته تشكل رد فعل على ما قامت عليه الوظيفية التقليدية من افتراضات .فهي امتداد لها من حيث تقاسم النظريتين لمستويات التحليل، الإطار المفاهيمي و النظري، وَكذا المنطلقات الفكرية المرتكزة على أهمية وَدور المصالح المشتركة و دور النخب في تسيير مسارات التكامل الدولي، إضافة إلى عنصر التدرج في عملية التكامل من مستوى إلى آخر.

حاولت الوظيفية الجديدة تقديم أفكارها بصورة أكثر واقعية، ملامسة الاعتبارات الرئيسية في نجاح عمليات التكامل، و جعلها أكثر قابلية للتجسيد واقعيا، عكس ما أتت به الوظيفية الأصلية، وَالتي وصفت من قبل الوظيفيين الجدد على أنها لا تعدو أن تكون تصورات معيارية لا يمكن أن تلامس الواقع.

على هذا الأساس، قدمت الوظيفية الجديدة نفسها على أنها الإطار التحليلي الذي يهدف بالأساس إلى تشريح التجارب التكاملية القائمة، بغية تحديد طبيعتها وَخصوصية القواعد المتحكمة فيها، فكان الهدف الأساس بالنسبة للوظيفية الجديدة هو إحداث تغييرات جذرية على أنماط التفاعل في العلاقات الدولية.[1]

3/ مرتكزات النظرية الوظيفية الجديدة:

[1] طارق ردا ف ، مرجع سابق، ص 40.

انصبت تحاليل الوظيفية الجديدة حول أهمية التكامل على المستوى الإقليمي، فبالنظر إلى محدودية فرص تجسيد تصورات النظرية الوظيفية التقليدية من حيث تمسكها بإمكانية نجاح التكامل ضمن إطار عالمي، جاءت فكرة الوظيفية الجديدة حول تأكيد نجاعة و فعالية محاولات التكامل الجهوي، فكان التركيز على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل مناطق و أقاليم أخرى .[1] على اعتبار أن عمليات التكامل ضمن الإطار العالمي يستوجب توحيد جهود و إرادات عدد كبير من الدول، وهو الأمر الذي يطرح الكثير من الصعوبات و التعقيدات في محاولة تجسيده، وهو بذلك أقرب إلى المثالية منه إلى الواقعية .ليمثل التكامل ضمن إطار أضيق (جهوي /إقليمي)النموذج الأكثر فعالية وَالأقرب إلى التجسيد واقعيا بالنظر إلى مستويات التقارب و الانسجام الموجودة.

تذهب الوظيفية الجديدة إلى اعتبار فكرة الانطلاق في عملية التكامل من قطاعات محددة، عادة ما تمثل المجال الاقتصادي، من شأنه التأثير بإيجابية في دفع مسارات الاندماج ضمن قطاعات أخرى، كما أن الفاعلين من غير الدول على غرار جماعات المصالح و البيروقراطيات، تعمل مع مؤسسات فوق قومية من أجل إيجاد حلول على المستوى الإقليمي لمعوقات و تحديات كانت تعالج سابقا على المستوى القطري للدولة .و هو ما يتجسد من خلال أنماط العمل الخاصة بالبرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية.

فالمؤسسات الفاعلة على نطاق فوق قومي تمثل الجانب القيادي في إنجاح عمليات التكامل و الاندماج، والدافع نحو تعميمه و إنجاحه على باقي المجالات مع إمكانية بلوغه لمستوى التنسيق والتعاون السياسي.[2]

ضمن هذا التصور، يفترض أن تنشأ تدريجيا نخب سياسية جديدة في هذه المؤسسات التكاملية، تحمل توجهات وولاءات فوق قومية، تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الإقليمي و يرافق ذلك توسع عملية الاندماج إلى مجالات أخرى وفق مبدأ الانتشار . وهو ما يؤدي بالتدريج إلى تحول الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى المنظمة الإقليمية .ولا بد من تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، وتبرز فرضية عملية التكامل الآتية من منظور الوظيفية الجديدة على اعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها مرحلة من مراحل التكامل، لا يمكن معالجتها إلا ضمن مستويات متقدمة من الاندماج، حيث تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار في

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، لسبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 ، ص30

[2] خالد خميس السحاتي، مرجع سبق ذكره، ص13

دولة إقليمية موحدة. وتشدد الوظيفية الجديدة على جماعات المصالح في دفع عمليات الإنتاج نتيجة عائدات المردود المنفعي على مصالحها، مما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف مسار الاندماج.[1]

تبرز أهمية الأبعاد السياسية ضمن عمليات التكامل على مستوى التحليل الوظيفي الجديد، وَمن دون إنقاص دور و أهمية العوامل الوظيفية من السياسة الدنيا، ترى الوظيفية الجديدة بأنه لا مانع من مرافقتها بعوامل السياسة العليا، بإدراج الاعتبارات السياسية ضمن تحليل مسارات التكامل والاندماج، على اعتبار أن العمليات السياسية ضرورية في البيئة التي تنشأ من خلالها وَتتطور آليات التكامل، وأنه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تتم بمعزل عن طبيعة البيئة السياسية المحيطة بها، خاصة ما تعلق ببيئة النظام السياسي، التي تؤدي دورا مهما في إتمام و إنجاح مسارات التكامل.[2] وعليه، فقد عارض رواد الوظيفية الجديدة تصورات ميتراني حول إمكانية استبعاد الاعتبارات السياسية عن عمليات التكامل، بل أنهم ذهبوا إلى اعتبار عزل التفاعلات السياسية من أي أسباب فشل نماذج التكامل و الاندماج.

يعتبر إيرنست هاس من أهم منظري الاتجاه الجديد للنظرية الوظيفية، حيث تأثر كثيرا بتطور تجربة التكامل في إطار السوق الأوروبية المشتركة، و انطلق من اعتقاده بأهمية وجود المنافسة ضمن مصالح الأطراف المتكاملة، شرط ألا تتحول هذه المنافسة إلى مصالح متناقضة، فالمنافسة من شأنها أن تدفع برغبة الدول أكثر نحو البحث عن الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق مستويات من التوافق والانسجام.

وهو يعتم في تحقيقه على نظرية الجماعة التي بمقتضاها يعتقد أن بداية أي تجربة تكاملية ينبغي أن تقترف بموافقة و مساندة الجماعات و الفئات الفاعلة ضمن المجتمع التعددي الديمقراطي، وأن هذا المسار لا يتطلب موافقة الأغلبية المطلقة من المجتمع، كما أنها لا تتطلب تجانس وتوافق أهداف ومصالح الدول المشاركة.[3] فقد اعتمد هاس في تحميله على أهمية دور الجماعات الفاعلة في إنجاح عمليات التكامل، على غرار ما حدث في تجربة التكامل الأوروبي للحديد والفحم، أين لعبت الجماعات المؤثرة في المجتمعات الغربية الدور الرئيسي في عملية التكامل، بل أنها استطاعت تحقيق مصالح مختلفة لجماعات ودول مختلفة فهي لم تكن بحاجة إلى تأييد الأغلبية المطلقة في إنجاح المسار.

تبرز أهمية الجماعات أو النخب في الدفع بعمليات التكامل، من خلال مكانتها داخل المجتمعات

---

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات الأوروبية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص20.

[2] طارق رداف، مرجع سبق ذكره، ص41

[3] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص6

في تجميع المصالح و التعبير عنها، فسواء كانت أحزابا سياسية، نقابات أو جماعات مصالح، وبالنظر إلى طبيعتها العقلانية المحكومة بنزعة براغماتية، فإنها تسعى إلى الانخراط ضمن المسار التكاملي بناء على طبيعة المكاسب و المنافع المرجوة، فهي تلعب دورا مهما في التعبير عن الحاجات الأساسية للأفراد، و التي من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المؤسسات التكاملية، أين يتم ترجمتها إلى توجهات ينبغي إدماجها ضمن أساسيات المشروع التكاملي، من خلال الضغط الذي تمارسه الجماعات السياسية على مستوى دوائر القرار في الدولة أو على مستوى المؤسسات التكاملية، وهو ما يجسد جوهر التكامل كما يتصوره الوظيفيون الجدد، باعتباره نقل مركز الولاء والثقل السياسي إلى مركز جديد أوسع وَأكثر فعالية.[1]

يمكن إجمال إسهامات ايرنست هاس ضمن التوجه الجديد للنظرية الوظيفية من خلال:[2]

–المراهنة على مبدأ التعميم و الانتشار، في ضمان انتقال فرص التكامل من قطاع إلى بقية القطاعات. حيث وجد هذا المبدأ صدى مؤثر ضمن تجربة السوق الأوروبية.

–مرافقة البعد السياسي لمسارات التكامل، ليشتمل التكامل في مراحل متقدمة إلى بناء سياسي موحد (التسييس) بالنظر إلى أهميته في الدفع بمسار الاندماج وَعدم إعاقته، فتجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية تشكلت نتيجة تأثير عوامل سياسية، لذلك تبرز مكانة العوامل السياسية ممثلة في تقارب أو تجانس مصالح الدول الأوروبية الست المؤسسة للجماعة الأوروبية، وَقوة الإرادة السياسية لديهم، دفع النخب السياسية إلى تحقيق مستويات أعلى من التكامل بين الدول الأوروبية التي أسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

من جانبه، مثل الباحث اميتاي ايتزيوني، أحد أهم رواد النظرية الوظيفية الجديدة، واتجهت دراسته إلى تتبع تطور عملية التوحيد السياسي بغرض بناء نموذج نظري لعملية الاندماج. يقوم هذا التصور على مراحل مختلفة تكون بدايتها بوجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة، ثم تبدأ هذه القطاعات تتسع، في إطار نظام الاعتماد المتبادل القائم بين الدول الأطراف. لتأتي مرحلة أخرى تبرز من خلالها قوى التوحيد التي يكون لها طبيعة قصرية أو نفعية مرتبطة بالهوية الاجتماعية، وَتخضع هذه القوى التوحيدية للنخب الداخلية، باعتبار كونها تمثل الدافع الرئيسي لعملية التوحيد. وَفي مرحلة لاحقة

[1] طارق رداف، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] خالد خميس السحاتي، مرجع سبق ذكره، ص1

تتزايد معدلات تدفع السلع و الأفراد و الاتصالات بين الوحدات المتكاملة وفق مبدأ الانتشار، سواء من خلال آلية التوحيد التلقائي، أو من خلال تدخل الإرادة السياسية. ليصل مسار التكامل وَالتوحيد في المرحلة الأخيرة إلى مستويات متقدمة من النضج واكتمال معالم عمليات الاندماج بين الوحدات.[1]

و من خلال دراسته لمجموعة من التجارب التكاملية، خلص إيتزيوني إلى نتيجة مفادها أن الاتحادات التي نجحت، هي الاتحادات الواقعة بين دول متقدمة وَعصرية، فالمجتمعات التعددية الغربية تشمل المجال الأنسب لتجسيد و نجاح أي مسار تكاملي.[2]

على الرغم من الطابع العلمي /الواقعي الذي اتسمت به إسهامات الوظيفية الجديدة ، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي مست عنصرا مهما تواجهه عديد النظريات في العلاقات الدولية، ممثلا بالأساس في حجم الفجوة بين مستوى التنظير و ما يقابله من ممارسات على أرض الواقع، فعلى اعتبار أن إسهامات الوظيفية الجديدة ارتبطت بتطور مسار التكامل الأوروبي، فقد تم ملاحظة عدم تطابق بين الجانب الفكري و ما هو حاصل من تطورات على أرض الواقع، فضلا عن إشكالية عدم القدرة على التعميم، حيث بقيت إسهامات الوظيفية الجديدة حبيسة التجربة الغربية الأوربية دون قدرتها على مسايرة أو مطابقة نماذج تكاملية في بيئات مختلفة عن البيئة الأوروبية.

[1] جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره ، ص283

[2] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص71

المحور السابع: نظرية الاتصال

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع.

استخدم كارل دويتش النظرية الاتصالية ونظرية النظم في دراسة التكامل والاندماج، وتعتمد هذه المقاربة على نتائج ابحاث علم) cybernétique وهو العلم الذي يدرس عملية الرقابة، ونظم الاتصالات، وبحث النظم العضوية، ونظم الآلات التي ينتجها الإنسان). وتنطلق هذه الدراسة، من مقولة أن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة على التعامل مع التكتلات الاجتماعية، كمنظمات لا كمجتمع أفراد، وعنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الاجتماعية، وهو الذي يمكن الجماعات من التفكير والسلوك والبحث مع بعضها البعض.[1]

وبالتالي يصبح على كل عالم اجتماعي أن يعمل على تفهم موضوع الاتصال. يربط دويتش بين الاتصال وتحقيق الاندماج بين المجتمعات السياسية فيقول:" أن الأقطاب أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد، تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها، وتنفصل عن بعضها البعض بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما ، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من خلالها.[2] ولذا فان الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير.

وحتى يمكن لنا أن نطلق مصطلح بلد أو دولة، فانه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد". وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى " وعرف

[1]– محمد على أبو العال، **نظريات الاتصال المعاصرة في ضوء تكنولوجيا الاتصال والعولمة القاهرة:** دار العلم والإيمان، 2013، ص 54.

[2]– محمد عمر الطنوبي، **نظريات الاتصال**، الإسكندرية : دار المطبوعات الجديدة، 1994، ص 42.

الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم ولقد استقرأ كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشر حالة تكاملية في العالم.[1]

وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي: حفظ السلام التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض . إنجاز بعض المهام المحددة تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقق هذه المهام فمثلاً حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي. ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها. ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاماً معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة وموارد مشتركة. أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق وإتباع رموز جديدة أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش أهمية الوحدات إحداها للأخرى. اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلاً التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي توليد القيم بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين تخصيص القيم بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي القمع ويعني القسر سواء العسكري أو غيره التطابق ، ويعني تشجيع العمليات و رفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة.[2]

أنواع الأمن في النظرية الاندماجية الاتصالية:

طرح دوتش نموذجين لتحقيق امن المجتمعات، وحدد شروطا لكل من النظامين: وهما **مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد** .ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا

[1]– محمد على أبو العال، المرجع السابق، ص 65.

[2]– محمد عمر الطنوبي، المرجع السابق، ص 53.

كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.[1]

ويوضح دويتش أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن ما بين المجتمع المندمج الآمن والمجتمع غير المندمج الآمن، ويرى أن مجتمع الأمن المندمج هو اوثق هذه المجتمعات تكاملاً كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق و القوانين بل إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق على العكس تماماً مما نشأ هذا المجتمع من اجله وهو تفادي الحرب أساساً كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860- 1861 وحرب الهند وباكستان عامي 1946 – 1947 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير الآمن أكثر خطراً ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المندمج – برغم خطورة فشله – يظل مرغوباً أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات و الأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعوراً أكبر بالشخصية والطمأنية النفسية للنخب والجماهير .[2] ويقدم كارل دويتش مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات **لقيام مجتمع أمن مندمج** وهي:[3]

- التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي-
- أسلوب معيشة مميز وجذاب
- توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة او عائد مشترك
- زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة
- نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة
- بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها

[1]- حسن عماد مكاوي وآخرون، **الاتصال ونظرياته المعاصرة،**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 76.

[2]- المرجع نفسه، ص 82.

[3]- محمد على أبو العال، المرجع السابق، ص 68.

- توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل
- وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً
- تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة
- بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة
- وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

أما العوامل التي – على العكس من ذلك – تعمل على **تفكك مجتمع الأمن المندمج** فهي:[1]

- أي زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.
- أي زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وبخاصة في المراحل البكرة.
- زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية
- تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة.
- انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما قد يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحبطين.
- فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة.

[1]– محمود حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، (القاهرة : الدار الجامعية، 2003، ص 43.

وعلى الرغم من أن تحليل كارل دويتش للتكامل يعتبر تحليلاً استاتيكياً حيث يعتبر التكامل حالة يتحقق فيها مجتمع الأمن المندمج أو المتعدد فقد اهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل ويرى أنها تبدأ غالباً حول منطقة نواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطوراً وجاذبية للوحدات الأخرى ويوجد بها قائد نشيط موحد كما فعلت بيدمونت في توحيد إيطاليا مثلاً. ثم ينشأ عبر التفاعل بين هذه الوحدات مجتمع لا حرب نفسياً يكره فيه شعوب هذه الوحدات وقادتها محاربة بعضهم بعضاً كما كان الحال في الكانتونات السويسرية في القرن السادس عشر. وفي مرحلة تالية تضعف الانقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشئ وتنتقل خارج الحدود وتحل محلها انقسامات جديدة تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية وقد تنشأ أحزاب وطوائف سياسية جديدة تعبر عن مصالح متطابقة تجمع بين طائفة من السكان من مختلف أجزاء المجتمع الجديد. ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة وجذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المسرح السياسي يطور عملية التكامل.[1]

أما الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المنمدج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمداً في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الاقتراحات و البدائل المتنافسة و توجيهها نجو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج. أما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف والغزو العسكري المباشر. أما عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات أبسط وأهم هذه العمليات هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفة وأخيراً السكان. والعملية الثانية هي نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها. والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة

[1]– حسن عماد مكاوي وآخرون، المرجع السابق، ص 92.

عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكي ممكناً الحفاظ على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها.[1]

المقاربة المابين حكومية:

تندرج المقاربة المابين حكومية في متنوعات التكامل ور واياته المتمحورة حول الدول. ومعنى هذا أنها تحيل إلى جملة من المقاربات المرتبطة بالنظرية الواقعية للعلاقات الدولية، وهي النظرية التي تولي السيادة والدفاع عن مصالح الدول على المسرح الدولي أهمية سياسية. وعلى هذا فإن النظرية المابين – حكومية جاءت لتعيد الاعتبار إلى أهمية الدولة_ الأمة في سيرورة التكامل، الأمر الذي يدخل تركيبة تؤلف بين سلطات الدول _الأمم وبين سلطان مؤسسات التكامل.

وتعتبر المقاربة المابين _حكومية التي طلع بها ستانلي هوفمان في ستينات القرن الماضي، وتبعه في ذلك روبرت كيوهان في التسعينات، وبعده اندرو مورافسيك " أن قرارات المنظمات الدولية تنتج عن مساومات بين الدول العقلانية".

تهدف هذه النظرية لفهم الميكانيزمات التي تعتمدها الدول للتعاون من أجل تلبية حاجاتها المشتركة، وفي هذا الإطار، كان للتخوف الأوروبي من اتساع الفجوة التكنولوجية بين أوروبا وباقي مناطق العالم المتقدم الأثر الحاسم في تفعيل التعاون داخل السوق الأوروبية المشتركة، ودفع الاندماج إلى مراحل أكثر تقدما

المقاربة الحكومية التقليدية: ظهرت في الستينات من القرن العشرين، على يد **ستانلي هوفمان،** الذي درس مسار الاندماج الأوروبي من خلال منطلقات المدرسة الواقعية، ثم تدعمت أطروحاته فيما بعد ، بعد أن انظم إليه **روبرت كيوهان،** لتحليل تسارع عملية الاندماج الأوروبي في الثمانينات. اعتبر هوفمان أن التعاون بين الدول عن طريق المنظمات الدولية هو إجراء عقلاني، موجه لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الأعضاء. وهذه العقلانية هي التي تفسر التخلي التدريجي عن حق الفيتو، لصالح آلية اتخاذ قرار أكثر عقلانية وقائمة على الأغلبية. وفي هذا السياق تحدث هوفمان عن مفهوم السيادة الجماعية، والذي يحدث عن طريق **التفاوض–بالمساومة**

إن المنظمات الدولية تؤسس لعملية التفاوض بالمساومة، تكون القرارات المتخذة من خلالها أقل قاسم

[1]– محمود حسن إسماعيل، المرجع السابق، ص 47.

مشترك بين الدول المتفاوضة، وخلال عملية التفاوض المتواصلة يكون للدولة القوية دور أكثر تأثيرا ، وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقدم حلولا، لا تستطيع الدول منفردة اعتمادها، وهو ما يعطي للمنظمات الدولية مكانة في رسم قواعد للعمل ويجعلها تمتلك القدرة على التأثير، إلا أن ذلك لا يكفي لمواجهة مطالب الدول الأعضاء.

إذا كانت النظريات الوظائفية ، والوظائفية الجديدة تذهب إلى أن مهمة المنظمات الدولية ورسالتها هي حلولها التدريجي محل الدول تحت تأثير الجماعات الضاغطة، فان النظرية المابين–حكومية تؤكد أن هذه المنظمات تتولى" **مأسسة**" "**المفاوضة–المساومة بين الدول.**"

تفترض النظرية المابين–حكومية في صيغتها الأصلية الخالصة، وبصوت ممثلها الرئيسي ستانلي هوفمان أولوية السياسة على الاقتصاد. وخلافا للوظائفية، فإن هذه المابين–حكومية الأصلية تذهب إلى أن "قرار معالجة بعض المسائل كمسائل تقنية هو في ذاته قرار سياسي". وبذلك يمر التكامل بتكامل الوحدات السياسية. ومن هنا فان هذه المقاربة للتكامل تعترف بالدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون والعاملون في المجتمع المدني والحركات الأخرى العابرة للأوطان والقوميات. لكنها تعتبر هؤلاء ظاهرات ثانوية، مع اعترافها بهامش المناورة الذي يمتلكونه في صوغ القرار العمومي. الأعمال والاتصالات التي يقوم بها هؤلاء الفاعلون غير الحكوميين آو اللا–سياسيون، هي"ظاهرات إذا ما قورنت بكثافة المبادلات المابين–حكومية."

ووفقا لنظرية ستانلي هوفمان الأصلية أو الكلاسيكية، فإن السلطات الدولتية تظل سيدة السيرورة التكاملية، خلافا لما يعتقده الوظائفيين الذين يقولون بأولوية الاقتصادي على السياسي، أو الوظائفيون الجدد الذين يأملون في رؤية السلطات الوظيفية أو الوظائفية والسلطات السياسية تندمج في سلطة تكتسب قاعدة أرضية (تراب إقليمي) لا يمكن من دونها، أن يكون هناك تكامل مشروع. تحكم سيادات الدول، أو السيادات الدولتية، بسيرورة التكامل هو نظرة يتقاسمها ويشترك فيها المابين–حكوميين كافة، لكن الليبراليين منهم يبرزون تلبية مطالب الفاعلين الاجتماعيين والسلوكات الإستراتيجية للدول. وهذا ما بينه اندرو مورافسيك في المعاينة التي يقوم بها ، والملاحظة التي يبديها حول المجموعة الأوروبية.

–المقاربة الحكومية الليبرالية هي امتداد للمقاربة الحكومية مع مسحة ليبيرالية: تعززت المقاربة الحكومية في سنوات التسعينات، من خلال أعمال باحث أمريكي آخر هو اندرو مورافسيك، الذي تحدث عن حكومية ليبرالية أو نظرية التفاوض (المساومة)البين حكومية. قدم اندرو مورافسيك مقاربة من ثلاث

مراحل لعملية الاندماج الإقليمي تعترف هذه المقاربة شرأنها شرأن التوجه الأصلي أن السياسة تظل مفتاح التكامل. غير أن مورافسيك يرفض اعتبار الدول مجرد "كرات بلياردو، أو مجرد علب سوداء"، ذات مواقع جامدة، في حين أن المصالح التي تدافع عنها على المسرح الدولي، تأتي من "مساومات مابين–حكومية" تدور بين الدولة أو السلطات الدولتية وبين الفاعلين أو العاملين الاجتماعيين الداخليين. وهو يذهب إلى أن عقلانية الفاعل الدولتي، حين يأخذ بالفرضية المابين–حكومية لممارسة السلطان بما هي "محصلة مساومة إستراتيجية بين الدول والفرضية الليبرالية لتكوين الأفضليات القومية على الصعيد المجتمعي."

وبالإجمال فإن التكامل عند مورافسيك مرتهن لوجهين: فهناك من جهة أولى الضغط الذي يسع الفاعلون الاجتماعيون ممارسته على حكوماتهم التي تستطيع إرضاء مصالحهم أو الاستجابة لها، استجابة أفضل من الاستجابة التي يمكن أن تحظى بها على الصعيد الإقليمي أو الجهوي، وهناك من جهة ثانية مصلحة الحاكمين في مؤتاة خلق مؤسسات إقليمية وتشجيعها، بالنظر إلى هامش المناورة الذي تتيح هذه المؤسسات استرداده في علاقة هؤلاء الحاكمين بفاعليهم آو فعلتهم الاجتماعيين الداخليين. وبدراسة معاهدة روما والسوق المشتركة، والتكامل النقدي، والعقد الوحيد معاهدة ماستريخت، فإن مورافسيك يخلص إلى أن هذه الانجازات لم تصبح ممكنة إلا بفضل "سلطان الدول الأعضاء وتضافر أفضلياتها السياسية القومية وتقاربها."

وعلى هذا فإن مورافسيك يقدم لنا مقاربة للنظرية المابين–حكومية ذات المنحى الليبرالي، يجعلها ضربا من الخلاصة المركبة من المقاربة الوظائفية الجديدة (الاندماج بين الوحدات الوظائفية والوحدات السياسية)، والنظرية المابين –حكومية الأصلية (القرارات التقنية تتضمن القرارات السياسية وهذا هو شرط مشروعيتها). وعلى هذا فان مورافسيك (يعيد تسييس) التكامل الإقليمي، كما فعل بشرأن عملية بناء المجموعة الأوروبية. وانطلاقا مما يسميه إطار التحليل العقلاني للتعاون الدولي، فإنه يحدد في كل مرة ثلاث مراحل في سيرورة التكامل هي:

1صياغة الأفضليات القومية مع ضغط الفاعلين او العاملين الاجتماعيين على السلطات الحكومية.
2المفاوضات ما بين الدول.
3اختيار المؤسسات المافوق–قومية.

مقاربة النظرية المابين–حكومية(الأصلية أو الليبرالية) تسمح إذا بتحليل المفاوضات الكبرى والسياسات التي تبقى خاضعة لرقابة الحكومات الوطنية او القومية.

المرحلة الأولى: تحدد كل دولة أهدافها واختياراتها وأولوياتها بناء على مصالحها الاقتصادية بالأساس، وتقلل هذه المقاربة من أهمية المصالح الجيوسياسية في تشكيل الأولويات الوطنية (القومية)، لكن من يحدد المصلحة الوطنية؟ ومن يعرفها؟ الأفضليات القومية تحيلنا إلى أهداف المجموعات الاجتماعية التي تملك نفوذا لدى الدولة وتأثيرا عليها: النقابات وتجمعات أرباب الأعمال، والتجمعات القطاعية المختلفة : جماعات الدفاع عن البيئة، المثليون الجنسيون، الأقليات الأخرى...

المرحلة الثانية :تقوم مفاوضات بين الحكومات الوطنية من اجل تحقيق أهدافها المحددة سلفا، وتعتمد هذه المفاوضات على وجود حالة اعتماد متبادل سابقة بين الدول المتفاوضة، وليس على أي نوع من أشكال التعاون فوق القومي. أم المفاوضات التي تجري بين الدول فهي البرهان على أن حكومات الدول هي التي تكون في الخط الأول لجهة المبادرة بالمعايير والقواعد الواجب اعتمادها على مستوى المجموعة.

.المرحلة الثالثة :يتم إنشاء مؤسسات مشتركة–تتمتع هذه المؤسسات بنوع من السيادة حسب اختصاصها– . وفي هذا الصدد يعتبر اندرو أن خيار تحويل السيادة إلى المؤسسات الدولية لا ينسب إلى إيديولوجية فدرالية ولا إلى تسيير تكنوقراطي مركزي ، ولكن إلى إرادة لضمان مصداقية الالتزامات المشتركة. إن اختيار المؤسسات يتعلق بتفويض السلطان أو السلطات إلى المؤسسات المافوق –قومية تفويضا يتجلى إما باقتسام السيادة وإما بالتنازل عنها.

مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي بد أت تهز أوروبا في السنوات الأخيرة، بسبب ضعف قدراتها التنافسية بخاصة والاتفاق المفرط للدول، أو السلوكات الإباحية للأسواق التي توشك أن تبيح المحظورات، فإن النهج المابين–حكومي برز مع مفاوضات خط الدفاع الأول التي خاضها الثنائي الفرنسي– الألماني، انجيلا ميركل– نيكولا ساركوزي. فقد تصدرت حكومتا هذين البلدين ووضعتا نفسيهما في الواجهة من اجل إيجاد حلول للازمة، دافعين بهيئات المجموعة الأوروبية ومؤسساتها إلى المقام الثاني.

ووفقا للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، فإن ثمة مسؤولية خاصة مناطة بألمانيا وفرنسا في أوروبا. بل أكثر من هذا، فهو يعاود التأكيد على الأطروحات المابين–حكومية حين يقول" أوروبا التي تدافع عنها إنجيلا ميركل ، هي أوروبا القوية، أوروبا التي تقرر وتبادر وتتصرف، أوروبا التي هي سياسية بعمق، والتي يحدد وجهة السير فيها لرؤساء الدول والحكومات. وقد عرضت الحكومتان مثلا، وفي إطار مذهبهما المابين–حكومي، تاليف حكومة اقتصادية "حقيقية" على سبيل المثال، منطقة اليورو، تتولى عقد

اجتماعات دورية للقمة، وتعزيز الانضباط في مجال الميزانية، جاعلين من ال"القاعدة الذهبية"(قاعدة توازن الميزانية وتكافؤ الواردات مع النفقات)، "فريضة مفروضة" على بلدان منطقة اليورو كافة، وجاعلين من العقوبات أمرا تلقائيا في حال الوقوع في عجز مفرط. وأكثر من هذا، فقد أقام البلدان معا تضامنا لمنطقة اليورو، مع إنشاء صندوق نقد أوروبي(آلية أو ميكانيزم الاستقرار الأوروبي) التي يفترض أن تساعد البلدان الأكثر هشاشة على الدفاع عن اليورو.

وإزاء تخلف المؤسسات الأوروبية عن المبادرة بأعمال فعالة تواجه بها الأزمة، فان الحل كان في المساومات بين الحكومات. ومع ذلك فان أوروبا كانت، في نظر السلطة التنفيذية الأوروبية، تحتاج إلى تمثيل واحد وحيد أمام الخارج وفي مواجهته. ومعنى هذا أن النظرية المابين–حكومية تظل حقيقة عيانية في أوروبا ، بما في ذلك داخل الدعامة الأولى بين دعامات المجموعة الثلاث، وهي الدعامة المشتركة، أي تلك المتعلقة بالمجموعة نفسها، والتي تأتي قبل الدعامة الثانية، أي السياسة الخارجية والأمن المشترك، وقبل الدعامة الثالثة، أي التعاون البوليسي والقضائي، أو التعاون في الميدان الجزائي.

المحور الثامن: التجارب التكاملية

1/ مجلس التعاون الخليجي

أولا: تعريف مجلس التعاون الخليجي و نشأته

***تعريفه:** جاءت فكرة إنشاء منظمات جزء إقليمية من منطلق مساعدة جامعة الدول العربية في تجسيد– الوحدة التكاملية العربية، على اعتبار عدم التعارض بين أهداف الكل والجزء. وقبل التطرق لأهم الظروف والدوافع التي كانت وراء تأسيس مجلس التعاون الخليجي نعرج أولا على تعريفه؛ حيث أنه عبارة عن تكتل سياسي اقتصادي إقليمي، يضم في عضويته ستة دول هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت . تم إنشاؤه في ماي 1981 في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة.

ويمثل المجلس صيغة تعاون تنسيقية تضم الدول الستة التي تطل على الخليج العربي، ويهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون والترابط بين دوله في جميع الميادين وصولا إلى تحقيق الوحدة بينها وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس.

1 -**الخصائص الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي** :تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم استنادًا إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدّلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن كون المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمثل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي.

تقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة جغرافية واحدة خالية من العراقيل الطبيعية، فهي تمتدّ على مساحة من الأرض تبلغ 2.563.212.2 ك2 ، وتشمل عددا من السكان يبلغ 21 مليون نسمة، وتغطي السعودية % 78.4 من المساحة، كما تتميز المنطقة بندرة الموارد المائية والأراضي الصحراوية القاحلة أو شبه القارية، حيث يقل سقوط الأمطار على شبه الجزيرة بشكل عام، وتسجل في المتوسط 6 م في السنة.[1]

[1] السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي**

كما نجد من الناحية الاقتصادية أن مؤشر النفط يعتبر أهم مؤشر اقتصادي لمنطقة الخليج العربي، إذ أن ذلك هو ميزة نوعية لدول الخليج، فكل دول الخليج هي دول نفطية تقريبا، وقد زادت أهمية المورد النفطي خلال القرن العشرين، وذلك بعد اكتشاف النفط فيها في الثلاثينيات منه(القرن العشرين)، هذا الأخير الذي يعتبر عصب الاقتصاد العالمي، إذ نجد أن منطقة الخليج تحتوي على % 45 من احتياطي النفط العالمي، أهم ما يعادل تقريبا نصف احتياطي باقي دول العالم.

كما نجد أن هناك تجانسا نوعيا في السكان وتاريخهم المشترك وكذا وحدة الدين لهم(الدين الإسلامي)، ما نتج عنه تشابه وتقارب في القيم والعادات والتقاليد، ونجد كذلك التشابه في طبيعة الأنظمة السياسية. كل هذه تعتبر عوامل قوية تساهم في دفع العملية التكاملية إلى أعلى مراحلها –بطبيعة الحال–، إذا تم استغلالها واستثمارها بطريقة عقلانية وجيدة لصالح التكامل الخليجي.

2 -نشأة مجلس التعاون الخليجي–

يرى المختصون في قضايا الخليج العربي، أن الجذور الحقيقية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، ترجع إلى سنة 1961 عندما وافقت بريطانيا على استقلال دولة الكويت. وقد ظهرت فكرة تأسيس اتحاد يضم الغرف التجارية والزراعية والصناعية في الدول العربية الخليجية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية بعد ازدياد الشعور بالحاجة لتأكيد أواصر الأخوة ووحدة الهدف والمصير ودعم خطوات التعاون الاقتصادي الخليجي. ومن خلال اللقاءات الأولية والاتصالات التي تمت بين غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها في الدول العربية الخليجية، تم عقد مؤتمر التنمية الاقتصادية الأول لغرف الخليج العربي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 20/16 أكتوبر 1976، لبحث وسائل التعاون الاقتصادي في كافة الميادين بين أبناء الخليج العربي، والدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال وقد شارك في هذا المؤتمر اتحادات وغرف الدول العربية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، والجمهورية العراقية وأسفرت مناقشات المؤتمر عن صدور عدد من القرارات.[1]

لعله من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا دقيقا .فمنذ منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على

العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي،(د.س.ن)، ص6

[1] J. A. Sandwick , **the Gulf Cooperation Concil : Moderation and stability in un interdependent world**, Boulder, Colorado, Westvie press, 1987, pp 8–10.

مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون. و منذ بداية السبعينات، تّم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في جوان سنة 1973 ، واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في أفريل سنة 1975.[1]

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات فقد تّم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج . وعلى امتداد الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار وأصبحت الفكرة تلقى قبولا، خاصة وأن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطيرة.

وتّم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر 25 ماي عام 1981، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي.[2]

وشكّلت الدول الست: السعودية الإمارات، عمان، الكويت، قطر والبحرين ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلّا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعملية والثقافية. ولقد تجسّدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية.[3]

---

[1] Olivier Martz, Les Origines du Conseil de cooperation du golf 1979- 1981 , Bulletin de l'institut Pierre Renouvin , n43- Printemps 2016, p-p 115- 116

[2] حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 91-92.

[3] عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2012 ، ص ص 42. - -

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحالف اليمن بعضوية المجلس في نهاية الأمر، إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظهر بعيدة الأمد، ولم تصبح الفكرة واردة إلّا بعد تسوية النزاع الحدودي بينها وبين السعودية في عام 2000، وتقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية فقط، وبعد الربيع أو الخريف اليمني والحرب الدائرة حاليا بين الفرقاء في اليمن، هناك الكثير ممن يطالبون بضرورة الضم الفعلي لليمن لمجلس التعاون الخليجي، لأن الأمر سيخدم الطرفين على السواء، أي بمنطق التكامل الإقليمي يصبح بين الطرفين اعتماد متبادل يخدم المصالح المشتركة بينهما.

دوافع قيام مجلس التعاون الخليجي:

أسس مجلس التعاون الخليجي في الأصل كمبادرة أمنية نتيجة للتحديات التي واجهت منطقة الخليج، بدءًا من الحرب الإيرانية العراقية في عام 1980، وتلاها غزو العراق للكويت في عام 1990، وبعدها الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. تأسس مجلس التعاون الخليجي كاستجابة طبيعية لرغبة شعوب المنطقة ومتطلباتهم، وكان ذلك تجسيدًا للإدراك السياسي الواعي للرغبات الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة، وكان أيضًا استجابة للتحديات الداخلية والخارجية التي تتطلب وجود هيئة قوية تحافظ على إنجازات الماضي وتعكس متطلبات الحاضر، وتضمن تحقيق استحقاقات المستقبل. وبناءً على هذا الإطار، قرر قادة مجلس التعاون الخليجي إنشاء هذا النظام الذي يعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة. إن من أهم دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي ما يلي:

تُعد منطقة الخليج منبعًا رئيسيًا للإمداد بالنفط في العالم، ولذلك زادت التحديات التي واجهت دول الخليج بشكل كبير. هذه التحديات كانت تشمل التهديدات الأمنية والمخاطر البيئية والضغوط الدولية لإيجاد نهج للتنسيق والتعاون في هذه الدول . نتيجة لهذه التحديات، تم اتخاذ عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من التعاون الدولي. ومن بين هذه المبادرات كان المشروع الذي اعتمدته دول مجلس التعاون الخليجي والمشروع الكويتي الذي يهدف إلى إقامة تعاون أوسع في القطاعات الاقتصادية والنفطية

والصناعية والثقافية.[1] وهذا التعاون الوثيق من شأنه أن يمهد الطريق نحو إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج في المستقبل.

هناك عدة أسباب أدت إلى دعوة هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي وجعلتها ضرورة حتمية، ومن أهم هذه الأسباب[2]:

1. توافر مصادر الثروة الطبيعية في معظم الدول الأعضاء، مما يعزز فرص التنمية والاستثمار، ويسمح بتحقيق تأثير مالي ذو أبعاد إقليمية وعالمية.
2. تنوع الأنظمة الاقتصادية لدول الأعضاء، حيث تشجع على تعزيز مبادرات القطاع الخاص لدعم التنمية، وتعمل على تطوير الموارد البشرية المحلية لتحمل المسؤوليات في إدارة الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى تبني نماذج وأولويات مشتركة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.
3. الجغرافيا المميزة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتد على أرض مساحتها وتتيح سهولة التواصل البحري والبري بينها من خلال البحر العربي والبحر الأحمر، مما يسهم في تعزيز حركة الأشخاص والبضائع.
4. الاعتماد الشديد على التكنولوجيا في حياة اليومية في دول المنطقة، مما يعزز الاستيعاب السريع للتقنيات الحديثة.
5. تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى مزيد من العمالة الأجنبية بسبب نقص العمالة المحلية المتاحة.
6. ظهور عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يدفع دول المنطقة لمواجهة هذه التحديات بإنشاء تكتل اقتصادي خليجي قوي يزيد من قدرتها على التصدي للتكتلات الأجنبية.
7. الحرب الإيرانية العراقية وتداعياتها الأمنية التي دفعت بضرورة تعزيز التنسيق الخليجي الموحد لمواجهة هذه التحديات الخطيرة.

تتمحور جهود الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي حول مصلحة مشتركة تشمل توحيد الصف العربي والمشاركة الجزئية في التحالفات المبنية على المصالح المشتركة. هذه الجهود قد تؤدي إلى إقامة ما يمكن تسميته بالإتحاد، الذي سيمثل الدول ذات التوجه المماثل سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أو الواقعية. يتميز الأردن والمغرب بوجود جغرافية إستراتيجية تمتد عبر المنطقة، ويمتلكون

---

[1]- يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي**، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 ، ص8

[2]- المرجع نفسه، ص ص 82-83.

جودة تعليمية نوعية يمكن الاستفادة منها . هما يتميزان أيضًا بوجود بنية مناسبة للاستثمار في القطاع السياحي، ويمتلكان صناعات دوائية وطبية متقدمة. فالأردن يصدر الأدوية إلى العديد من الدول، وقد يصبح مركزًا للاكتفاء الذاتي في إنتاج الأدوية لدول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأردن والمغرب بقاعدة كبيرة من الباحثين والموظفين المهرة في مختلف المجالات، ويمكن أن يسهموا في تعزيز التنمية والابتكار في دول الخليج.[1]

بشكل عام، تعكس هذه الجهود الرغبة في تعزيز التكامل الإقليمي والاقتصادي بين دول الخليج والدول العربية الأخرى، وتعزيز الاستفادة المشتركة من الموارد والخبرات المتاحة.

إن تطوير مجموعة مؤسسات مجلس التعاون الخليجي يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف هذا التكتل الإقليمي. يهدف مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي كجزء أساسي من إستراتيجيته. يعتبر التكامل الاقتصادي الخليجي شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. يسعى المجلس إلى بناء هذا التكامل بشكل شامل ومتقدم، مما يمكنه من التفاعل بفعالية مع تكتلات اقتصادية أخرى، ويسهم في تعزيز المشروع الاقتصادي العربي[2].

بالإضافة إلى ذلك، يُولى اهتمامًا كبيرًا لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال تحسين البيئة التنظيمية والتشجيع على الاستثمار. يسعى المجلس إلى إيجاد إطار مناسب للسياسات الاقتصادية، يتسم بالتكافؤ في الفرص وتعزز المنافسة وتمنع الاحتكار. هذا يسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي ويفتح آفاقًا جديدة لفرص العمل ويستغل الإمكانيات الإنتاجية والإبداعية للمواطنين الخليجيين. إجمالًا، يسعى مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير المؤسسات والبنية التحتية الاقتصادية لتحقيق أهداف التكتل وتعزيز الازدهار والاستدامة في المنطقة.

يسعى في مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق العديد من الأهداف والإجراءات لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنطقة، وهذه بعضها:[3]

---

[1]– عبير سهام مهدي، إشكالية الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة في التحديات الداخلية والآفاق المستقبلية، في" **:مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة**"، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2019 ، ص2.

[2]– رضوان محمد قازان، **مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية و الدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010 ، ص ص 24-25.

[3]– رضوان محمد قازان، المرجع السابق، ص 30.

1. تعزيز حرية انتقاء المنتجات الوطنية دون وجود قيود إدارية أو جمركية، مما يسهم في تعزيز التجارة الحرة وزيادة حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

2. تنمية القطاع الصناعي على مختلف مستوياته، بهدف تعزيز القدرة على التنافسية الصناعية في المنطقة وتعزيز الإنتاج المحلي.

3. تعزيز القطاعات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية لضمان تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء.

4. تعزيز التعاون في مجالات الخدمات المصرفية والتأمين والاتصالات والنقل، بهدف تطوير هذه القطاعات وتحسين الخدمات المقدمة.

5. تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء والسعي نحو تحقيق عملة خليجية مشتركة، وقد تم البدء في هذا السياق منذ عام 2013.

6. تسويق المنتجات الوطنية لدول المجلس على الصعيدين الإقليمي والعربي والدولي، بهدف زيادة الصادرات وتعزيز الوجود الاقتصادي لدول المنطقة.

7. توسيع أسواق المنتجات الخليجية والترويج لها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بهدف تعزيز التبادل التجاري وزيادة الاستثمار في المنطقة.

تلك الإجراءات تشكل جزءًا من الجهود المستمرة لتعزيز التكامل وتعزيز التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جهود التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن عدة جوانب مهمة:[1]

1. **إزالة الحواجز الجمركية:** تتمثل أحد أهم أهداف التعاون التجاري في إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عبر إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأعضاء وتقليل التعقيدات المتعلقة بالجمارك والرسوم الجمركية.

2. **تحرير التجارة:** تعمل دول مجلس التعاون على تحرير التجارة البينية والاعتماد على تسهيلات تجارية مثل إعفاء المنتجات من الرسوم الجمركية واستخدام السمعة الوطنية للتسجيل والتصدير.

[1]– رضوان محمد قازان، المرجع السابق، ص 32.

3. **توحيد السياسات التجارية:** تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي سياسة تجارية موحدة، وتتعاون معًا في مجموعات تفاوضية لتعزيز تفاوضها مع دول أخرى أو منظمات دولية. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز القوة التفاوضية الجماعية في مجال التصدير والاستيراد.

4. **إنشاء مناطق تجارة حرة:** تم إنشاء منطقة تجارة حرة في مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1983، وتم توسيعها في عام 2003. هذه المناطق تعمل كمناطق تجارة حرة تسمح بالتبادل التجاري الحر بين الدول الأعضاء.

5. **تنسيق السياسة التجارية:** تتفق دول مجلس التعاون الخليجي على سياسة تجارية مشتركة، وتعمل على تنسيق جهودها في مجالات تحرير التجارة وتوحيد السياسات التجارية.

تلك الجهود تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتعزيز قوة تفاوضها على الساحة الدولية.

2- في المجال السياسي:

تنسيق السياسة الخارجية هو جزء آخر من التعاون السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي. يعد تنسيق السياسة الخارجية أمرًا مهمًا للمجموعة، حيث تهدف دول المجموعة إلى تحقيق التوافق والتعاون في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

تؤكد مبادئ مجلس التعاون الخليجي على الالتزام بتعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، وتوجيه جهودها نحو دعم القضايا العربية والإسلامية الهامة. تسعى دول المجموعة إلى تحقيق أهدافها السياسية والدبلوماسية بشكل مشترك، وتوجيه جهودها للتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بشكل موحد.

من خلال تنسيق السياسة الخارجية، يمكن لمجلس التعاون الخليجي أن يلعب دورًا أكبر في المحافل الدولية ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة وخارجها. يتمثل هذا التنسيق في تحديد مواقف مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، والمشاركة في المفاوضات الدولية، والتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي في مجمله.

يقدم مجلس التعاون الخليجي العديد من الآليات والقنوات لتعزيز التشاور وتنسيق السياسات على المستوى الإقليمي والدولي. هذه الآليات تشمل:[1]

1. **لقاءات القمة:** تُعقد اجتماعات القمة الخليجية بشكل دوري، حيث يجتمع قادة الدول الأعضاء لبحث القضايا الإقليمية والدولية الهامة واتخاذ القرارات السياسية المشتركة.

2. **اجتماعات المجلس الوزاري:** تُعقد اجتماعات وزراء الخارجية والمسؤولين الحكوميين الآخرين بشكل دوري، حيث يتم تنسيق المواقف وتبادل الآراء حول القضايا الدولية والإقليمية.

3. **المشاركة في الاجتماعات العربية والدولية:** دول مجلس التعاون الخليجي تشارك بنشاط في الاجتماعات والمنتديات الإقليمية والدولية، مما يساهم في تعزيز التعاون الدولي وتبادل الآراء والمعلومات مع دول ومنظمات أخرى.

4. **اللقاءات الثنائية والجماعية:** دول مجلس التعاون تقيم علاقات ثنائية وجماعية مع دول ومنظمات دولية أخرى، وتستخدم هذه القنوات لتعزيز التعاون وتنسيق السياسات.

5. **قنوات الاتصال:** تتاح لدول مجلس التعاون قنوات الاتصال الجماعي والثنائي مع العديد من الدول والمنظمات الدولية، مما يمكنها من التواصل والتنسيق بشكل فعال في مجالات متعددة.

يعتمد مجلس التعاون الخليجي على هذه الآليات والقنوات لتحقيق التوافق وتنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في سبيل تحقيق أهدافه ودعم القضايا الإقليمية والدولية الهامة.

3 -البناء المؤسساتي للمجلس: يتكون مجلس التعاون الخليجي:[2]

أ.المجلس الأعلى: مثل المجلس الأعلى سلطة مجلس التعاون الخليجي، ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته يتغير بشكل دوري وفقًا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء. يجتمع المجلس بانتظام في دورته السنوية ويتخذ قرارات تتعلق بشؤون المجلس. يمكن عقد دورات استثنائية إذا دعت الحاجة وبناءً على دعوة من أحد الدول الأعضاء، ويجب تأييد هذا الدعوة من قبل عضو آخر. يعتبر

[1]– عبير سهام مهدي، المرجع السابق، ص 7.

[2]– محمد صادق اسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان، (بيروت:** مكتبة طريق العلم، دار العلوم للنشر و التوزيع، ط1 ، 2010)، ص41+43.

اجتماع المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثي الأعضاء وكل عضو لديه صوت واحد. يتخذ القرارات بشكل موضوعي بالإجماع للقضايا المطروحة، وبالأغلبية في القرارات الإجرائية. يتم التحكيم في المنازعات بين الأعضاء بواسطة "هيئة تسوية المنازعات" التي يعينها المجلس الأعلى، وذلك حسب الحالة والقضية المطروحة.

ب.المجلس الوزاري: يتألف المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوبون عنهم من وزراء آخرين. تتولى دولة رئاسة المجلس الوزاري لمدة تستمر لثلاثة أشهر، ويجتمع المجلس الوزاري مرة كل ثلاثة أشهر. يمكن عقد دورات استثنائية إذا دعت الحاجة وبناءً على دعوة من أحد الدول الأعضاء وتأييد من عضو آخر، ويعتبر انعقاد المجلس الوزاري صحيحًا إذا حضر ثلثي الدول الأعضاء.

يتمتع المجلس الوزاري بعدة اختصاصات، منها وضع السياسات وصياغة التوصيات التي تهدف إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، وتشجيع وتنسيق الأنشطة المشتركة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. يقوم أيضًا بمتابعة القرارات التي يتخذها المجلس الأعلى في إطار اختصاصاته، ويقوم بالتحضير لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جداول أعماله. تجري إجراءات التصويت في المجلس الوزاري بنفس الطريقة التي تجرى في المجلس الأعلى.

ج. الأمانة العامة: لتحقيق أهداف التعاون الخليجي وتنظيم العمل بين دول الخليج، تم تشكيل مجموعة من المؤتمرات والمجالس التي تلعب أدوارًا حيوية في تنسيق الجهود واتخاذ القرارات. تشمل هذه المؤتمرات والمجالس المجلس الأعمى، الذي يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ويجتمع بانتظام لمناقشة القضايا الرئيسية واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية. ويتمثل دور المجلس الوزاري في تنسيق ومناقشة القضايا الإقليمية والدولية بواسطة وزراء الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، هناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس البيئي، والمجلس القانوني، والمجلس المالي، والمجلس الإداري، كل منها يعمل في مجالاته المخصصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومعالجة القضايا المشتركة. تلك المؤتمرات والمجالس تساهم بشكل كبير في تنظيم وتنسيق العمل بين دول الخليج وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بينها، وتساهم في تحقيق الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية". [1]

د. درع الجزيرة: تم تأسيس قوة "درع الجزيرة" كقوة عسكرية تمثل تعاون دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشمل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وقطر، وسلطنة عمان،

[1]– محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص 45.

بهدف تحقيق قدرة خليجية متكاملة قوية قادرة على الدفاع عن منطقة الخليج العربي وردع أي تهديدات تواجه دول المنطقة.

قوة "درع الجزيرة" تظهر التزامًا قويًا بتعزيز قدرتها العسكرية والاستعداد للدفاع عن منطقة الخليج العربي. منذ إنشائها، اعتمدت هذه القوة بشكل دوري على تنفيذ تدريبات ومناورات مشتركة لزيادة تنسيق الجهود وتطوير الكفاءات القتالية والفنية. في عام 2000، أكد قادة دول مجلس التعاون على مبدأ زيادة القوة والتحسين المستمر لقدرتها.

تمت استضافة قوات "درع الجزيرة" في مارس 2011 لدعم مملكة البحرين في تأمين المنشآت الاستراتيجية خلال فترة احتجاجات واضطرابات من قبل قوى المعارضة. يعكس ذلك استعداد هذه القوة لتلبية مختلف التحديات الأمنية التي قد تنشأ في المنطقة.

على الرغم من أن هذه القوة تمتلك الإمكانيات الكافية للمشاركة في الحروب ومواجهة التهديدات بفعالية، إلا أنها لم تشترك في أي عمليات عسكرية كبيرة منذ الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990.[1] وهذا يظهر أهمية التعاون الدولي والجهود الدبلوماسية في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، بمشاركة دول أخرى بقيادة الولايات المتحدة.

ثالثا: تعامل مجلس التعاون الخليجي مع بعض القضايا العربية:

فيما يتعلق بالأزمة القطرية التي اندلعت في منتصف عام 2017، يتبين أن هذه الأزمة كانت تحدًا كبيرًا تتطلب منا التفكير الجاد والتحليل العميق في كيفية معالجتها والعمل على تجاوزها. تأثير هذه الأزمة على علاقات الدول الخليجية واستقرار المنطقة جعلها واحدة من القضايا الرئيسية التي تتطلب اهتمامًا مستمرًا. من الضروري أن يقوم مجلس التعاون الخليجي بدراسة وتقييم شامل للأسباب والملابسات التي أدت إلى نشوب هذه الأزمة، وكذلك يجب عليه العمل على تطوير استراتيجية تجمع بين دول المنطقة وتعيد بناء الثقة المتضررة بينها. تحقيق الوحدة والتضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي أمر ضروري لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية بفعالية وتعزيز استقرار المنطقة بأكملها".

1- **موقف مجلس التعاون الخليجي من ثورات الربيع العربي:** لقد كانت ثورات الربيع العربي تحولًا تاريخيًا يكتسب أهمية كبيرة في السياق الإقليمي والعالمي، وقد أثرت هذه الثورات بشكل كبير على دول

[1]- عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة- دراسة تحليلية تقييمية-** ، **مذكرة** ماجستير، **جامعة بسكرة**، 2009- 2010، ص 197-199.

مجلس التعاون الخليجي. فور اندلاع هذه الثورات في تونس ومصر، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ إجراءات إصلاحية في مجموعة متنوعة من المجالات، ولا سيما في الجوانب السياسية وتعزيز حريات الفرد والصحافة.

وازدادت حالة التأييد الخليجي للربيع العربي خصوصًا بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البحرين، والتي تعتبر عضوًا في منظمة مجلس التعاون الخليجي. هذا دليل على التفهم المشترك لأهمية التغيير والمطالب بالديمقراطية في المنطقة.

علاوة على ذلك، أسفرت نتائج الربيع العربي عن تصاعد التنافس والتوتر بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبين السعودية وإيران، خاصة في قضايا متعددة في المنطقة. هذا التنافس تجلى بوضوح بعد الحرب الأمريكية في العراق وانسحابها منه، وأيضًا في مواجهة الأزمة اليمنية والأزمة السورية.

باختصار، يمكن القول إن ثورات الربيع العربي كان لها تأثير كبير على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أدت إلى تبني سياسات إصلاحية وزيادة التعاون في بعض الجوانب، وفي الوقت نفسه أثرت في تصاعد التنافس الإقليمي والصراعات في المنطقة.

ثورات الربيع العربي أثرت بشكل كبير على دول العالم العربي، وأسفرت عن تغييرات جذرية في العديد من الدول العربية. هذه الثورات أحدثت اضطرابات في الأوضاع الداخلية للعديد من هذه الدول، وجعلتها تكثف جهودها في التعامل مع قضاياها الداخلية.

وفي هذا السياق، أصبح مجلس التعاون الخليجي – والذي يتميز باستقراره السياسي وامتيازه المالي – يلعب دورًا متزايد الأهمية في الإقليم. قررت دول المجلس الخليجي التفرغ للمساهمة في توجيه وتنظيم التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصالحها ويحقق أمانها. واستنادًا إلى قوتها المالية والاقتصادية، تبنت دول المجلس سياسة نشطة لتحقيق الاستقرار ومواجهة التحديات سواء كانت ناتجة عن الظروف الداخلية للمنطقة أو البيئة الإقليمية.

وفي هذا السياق، يتمحور الحديث حول "الخطر الإيراني"، حيث يروج البعض إلى أن هذا الخطر ينبع من التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة. وفي ضوء هذا التحليل، أدى تنامي النفوذ الإيراني وتوسعها إلى تعقيد الأوضاع الإقليمية وزيادة التوترات.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت لها دورًا أكبر في توجيه مسار الأحداث في المنطقة العربية والتصدي للتحديات المعقدة التي نشأت على إثر الربيع العربي. وقد أطلق

البعض تعبير "الحقبة الخليجية" لوصف هذا الدور المتنوع والمؤثر الذي تقوم به دول المجلس الخليجي في قيادة العالم العربي الجديد.[1]

في هذا السياق، يأتي دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدعم للمبادرات الدولية في العديد من القضايا الإقليمية. على سبيل المثال، شمل دعمهم للجهود الدولية في ليبيا تعاونًا مشتركًا بين الدول الخليجية مثل الإمارات وقطر في العمليات العسكرية على الأرض لتحقيق الاستقرار في هذا البلد.

كما قدم مجلس التعاون الخليجي دعما قويا وشارك بنشاط في التدخل العسكري في البحرين خلال أزمة فبراير ومارس 2011 بهدف تهدئة الأوضاع ومساندة الحكومة في استعادة الاستقرار. ولعبوا أيضًا دورًا هامًا في تقديم دعم اقتصادي للبحرين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للمملكة.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذ مجلس التعاون الخليجي دورًا مهمًا في التسوية السياسية للأزمة اليمنية، من خلال مبادرته الخليجية التي حظيت بالدعم الدولي وساهمت في تقديم إطار لحل الأزمة. كما شددوا على المشاركة القوية في القضايا المتعلقة بالنزاع السوري، ودعموا حركات الاحتجاج الشعبية في العالم العربي[2].

بشكل عام، يسعى مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدعم للدول العربية الشقيقة وتعزيز الشراكة مع الدول العربية الأخرى مثل الأردن والمغرب، بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

لقد كان للتدخل الخليجي في البحرين دلالات ونتائج كبيرة. أشار هذا التدخل إلى تغيير في إستراتيجية الدول الخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية، في التعامل مع القضايا الإقليمية. من "الاحتواء" إلى "المواجهة"، كان هناك تحول في التعامل مع التحديات الإقليمية، وبالأخص التحديات التي تأتي من إيران. إذ أثبت مجلس التعاون الخليجي فعاليته في تقديم الدعم العسكري لدولة البحرين في مواجهة ما اعتبرته تهديدًا خارجيًا للأمن القومي. في هذا السياق، قامت قوات "درع الجزيرة" التابعة لمجلس التعاون بمهمة تعزيز القوات البحرينية وتقديم الدعم عندما كانت الحاجة ملحة. وقد أظهر هذا التدخل تمويل

[1]- شحاتة محمد ناصر، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي- الاستمرارية والتغيير** - ، (القاهرة: دار عين النشر، 2015)، ص ص 410-411.

[2]- شحاتة محمد ناصر، المجع السابق، ص 411.

وتجهيزات قوات المجلس الخليجي لتكون مستعدة للتعامل مع الأزمات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والوطني. [1]

بالإضافة إلى ذلك، تجلى هذا التدخل في تباين مواقف الدول الخليجية مع المواقف الأمريكية في بداية الأزمة. حيث أبدت الولايات المتحدة تحفظها تجاه استخدام القوة، بينما أكد مجلس التعاون الخليجي على حقه في الدفاع عن أمنه واستقراره واتخاذ الإجراءات الضرورية.

بشكل عام، يمكن القول أن التدخل الخليجي في البحرين كان مفيدًا للبحرين في مواجهة التحديات الأمنية، وفي الوقت نفسه أظهر التوجه الجديد لدول الخليج نحو تعزيز دورها في السياسة الإقليمية والتصدي للتحديات الإقليمية.

نجح مجلس التعاون الخليجي بفعالية في السيطرة على الحركات الشعبية في مناطق مثل البحرين وسلطنة عُمان، سواء من خلال دعم مالي أو تدخل عسكري. تلك النجاحات يمكن تفسيرها من خلال الثقة الكبيرة التي تمتعت بها منظومة الأمن الجماعية التابعة لمجلس التعاون الخليجي.

في هذا السياق، أُظهرت مدى اتزان الدول الخليجية وقدرتها على التفاعل مع أي تحديات إقليمية أو دولية تشكل تهديدًا لأمنها واستقرارها. وقد تم تجسيد هذه الثقة في كلمة "مقرف عبد العزيز" مدير الاستخبارات العامة السعودية في مؤتمر "الخليج والعالم" الذي عُقد في الرياض في ديسمبر 2011. حيث أوضح مجموعة من الشروط والمبادئ التي يجب توفرها لضمان تعاون مؤثر ومثمر مع دول الخليج في إطار منظومة أمنية إقليمية واحدة[2].

ومن هذه الشروط الأساسية التي وردت في كلمته هي ضرورة وجود مُستمزمات مشتركة تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي على صعيدي الثقافة والهوية والسياسة والاجتماع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك توافق ومصالح مشتركة على مستوى الإقليم والعالم لضمان تحقيق الأمن والاستقرار.

إذاً، يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي نجح في بناء منظومة أمنية إقليمية تعتمد على تلك القواعد والمبادئ، مما سمح له بالتصدي للتحديات والمخاطر بفعالية وتعزيز استقرار المنطقة.

2- الأمن الجماعي الخليجي و أزمة قطر- السعودية 2017: بدأت أزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي في 23 مايو 2017، وذلك نتيجة للتصاعد في التوترات بين السعودية وبقية دول الخليج مع

[1]- عبد الرحمان روابح، المرجع السابق، ص 200.

[2]- شحاتة محمد ناصر، المجع السابق، ص 412.

دولة قطر. السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة كان دعم السعودية وباقي دول الخليج للإرهاب، وتحديداً القلق من العلاقات التي بدأت تتطور بين قطر ومجموعة حزب الله، وكذلك بين قطر وحركة حماس الفلسطينية في الفترة الأخيرة. هذه العلاقات تمثلت في اقتراب قطر من تلك الجهات، مما منح لقطر دوراً نفوذياً أقوى في قضايا الشرق الأوسط. وعلى الخصوص، لعبت قناة الجزيرة دوراً هاماً في دعم الدور القطري في المنطقة من خلال تغطيتها الإعلامية وتوجهاتها السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت قطر بقبول لاجئين سياسيين من دول الخليج الأخرى الذين فروا من الاضطهاد الدولي، بما في ذلك منتقضون سعوديون وإماراتيون. هذه الخطوة تعكس نقطة خلاف أخرى بين قطر وباقي دول الخليج . بصفة عامة، تعكس هذه الأزمة تصاعد التوترات داخل مجلس التعاون الخليجي والانقسامات السياسية بين دوله، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها القضايا الإقليمية والتنافس على النفوذ، والعلاقات الإقليمية والتغييرات في التوجهات السياسية لبعض الدول الأعضاء.

زاد التوتر في البيت الخليجي بعد تسريبات تعود إلى اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، والتي كشفت عن تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تحدث فيها بشكل خاص عن علاقته بصحيفة واشنطن بوست الأمريكية، ما أثار جدلاً وتوتراً في المنطقة. هذه التسريبات أثبتت أن قطر تدعم بشكل مباشر حركات إرهابية، بما في ذلك تنظيم القرصنة الإلكترونية. على إثرها، قامت السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بفرض عقوبات ومقاطعة قطر.

على الرغم من الجهود المستميزة لحل الأزمة ومحاولات التخفيف من التوتر القائم، تبقى الأمور مشددة والتوتر مستمر في ما يتعلق بالتحالف القائم بين الدول المقاطعة (السعودية والإمارات والبحرين)، ودولة قطر. هذا يؤكد على تصاعد التوتر في العلاقات الخليجية بسبب الخلافات السياسية والتوجهات المختلفة بين هذه الدول فيما يتعلق بدعم الجماعات الإرهابية والتدخل في شؤون الدول الأخرى.

منذ بداية الأزمة القطرية في مجلس التعاون الخليجي، بدا مجلس التعاون الخليجي ينقسم بصورة غير رسمية ومؤقتة إلى معسكرين. الأول يضم الدول التي فرضت الحصار وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وتشمل السعودية والإمارات والبحرين. الثاني يضم قطر والكويت وعُمان.

رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، عبّر عن دعمه لموقف الدول المقاطعة لقطر واعتبر أن هذا الموقف يدعم مكافحة الإرهاب ويعزز استقرار المنطقة. وزير خارجية قطر أعرب عن استعداد بلاده

للحوار وحل الأزمة، شريطة أن يتم احترام سيادة قطر والالتزام بإطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. [1]

من جهة أخرى، اعتبرت العديد من المنظمات والدول الحصار المفروض على قطر غير قانوني وغير منطقي، مشددة على ضرورة حل الأزمة بشكل دبلوماسي وسلمي يحترم سيادة دول المنطقة ويحفظ استقرارها.

تلك الأزمة التي نشأت بين قطر والسعودية في يونيو 2017 أصبحت بسرعة تأثيرًا مدمرًا على التكامل الإقليمي الخليجي. هذه الأزمة أسفرت عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين قطر وباقي دول الخليج العربية، وحتى بعض الدول العربية الأخرى، مما زاد من توترات المنطقة.

تم تحقيق تقدم ملموس في قضية التصالح في وقت لاحق، حيث بدأت عودة الأجواء بين الدول الخليجية بعد انتهاء قطع العلاقات وفترات النزاع. هذه العودة تمثلت في استئناف الاتصالات والعلاقات الرسمية بين الدول الخليجية، ومن ثم جرت محادثات سرية بين السعودية وقطر، أسفرت عن إعادة فتح الأجواء وتحسين العلاقات بينهما.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تظل قضية التصالح وحل الأزمة معقدة وتحتاج إلى جهود دبلوماسية إضافية لتحقيق تطور أكبر نحو استعادة التكامل الإقليمي في الخليج العربي.

3- التعاطي الخليجي مع الأزمة اليمنية: تقع اليمن في جنوب شرق الجزيرة العربية. تحدها السعودية من الشمال والشرق، وتطل على البحر الأحمر من الغرب وبحر العرب من الجنوب. تمتلك اليمن موقعاً جغرافيا استراتيجيا بسبب موقعها على مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بالبحر العرب ويعتبر ممراً بحرياً هاماً لحركة النقل البحري الدولي.

مضيق باب المندب يمثل موقعاً استراتيجياً بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي وللدول المجاورة. إذ تشكل ممراً رئيسياً لمرور السفن النفطية والتجارية من بحر العرب إلى البحر الأحمر والعكس. تلعب اليمن دورًا مهمًا في تأمين هذا المضيق والحفاظ على أمن الممر البحري.

بالإضافة إلى ذلك، تقع اليمن في منطقة هامة للأمان الإقليمي والاستقرار، وتعتبر جزءًا من المنطقة الجغرافية التي تشمل الجزيرة العربية والبحر الأحمر. تمتلك اليمن حدوداً مشتركة مع السعودية، وبالتالي

[1]- سامية بن يحي، **تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، ع 24، 2018، ص23.

تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأمان عبر الحدود والتعاون الإقليمي . [1]من هذه النقاط المهمة تبدو واضحة أهمية اليمن من الناحية الجغرافية والإستراتيجية، وكذلك دورها في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

بدأت الأزمة اليمنية أو ما يُعرف بـ"الربيع اليمني" في العام 2011، وهي حالة احتجاج واضطرابات سياسية واجتماعية اندلعت في اليمن على غرار ثورات الربيع العربي. انطلقت هذه الاحتجاجات نتيجة الاستياء من الفساد وقمع الحكومة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . تصاعدت الاحتجاجات وسرعان ما أدت إلى تصاعد العنف والصراعات في اليمن. تعقدت الأمور أكثر مع اندلاع الصراع السياسي بين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح والقوى المعارضة. تدخلت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي للوساطة وحل الأزمة، وتم توقيع اتفاق يقضي بتنحي صالح عن الرئاسة وتنصيب عبد ربه منصور هادي رئيساً لليمن.

ومع ذلك، استمرت الأزمة بفعل التصاعد السريع للنشاط الحوثي ومجموعة أنصار الله (الحوثيين)، والتي تطالب بتحسين أوضاع الشيعة الزيديين في اليمن والمزيد من التمثيل السياسي. في العام 2014، سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء وأجبروا الرئيس هادي على الاستقالة. هذا الانقلاب الحوثي أدى إلى تصاعد التوترات والصراعات الداخلية وتدخل عسكري دولي بقيادة السعودية ودول التحالف العربي بمحاولة لاستعادة الحكومة الشرعية[2].

منذ ذلك الحين، استمرت الأزمة في اليمن بتصاعد العنف واندلاع حروب متعددة مع تداخل العديد من الفصائل والأطراف الدولية في الصراع. تسببت الأزمة في تدهور إنساني كبير في اليمن بسبب النزوح السكاني والجوع والأمراض.

للأسف، استمرت الأزمة اليمنية لسنوات، ولم تتمكن الجهود الدولية حتى الآن من إيجاد حلاً دائمًا وسط هذا الصراع المعقد.

مشكلة اليمن تتعلق بالصراعات والمشكلات السياسية والجغرافية المتعددة. فيما يتعلق بمنطقة صعدة، فقد شهدت تلك المنطقة لسنوات طويلة صراعات بين الحكومة اليمنية والحوثيين. حركة الحوثيين، التي تمثل النفوذ الزيدي الشيعي في اليمن، قامت بمحاولة سيطرة على تلك المنطقة ومعارضة الحكومة اليمنية . أما

---

[1] فراس عباس هاشم، **النفوذ المتعاظم، إيران و أعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**، ط1 ،، (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 118-119.

[2]-محمد عز العرب، **مسارات متشابكة، إدارة الصراعات الداخلية المعقّدة في الشرق الأوسط**،(القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2015) ، ص 10.

بالنسبة للحركة الجنوبية (الحركة الجنوبية الانفصالية)، فقد تأسست في اليمن الجنوبي نتيجة انتشار حالة من الاستياء والانفصال عن الحكومة المركزية. بعد توحيد اليمن الجنوبي والشمالي في عام 1990، استمرت الصراعات السياسية والثقافية بين الشمال والجنوب. في العام 2007، بدأت ظهور ظاهرة الحركة الجنوبية الانفصالية بقيادة أعضاء سابقين في الجيش اليمني الجنوبي، الذين اعتبروا أنهم تعرضوا للإقصاء.[1] تلك الصراعات والصراعات الأخرى في اليمن ساهمت في تفاقم الأزمة في البلاد وزادت من تعقيداتها. تعقدت الأمور أكثر بفعل التدخل الخارجي والصراع السياسي المعقد، مما أثر سلبًا على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن.

الأزمة اليمنية تحولت إلى صراع دموي معقد، وأصبحت تحتضن تداخلات وتدخلات دولية وإقليمية، مما جعل الصراع يشتد ويتعقد بشكل أكبر. الحروب في اليمن أدت إلى تدمير شامل وأثرت بشكل كبير على الوضع الإنساني في البلاد. الصراع أيضًا أثر بشكل مباشر على العلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة، خاصة مع دور دول الخليج والتحالفات المتشعبة في المنطقة . على مدى السنوات الأخيرة، تغيرت الأوضاع في اليمن بشكل كبير، وتطور الصراع بطرق مختلفة. بدأت حركة الحوثيين في السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، وسيطرت على العاصمة صنعاء. وفي محاولة لاستعادة الشرعية، شن التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات عمليات عسكرية في اليمن.

منذ ذلك الحين، تواصل الأزمة اليمنية تفاقمها، والصراع السياسي والعسكري مستمر. تأثرت اليمن بشكل كبير بالحصار والحروب، وتركت الأزمة تداعيات إنسانية خطيرة، بما في ذلك نقص الغذاء والخدمات الصحية ونزوح مئات الآلاف من السكان.

يجب البحث عن حل سياسي لهذه الأزمة المعقدة بغية تحقيق الاستقرار والسلام في اليمن. تحتاج هذه الأزمة إلى مزيد من الجهود الدولية لإيجاد حلاً يلبي احتياجات الشعب اليمني ويضمن الاستقرار في المنطقة.

قادت المملكة العربية السعودية تحالفًا عربيًا في مارس 2015، وبدأت عمليات عسكرية ضد جماعة الحوثيين في اليمن، وذلك بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء وسيطرتهم على أجزاء كبيرة من البلاد. هذا التحالف المكون من دول عربية شمل العديد من الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان ودول أخرى. الهدف الرئيسي للعمليات العسكرية كانت استعادة الشرعية ودعم الحكومة الشرعية

[1]- عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**،(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 352-354.

في اليمن. الحرب في اليمن أدت إلى تدمير كبير ونزوح عدد كبير من السكان وأزمة إنسانية خطيرة. كما أنها أثرت على العلاقات الإقليمية والدولية وزادت التوتر في المنطقة[1].

منذ ذلك الحين، استمرت الحرب في اليمن بشكل دائم، وتحولت إلى نزاع معقد يتضمن عدة جماعات وأطراف متورطة. يعاني الشعب اليمني من الحرب وأثرها الإنساني الخطير. لا يزال البحث عن حلاً سياسياً لهذه الأزمة مستمرًا، وهو أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة.

الأزمة الخليجية بين قطر والدول الخليجية الأخرى كان لها تأثير على العلاقات والتواجد الخليجي في اليمن. هذه الأزمة أضافت تعقيدات إضافية للأزمة اليمنية وزادت من التوترات في المنطقة بشكل عام.

من غير الممكن تجاهل التأثير الخليجي على اليمن، حيث تلعب الدول الخليجية دورًا كبيرًا في شؤونه . الخلافات الخليجية تجلى تأثيرها بشكل ملحوظ في دعم مختلف الأطراف في اليمن، وزيادة الانقسامات داخل تحالفاتهم. وقد أدت هذه الخلافات إلى تعقيد مساعي التسوية السياسية والسلام في اليمن. إن التوافق بين الدول الخليجية وإزالة الخلافات القائمة بينهم سيكون له تأثير إيجابي على الجهود الرامية لإنهاء الأزمة في اليمن واستعادة الاستقرار في المنطقة.

مع تطور الأحداث في المنطقة وتغير العلاقات بين الدول، يتعين متابعة التطورات بعناية لفهم تأثيرها على الوضع في اليمن والمنطقة بشكل أفضل.

الموقع الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2013: مر الاتفاق النووي الإيراني، المعروف أيضًا باتفاق جونو، بمراحل عديدة من التفاوض والمفاوضات بين إيران ومجموعة من الدول المشهورة بـ"دول الست"، والتي تتضمن الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. الاتفاق تم التوصل إليه في 14 يوليو 2015.

الاتفاق النووي الإيراني هو اتفاق دولي يهدف إلى الحد من برنامج إيران النووي والمراقبة والضبط الدولي عليه، بهدف ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع تطوير أسلحة نووية. يشمل الاتفاق تقليل النشاط النووي الإيراني بما في ذلك تقليل الأجهزة المخصصة لتخصيب اليورانيوم والتخلص من المخزون الزائد من اليورانيوم المخصب، بالإضافة إلى تفاصيل حول مراقبة المفتشين الدوليين وآلية لرفع العقوبات الدولية عن إيران. الاتفاق النووي كان محل تقييم ونقاش مستمر منذ توقيعه، وتغيرت العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتفاق، مع تنفيذ إدارات مختلفة في الولايات المتحدة وتغيرات في المشهد الدولي. في 2018، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق بقرار من الرئيس دونالد ترامب، مما أثار توترات إقليمية

[1]- طارق دياب، المواجهة الإقليمية لإيران –الأدوار والفاعلية– (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2017) ، ص 21.

ودولية بشأن مستقبل الاتفاق. بعد انسحاب الولايات المتحدة، بدأت إيران بزيادة أنشطتها النووية المتعلقة بالتخصيب، وزادت التوترات في المنطقة[1].

على مر السنوات، استمرت المفاوضات لإنقاذ الاتفاق، وأدت جهود مستمرة إلى تطوير مذكرة تفاهم مؤقتة بين إيران ومن الست في فيينا فيبروايو 2021. هذه المذكرة تمثل خطوة نحو استعادة التزامات الجميع بالاتفاق النووي والتقليل من التوترات. إلا أن الاتفاقات النهائية لم تتم بعد، ولا يزال هناك العديد من القضايا الحاسمة التي تتعلق بالنووي الإيراني تتطلب حلاً نهائياً.

المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران كانت معقدة واستمرت لفترة طويلة بسبب تفاوت وجهات النظر والاهتمامات المتنوعة. بينما اعتبر البعض هذه المفاوضات مساهمة في تحقيق التطبيع في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن الواقع كان أكثر تعقيدًا.

للولايات المتحدة، هذه المفاوضات كانت محورًا مهمًا في سعيها للحد من برنامج النووي الإيراني وضمان عدم تطوير إيران لأسلحة نووية. وبالنسبة للولايات المتحدة، تحقيق اتفاق نووي يمكن أن يكون أقل تكلفة من تكلفة التصعيد النووي في المنطقة[2].

بالنسبة لدول الخليج العربي، بقيت المخاوف من التسلح النووي لإيران قائمة، وهم يراقبون المفاوضات بحذر بالغ. فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج تشعر بالقلق من أن تصبح إيران دولة نووية لأن ذلك قد يؤدي إلى توازن القوى في المنطقة. وبالتالي، فإن مفاوضات إيران النووية كانت وما زالت تثير قلقًا كبيرًا بالنسبة لدول الخليج.

المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران ليست مجرد مسألة نووية، بل هي مرتبطة بالعديد من الأمور السياسية والإقليمية. تعتمد مصير المفاوضات على تقدم الأطراف وتفاهمهم على جميع القضايا الدقيقة، وهذا يتطلب تفاوضًا دائمًا ومتواصلًا.

-الموقف الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني:

هناك تفاوت كبير بين مواقف مجلس التعاون الخليجي وبين الدول الخليجية الفردية فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني. تمثل هذه التفاوتات التحديات التي تواجه العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلس التعاون الخليجي يعتبر نفسه ككيان إقليمي، وله وجهة نظر مشتركة بشأن الاتفاق النووي. تمثل

---

[1]- إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير :علي الدين بلال،(بيروت، مركز الوحدة العربية، 2014) ، ص ص 127-128.

[2]- المرجع نفسه، ص 128.

وجهة النظر الخليجية الموحدة استقرار المنطقة والحفاظ على أمنها من خلال ضمان عدم تطوير إيران لأسلحة نووية. لذا، قام مجلس التعاون الخليجي بترحيب مشروط بالاتفاق النووي بشرط أن يتم تنفيذه بشكل صارم ومنتظم، وأن يشمل ضمانات كافية لمنع إيران من الوصول إلى أسلحة نووية . من ناحية أخرى، تختلف مواقف الدول الخليجية الفردية بناءً على مصالحها وقراراتها الوطنية. بعض هذه الدول قد رحبت بالاتفاق بشكل إيجابي وأبدت دعمها له، في حين رأت دول أخرى الاتفاق بحذر أو حتى انتقدته.[1] بصفة عامة، تظهر هذه التفاوتات أهمية وجود تنسيق وتعاون وثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق أمان المنطقة واستقرارها.

يتعامل الدول الخليجية مع الاتفاق النووي الإيراني بحذر وتحفظ بسبب القلق من التأثيرات الإقليمية والإستراتيجية التي قد يكون لهذا الاتفاق على المنطقة. يشير القلق الخليجي إلى مخاوف من تعزيز نفوذ إيران في المنطقة ومن القلق بشأن تحول إيران لتعزيز نفوذها في ميدان السياسة الإقليمية بما في ذلك النشاطات المستقبلية في المناطق الصراعية مثل اليمن وسوريا.

كما أن الدول الخليجية تراقب بعناية التنفيذ الدقيق للاتفاق وتحقق من الامتثال للشروط والضمانات المتعلقة بالنشاط النووي الإيراني. يتطلب ذلك تعاونا وتنسيقا وثيقين مع دول أخرى، بما في ذلك الدول الكبرى والمنظمات الدولية[2].

إن هذا القلق والتحفظ ليس فقط تجاه البرنامج النووي الإيراني ولكن أيضاً بشأن تأثير هذا الاتفاق على السياسة الإقليمية والاستقرار في المنطقة. إذا كانت إيران تمكنت من الحصول على مزيد من التأييد والموارد من خلال الاتفاق النووي، فقد تزيد من نفوذها ونشاطها في المنطقة، مما يثير تساؤلات وتحفظات دول الخليج.

تعتبر مسألة التخوف الخليجي من النزاعات البحرية مسألة حساسة ومهمة بالنسبة لدول الخليج العربي. هذه النزاعات ترتبط بالحدود البحرية والمناطق البحرية الغنية بالثروات البحرية مثل النفط والغاز. النزاعات بين دول الخليج وإيران تتعلق بمناطق مثل طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والتي تعتبر مهمة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية[3].

---

[1]– محمد عز العرب، **التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 62 ، جانفي ، 2015، ص 130–132.

[2]– المرجع نفسه، ص 132.

[3]– محمد الرميحي، **الهواجس الخليجية من تفاهم نووي إيراني أمريكي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 ، جانفي 2014، ص6 .

هذه النزاعات تساهم في زيادة التوترات والتوترات بين دول الخليج وإيران، وتشكل تحديا للاستقرار الإقليمي. الدول الخليجية تشعر بالقلق من التأثيرات السلبية المحتملة لهذه النزاعات على الأمن والاستقرار في المنطقة، وقد أثرت بالفعل على علاقاتها مع إيران وعلى التوترات في المنطقة.

إن هذه النزاعات تعكس التنافس الإقليمي بين دول الخليج وإيران وتعقيدات العلاقات بينهما. يتطلب حل هذه النزاعات تفاوضا وحوارا بناء مع إشراف دولي، ويمكن أن تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دورا مهما في تسوية هذه النزاعات وتجنب التصاعد إلى نزاعات أكبر تزيد من توترات المنطقة.

تلعب مسألة الاتفاق النووي الإيراني دورًا مهمًا في تشكيل وتوجيه السياسات والأنشطة في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط. الاتفاق النووي مع إيران والقلق من برنامجها النووي يؤثران بشكل كبير على التوترات والتصاعد المحتمل للصراعات في المنطقة. تصريحات الولايات المتحدة وإسرائيل حول التصنيع النووي وتخصيب اليورانيوم تزيد من القلق في المنطقة.

هذا القلق مشترك بين الدول الخليجية والعديد من دول الشرق الأوسط. الدول الخليجية تروج لضرورة السيطرة على القدرات النووية الإيرانية ومراقبتها بشكل دقيق. هذا القلق قد دفع بعض الدول إلى البحث عن وسائل لتعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية لمواجهة تلك التحديات المحتملة.

التوترات والتصاعد المحتمل للصراعات في المنطقة تظهر حاجةً ملحة للتفاوض والحوار والبحث عن حلول دبلوماسية. يجب على الأطراف المعنية العمل معًا لمنع التصعيد والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. الدور الإقليمي والدولي يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق ذلك.

***تقييم مجلس التعاون الخليجي:** يعتبر مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة تكاملية عربية، أحسن النماذج وأكثرها نجاحا، مقارنة بباقي مؤسسات التكامل العربي وسنقوم بتقييم لعمله ونشاطه، من خلال ابراز مواطن القوة ومحاولة الوقوف على مكامن الضعف فيه، كما يلي: [1]

1-**انجازات مجلس التعاون الخليجي:** حقق مجلس التعاون الخليجي العديد من الإنجازات على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والتجاري وفيمايلي هذه الإنجازات:

أ. الإنجازات الأمنية: يُظهر التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي تحقيقًا كبيرًا في مجال تطوير وتعزيز القوى العسكرية والأمنية في المنطقة. ويمكن التطرق إلى بعض النقاط الرئيسية في هذا السياق:

[1]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص ص 104-105.

1. تعزيز القوات العسكرية :دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بجد على تعزيز وتطوير قواتها العسكرية من خلال تطوير الترسانة العسكرية وزيادة القوات والتجهيزات العسكرية.

2. التدريب والتحسين :تشجع دول المجلس على تطوير مهارات جنودها وزيادة كفاءة وفعالية القوات العسكرية من خلال برامج تدريب متقدمة وتحسين الإجراءات العسكرية.

3. الدعم اللوجستي :تطوير البنية التحتية اللوجستية وتوفير الإمدادات والتجهيزات اللازمة للقوات العسكرية لضمان قدرتها على التعامل مع التحديات الأمنية بفعالية.

4. التعاون الإقليمي :مجلس التعاون الخليجي يعزز التعاون الإقليمي مع دول أخرى في المنطقة لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة. ذلك يشمل التعاون مع دول الشرق الأوسط والدول العربية الأخرى.

5. مكافحة الإرهاب والتطرف :مجلس التعاون يلعب دورًا رئيسيًا في مكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز الأمن في المنطقة. يتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لمكافحة هذه التهديدات.

6. الحفاظ على الاستقرار :التعاون الأمني في المنطقة يهدف أساسًا إلى الحفاظ على الاستقرار والأمان في المنطقة والتصدي للتحديات والأزمات الأمنية.

هذه الإنجازات في مجال التعاون الأمني تعكس التزام دول مجلس التعاون بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وتعاونها في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

ب. الإنجازات السياسية:

- مجلس التعاون الخليجي قد حقق العديد من الإنجازات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي. يعكس التعاون السياسي بين دول مجلس التعاون قوة وتلاحما كبيرين في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة، تمثل مثل هذه الإنجازات تشكيل الجبهة الخليجية المشتركة لمواجهة التطرف والإرهاب والتأكيد على ضرورة التعاون السياسي للحفاظ على الاستقرار والأمان في المنطقة.

- الجهود المشتركة لحل النزاعات الإقليمية: مجلس التعاون الخليجي شغل دورًا مهمًا في التوسط والوساطة لحل النزاعات الإقليمية. على سبيل المثال، شهدت الجهود الخليجية محاولات لحل الأزمة اليمنية والتوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق النار وحوار وطني.

- الدور في الشؤون الإقليمية: مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الإقليمية والشؤون الدولية. يعمل على تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ويشجع على التعاون الدولي في مجمله.

ج. الإنجازات الاقتصادية:

- تعزيز التعاون الاقتصادي: مجلس التعاون الخليجي يعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. تمثل ذلك في إقامة السوق المشتركة للخليج العربي وتبسيط القوانين التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء.

- تنفيذ مشاريع تنموية: تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية والبنية التحتية في مختلف المجالات مثل النقل والطاقة والتعليم. هذه المشاريع تعزز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

د. الإنجازات الثقافية والاجتماعية:

- تعزيز التبادل الثقافي: مجلس التعاون الخليجي يعزز التبادل الثقافي بين الدول الأعضاء من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية والرياضية والتعاون في مجالات التعليم والثقافة.

- تعزيز حقوق الإنسان: مجلس التعاون يعمل على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء من خلال الجهود الاجتماعية والثقافية.

3. الإنجازات البيئية:

- تعزيز الاستدامة: مجلس التعاون يولي اهتمامًا بالقضايا البيئية ويعمل على تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة من خلال تطوير القوانين واللوائح البيئية والتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة.

تُظهر هذه الإنجازات تأثير مجلس التعاون الخليجي على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المنطقة. يعكس التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء رغبتها في تعزيز استقرار المنطقة وتحقيق التنمية والأمن والسلام.

***أهم التحديات و المعوقات التي تواجه عمل مجلس التعاون الخليجي:** يمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى معوقات داخلية و معوقات خارجية: [1]

أ – المعوقات الداخلية: من أهم هذه المعوقات نذكر:

– العمالة الأجنبية و تأثيرها على قوة العمل المحلية:

تأثر دور الخليج بتغيرات في التركيبة السكانية واعتماده على العمالة الوافدة بشكل كبير قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع في المنطقة. ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج بالأمور التالية:

1. **قوة العمل المحمية وقدرتها** :بدأت دول الخليج في الاستثمار في قوة العمل الأجنبية بسبب نقصها في القوى العاملة المحلية. بسبب الدعم والاحتياجات الأساسية للمجتمع الخليجي، أصبح من الضروري جلب الأيدي العاملة من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات.
2. **نقص التنظيمات المحلية** :لم تكن هناك تنظيمات محلية كافية قائمة لتزويد العمالة المحلية بالعمل، وهذا دفع دول الخليج إلى جلب العمالة الأجنبية لتلبية الحاجة.
3. **تنوع العمالة الآسيوية** :توفر الدول الآسيوية عددًا كبيرًا من العمالة الماهرة والغير ماهرة والتي تلبي احتياجات القوى العاملة في الخليج بكفاءة وبأسعار تنافسية.
4. **تأثير الاقتصاد العالمي** :تقوم الدول الخليجية بتطوير اقتصادياتها وتشجيع الاستثمار وتقديم فرص عمل، وهذا يجعلها مقصدًا للعمالة الوافدة من الدول المجاورة والبعيدة على حد سواء.
5. **التحسينات الاجتماعية والمعيشية** :الدول الخليجية تقوم بتحسين البنية التحتية وتوفير خدمات عالية الجودة للمواطنين والوافدين، مما يزيد جاذبيتها للعمالة الوافدة.

إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها وجود العمالة الوافدة، يعمل دوء الخليج على تنمية العمالة المحلية وزيادة مشاركتها في السوق العمل من خلال برامج توظيف وتأهيل محلية، مما يهدف إلى تحقيق توازن أفضل في قوة العمل المحلية والوافدة.

[1]– رضوى محمود عبد الهادي، مرجع سابق، ص، ص 84–85.

-**معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:** في سياق الاتفاقية الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تظهر معوقات وعقبات تعيق تنفيذ بنود الاتفاقية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. هنا بعض المعوقات الرئيسية:

1. **القوانين واللوائح الوطنية** :تختلف اللوائح والقوانين الوطنية بين الدول الأعضاء في المجمس، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تأخر في تنفيذ البنود الاقتصادية المشتركة. لذا يجب توحيد القوانين واللوائح بين الدول لتسهيل الأمور.

2. **التخطيط والتنسيق** :يتطلب تنفيذ الاتفاقية تخطيطًا دقيقًا وتنسيقًا بين الدول الأعضاء لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

3. **البنية التحتية** :بعض الدول قد تواجه تحديات فيما يتعلق بالبنية التحتية واللوجستيات، مما يؤدي إلى تأخر في نقل البضائع وتنفيذ المشاريع الاقتصادية.

4. **الضوابط الجمركية** :تطبق الدول قوانين جمركية مختلفة، وقد يكون هناك تأخير في الجمارك والرقابة على الحدود، وهو ما يؤثر على حركة البضائع.

5. **المعوقات البيروقراطية** :قد تواجه الشركات والمستثمرين معوقات بيروقراطية في بعض الدول، مثل الإجراءات الإدارية المعقدة والمعاملة غير الفعّالة.

6. **التنظيم الاقتصادي والمالي** :يجب ضمان وجود تنظيم اقتصادي ومالي فعّال لضمان استدامة التعاون الاقتصادي وتحقيق الأهداف المشتركة.

للتغلب على هذه المعوقات، يجب على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تعزيز التعاون والتنسيق بينها وتحسين القوانين واللوائح الوطنية وتعزيز البنية التحتية. كما يجب تشجيع الاستثمارات المشتركة وتقديم الدعم للشركات والمستثمرين لتنفيذ المشاريع الاقتصادية.

-**معوقات تنفيذ مشروع العملة الموحدة:** يتطلع مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء اتحاد نقدي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس. يهدف هذا الاتحاد إلى تعزيز التبادل التجاري وتعزيز التنمية في المنطقة. كما يسعى لزيادة القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس

الأموال، وذلك من خلال تحقيق تحسين في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة. وتشمل الأهداف أيضًا العمل على إزالة العقبات التي تقف أمام حرية حركة السلع والخدمات وتبادل الأموال والعمالة الوطنية.

هذا الاتحاد النقدي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد والنمو في دول المجلس من خلال تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بينها.

ب – المعوقات الخارجية: وعليه فإن كل المعوقات لا تزال تعرقل مسيرة التنمية و التكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي وبذلك لابد على أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولية وهذا من خلال التكاثف والتلاحم فيما بينهم، و العمل بشكل جماعي من خلال تنسيق كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية و الضريبية و التجارية خاصة عند الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب ومنافع متبادلة و الحفاظ على ثرواتي النفطية التي لا تزال محل أطماع العديد من الدول الأجنبية.

هذه باختصار شديد جملة تحديات واجهت وتواجه مجلس التعاون الخليجي، من خلال مسيرته

التكاملية، وعلى الدول الخليجية المعنية أن تسارع لوضع حد لهذه التحديات والنتائج السلبية المترتبة عنها،

والتي تنقص من فاعلية العملية التكاملية لها، لذا عليها أن تحملها على محمل الجد، كي تصل لمراحل

تكاملية أكثر تطورا، وتحدّ من التدخلات الخارجية على مستواها.

2/ **إتحاد المغرب العربي:**

أولا :تعريف اتحاد المغرب العربي ومقوماته التكاملية: قبل بدء النقاش حول منطقة المغرب العربي كمؤسسة عربية تكاملية، يجب أولاً التعريف بتسميتها بالمغرب. إن منطقة المغرب العربي، سواءً من حيث عمقها التاريخي أو التطور الحضاري، قد شهدت تاريخًا طويلًا من التسميات المختلفة. في الماضي، استُخدمت تسميات متعددة للإشارة إليها.

من بين هذه التسميات السابقة، كان هناك تصنيفات من الجغرافيين القدامى والمؤرخين الذين وجدوا تصاقُطًا جغرافيًا بينها وبين شمال إفريقيا. فالرومان والأوروبيون، على سبيل المثال، اعتادوا على تسميتها كشمال إفريقيا. وهذا الاعتبار الجغرافي يستدعي ضمها إلى تصنيف أكبر

في القارة الإفريقية . من ناحية أخرى، استخدم العرب والأمازيغ مصطلح "المغرب" أو "غرب" للإشارة إلى هذه المنطقة، وهذا التصنيف يمتد بالطبع إلى الأندلس وغرب إفريقيا. بالنسبة للمصريين القدماء، قاموا بتسميتها أحيانًا باسم "أمانتي"، والتي تعني "عروس المغرب". أما في تصنيف الأمازيغ، فقد أُطلِق عليها أحيانًا مسميات مثل "بلاد الأمازيغ"، أو "الوطن الحر"، وأيضًا "بلاد البربر"، وكذلك "المور والمغرب الإسلامي [1]." باختصار، تاريخ المنطقة وتسمياتها السابقة تعكس التنوع الثقافي والتأثيرات الجغرافية التي شهدتها، وهذا يعزز فهمنا لهويتها وتطورها على مر العصور.

1- تعريف المغرب العربي:

المغرب هو الإقليم الجغرافي الذي يقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية ويشمل الدول التالية: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا. يُطلق على هذا الإقليم اسم "المغرب" بسبب موقعه الجغرافي الذي يجعله يشهد غروب الشمس عندما يتم النظر من الشرق إلى الغرب. على الرغم من أن هذا الاصطلاح قديم ومرتبط بالتاريخ، إلا أنه تم استخدام العديد من التسميات الأخرى للإشارة إلى هذا الإقليم ao قاطعا طوال العصور. في اللغة الجغرافية القديمة، وجدت تصنيفات مختلفة تميز بين المغرب والمناطق الأخرى. فقد تم تسميته بـ "بلاد البربر" و "المغرب العربي" و "المغرب العربي الكبير" و "المغرب الإسلامي" و "المشرق" لمنطقة الشمس الشرقية. تم تشكيل بعض هذه التسميات خلال الحروب العالمية الكبيرة، حيث واجه الجيش المصري تحديا في فهم تسميات الأماكن والمناطق غير المألوفة. لهذا السبب، قد تم استخدام تسميات مبسطة تيسر فهمها[2].

باختصار، المغرب العربي هو الإقليم الذي يقع غرب مصر ويمتد عبر الشمال الإفريقي حتى المحيط الأطلسي. هذه التسمية تعكس تاريخاً طويلًا من التطورات الجغرافية والتواصل الثقافي في هذه المنطقة.

اتحاد المغرب العربي هو منظمة إقليمية تأسست عام 1989 بعد سلسلة من المساعي واللقاءات بين ممثلي الدول الخمس التي شكلت هذا الاتحاد. تشمل هذه الدول الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا. هذه الدول تتمتع بتجانس وقرب ووحدة في العديد من المجالات، مثل الثقافة والجغرافيا والتاريخ.

---

[1]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسة 5494 4009** ، ط1 ، الأردن، دار الحامد- .للنشر والتوزيع، 2010 ، ص75

[2]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 77.

هدف هذا الاتحاد هو تعزيز التعاون والتكامل بين هذه الدول في مختلف الجوانب والمجالات، وذلك بهدف تعزيز الوحدة والتضامن بينها. يُعتبر هذا الاتحاد نموذجًا للتكامل الإقليمي والتعاون في المنطقة، حيث تسعى هذه الدول لتحقيق التكامل بينها بدلاً من التفرقة والانفصال.

من الجدير بالذكر أن هذا الاتحاد تعرض لتجميد أنشطته في عام 1994 بعد خمس سنوات من تأسيسه بسبب الخلافات والتوترات السياسية التي نشأت بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإنه ما زال يعتبر كيانًا قائمًا منذ بداياته، والجهود مستمرة للتوصل إلى تفاهمات جديدة واستئناف النشاطات بهدف تعزيز التكامل والوحدة بين هذه الدول.

2- البعد التاريخي لتأسيس اتحاد المغرب العربي:

فكرة إنشاء منظمة تكاملية تضم دول المغرب العربي هي فكرة قديمة ولها جذور عميقة في تاريخ المنطقة. هذه الفكرة كانت متجذرة في الوعي الجمعي للمغاربة ولعبت دورًا مهمًا في مساعدتهم على تشكيل تصوراتهم حول التكامل والوحدة بين الدول الخمسة في المغرب العربي. هذا السعي نشأ نتيجة تحديات عديدة، بما في ذلك فترة الاستعمار التي حاولت تمييز الهوية العربية والإسلامية لهذه الأقاليم.

يمكن تتبع أصول فكرة توحيد المغرب العربي إلى بدايات القرن العشرين، عندما بدأ شعور بالتعاون والتضامن بين الدول المغاربية في الظهور. في سنوات 1915 و 1916، شكلت لجنة من تونس والجزائر لمناقشة فكرة جمهورية شمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحركات الوطنية في المغرب العربي في عام 1917 مبادئ رئيسية في مؤتمر الشمال الإفريقي الذي عُقد في فرنسا. تلك المبادئ تسعى إلى تحقيق التكامل والتعاون بين الدول المغاربية.[1]

هذه الجهود التاريخية تعكس رغبة قوية في تحقيق وحدة المغرب العربي والعمل المشترك لتعزيز التكامل بين هذه الدول بهدف تحقيق تقدم وازدهار لشعوبها. تظل هذه الفكرة ملهمة وتستمر في أن تلعب دورًا مهمًا في التطور الإقليمي للمنطقة.

عزى البعض فكرة توحيد المغرب العربي إلى مناضل تونسي يُدعى "عمي باش حمبة" وجماعة من رفاقه الجزائريين والمغاربة. قاموا بتأسيس جمعية في باريس عام 1923 تهدف إلى الدفاع عن حقوق العمال

[1]- محمد عياد سمير، المرجع السابق، ص 154.

المغاربة، وسُميت "نجم شمال إفريقيا". فيما بعد، تحولت هذه الجمعية إلى جمعية سياسية بقيادة مصالي الحاج في عام 1926. كان حزب "نجم شمال إفريقيا" يطالب بالاستقلال الكامل لشمال إفريقيا. وفي عام 1945، تأسست منظمة عربية للدفاع عن شمال إفريقيا في إطار الجامعة العربية. كما عُقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في فبراير عام 1947، حيث اجتمع ممثلو حزب الشعب الجزائري من الجزائر وحزب الدستور الجديد من تونس ورابطة الدفاع عن المغرب.[1] يمثل هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو تعزيز فكرة التكامل والوحدة بين الدول المغربية العربية.

في 10 يناير 1988، عُقد اجتماع لقادة دول المغرب العربي في قصر الزعفران بالجزائر بحضور الزعماء المغربي حسن الثاني والليبي معمر القذافي والتونسي زين العابدين بن علي والموريتاني معاوية ولد سيد أحمد الطايع. في هذا اللقاء التاريخي، تم التوافق على إنشاء لجنة مغاربية لوضع خطة لتحقيق وحدة المغرب العربي. وفي 17 فبراير 1989، تم التوقيع رسمياً على اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا.

تُعتبر هذه الاتفاقية بمثابة حجر الأساس والبنية الأساسية الأولى لتجسيد الاتحاد المغاربي. كان الهدف منها تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الخمس دول المؤسسة للاتحاد، ومن ثم الوصول إلى الوحدة السياسية المتوقعة على مراحل مختلفة في مسار التكامل الإقليمي. هذا الاتحاد يمثل محطة هامة في تاريخ المغرب العربي ويعكس التطلعات إلى تعزيز التعاون والوحدة بين هذه الدول . تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 10 جويلية 1988 خلال "قمة زعماء الدول الخمس" بقصر الزعفران في الجزائر، وفي 17 فيفري 1989 تم التوقيع على معاهدة تأسيس الاتحاد في مراكش.

إن مسار التكامل في المغرب العربي تأثر بالعديد من الصعوبات والتحديات منذ بداياته. في السبعينيات من القرن العشرين، ظهرت مجموعة من المشكلات السياسية بين دول المغرب العربي، وهذه القضايا أبطلت تقدم التكامل وزادت من حالة الجمود والتباعد . بعد ذلك، شهدت المنطقة تنافساً شديداً بين الدول وصراعاً على الموارد والنفوذ، بدلاً من التركيز على التعاون والتكامل بينها. تسارعت وتيرة تشكيل التحالفات وفككت بعض الآليات التي كانت مخصصة لدعم التكامل الإقليمي. هذه الأوضاع تسببت في

[1]– محمد عياد سمير، المرجع السابق، ص 154

سلسلة من التوترات والصراعات في المنطقة وأدت إلى تورط الدول المغاربية في صراع بارد استمر لمدة خمسة عشر عامًا[1].

هذه الصراعات أثرت على جهود التكامل وأدت إلى انحسار العديد من الأجهزة والآليات التي تم إنشاؤها لتعزيز مسار التكامل المغاربي. تظهر هذه الوضعية الصعبة تعقيدات وتحديات التكامل الإقليمي في المنطقة، والتي تشمل تنافس المصالح وضعف العمل المشترك بين الدول.

فيما بعد، نتيجة للتحسن في العلاقات بين المغرب والجزائر والتقارب الذي حدث بين تونس وليبيا بعد إسقاط نظام الرئيس بورقيبة في تونس، تم استئناف مسار التكامل المغاربي وجرت سلسلة من الاجتماعات الرسمية على مختلف المستويات بين دول المغرب العربي الخمس. تم إعادة تنشيط هذه الجهود بعد فترة من التوتر في العلاقات بين الدول.

ومع ذلك، تم تجميد الاتحاد المغاربي مرة أخرى في عام 1994، وذلك بسبب استمرار النزاع بين المغرب والجزائر بشأن الصحراء الغربية. هذا النزاع تسبب في تعثر عملية التكامل في المنطقة وأثر على تحقيق الوحدة المستهدفة.

3 – **مقومات التكامل المغاربي:** ينطوي المغرب العربي على مجموعة من المقومات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعطي ا لأمل في الدفع بالتجربة التكاملية بين الدول المغاربية، ووصولها إلى مراحل متقدمة من العملية التكاملية، – بطبيعة الحال– إن تم استغلالها أحسن استغلال، وهذه المقومات هي:

– المغرب العربي هو منطقة جغرافية واسعة تمتاز بالتنوع الجغرافي والمناخي والموارد الطبيعية. إنها منطقة تجمع بين خصائص متجانسة من الناحية الجغرافية والطبيعية، وتتمتع بموارد ومنابع طبيعية متوازنة. يمتلك المغرب العربي أيضًا تجانسًا في التعداد السكاني والملامح البشرية.

يقع المغرب العربي على الساحل الجنوبي الغربي لبحر البحر الأبيض المتوسط ويمتد عبر مساحة إجمالية تقدر بحوالي 5,997,326 كيلومتر مربع. [2] هذه المنطقة تشترك بعدد من السمات الجغرافية

[1]– حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 102.

[2]– محمد الجديدي، **الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغاربي، في :آفاق و مراحل بناء المغرب العربي**، تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1989 ، ص 11.

والمناخية المميزة، وتتميز بعدم وجود عوائق طبيعية تعيق التواصل بين سكانها المقيمين في دولها المختلفة. هذا يسهل التفاعل والتبادل بين سكان هذه المنطقة ويساعد في تعزيز التقارب في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

– المغرب العربي يعتبر منطقة فريدة من نوعها وقريبة من إفريقيا ولكنها تحتل مكانة إستراتيجية بالقرب من أوروبا. يقع المغرب العربي في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويشكل الجناح الغربي للبحر الأبيض المتوسط. هذا الموقع الجغرافي الفريد يمنح المنطقة واجهة واضحة مع أوروبا، مما يجعلها مكانًا مهمًا للتواصل والتبادل بين القارتين.[1] هذه الوضعية الجغرافية تعزز تبادل الحضارات والمعرفة، وتمنح المغرب العربي تراثًا ثقافيًا وتاريخيًا غنيًا نتيجة لتأثر الحضارات على مر العصور. إلى جانب ذلك، تسهم هذه الوضعية في تعزيز التبادل التجاري والسياحي والاستثماري بين المنطقة والدول الأوروبية. كما أن المغرب العربي يتمتع بثروات طبيعية هامة تجعله مكانًا جذابًا للاستثمار والتعاون الاقتصادي.

– تعتبر المغرب العربي واحدة من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث يبلغ إجمالي السكان أكثر من 100 مليون نسمة حسب الإحصائيات لعام 2017. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى حوالي 120 مليون نسمة بحلول عام 2025[2]. تختلف الكثافة السكانية وتوزيع السكان بين دول المغرب العربي الخمس. هناك تباين في درجة الكثافة السكانية، والتمركز البشري بين المناطق الحضرية والريفية، وأيضًا توزيع السكان حسب الفئات العمرية. هذا التوزيع المتنوع يؤثر على الاقتصاد والمجتمع والسياسة في المنطقة، ويشكل تحديات وفرصاً مختلفة للتنمية والتكامل الإقليمي.

– منطقة المغرب العربي تمتلك مساحة زراعية تبلغ حوالي 22.3 مليون هكتار، وإنتاجها الزراعي يتراوح بشكل متذبذب. تحتوي المنطقة على موارد طبيعية متنوعة ومنابع هامة للاقتصاد والصناعة. من هذه الموارد يمكن ذكر النفط والغاز الطبيعي في بعض الدول مثل الجزائر وليبيا، وكذلك الحديد والرصاص والفوسفات في دول مثل تونس والمغرب وموريتانيا[3].

[1]– محمد عياد سمير، مرجع سابق، ص 151.

[2]– صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 92.

[3]– مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء للمستقبل**، ط2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 ، ص ص45

غالبًا ما تكون الأراضي الزراعية هي الجزء الأكبر من مساحة الدول المغرب العربي. هذا يؤثر على توزيع السكان ويسهم في تكوين كثافة سكانية غير متوازنة، حيث يمكن أن تكون هناك كثافة سكانية أكبر في المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الجنوبية والشرقية من المنطقة.

– إن المغرب العربي يتمتع بثروات مائية هامة، حيث يمتد الساحل البحري لهذه الدول على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مما يضعها في موقع استراتيجي للاستفادة من هذه المصادر المائية الغنية. تحتوي المنطقة على نحو 4200 كيلومتر من الشواطئ على البحر الأبيض المتوسط وحوالي 2600 كيلومتر على الساحل الأطلسي. [1]

ومع ذلك، يشكل تحسين استغلال هذه الموارد التحدي الرئيسي، حيث لا تتم مستغلة بشكل كافي. نسبة الاستفادة من هذه المصادر المائية متدنية جدًا سواء في توليد الكهرباء من الطاقة الكيرومائية أو في توفير المياه الصالحة للشرب والزراعة. هذا يعود جزئيًا إلى عدم ترشيد استغلال هذه الثروة المائية وتحسين البنية التحتية المائية في المنطقة.

– تتميز منطقة المغرب العربي بإمكانيات وموارد معدنية هامة تشكل أساسًا للاقتصاد في المنطقة. تشمل هذه الإمكانيات النفط والغاز، حيث تحتوي المنطقة على احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها مصدرًا هامًا للطاقة والاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المنطقة موارد ثمينة مثل الفوسفات والمعادن الثمينة مثل الحديد والنحاس والذهب. [2] تعتبر هذه الموارد محورًا للصناعات المتنوعة والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المنطقة على موارد زراعية ومائية تسهم في توفير الغذاء ودعم الاقتصاد الزراعي. وبفضل هذه الإمكانيات والموارد المتاحة، يمكن للمغرب العربي تحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستدامة، مما يجعله قوة اقتصادية منافسة على الساحة الدولية.

تعتبر المقومات التي يتمتع بها المغرب العربي أحد أهم العوامل التي ساعدت على تعزيز التكامل والتعاون بين دوله الخمس. هذه المقومات تشمل التنوع والتباين في حج الثروات الطبيعية والموارد المتاحة لدول المغرب العربي. كما أن التباين في حج الطاقات البشرية يسهم في تحرك العمالة ونشاطها بين الدول الخمس. هذا التنوع في الموارد الطبيعية والبشرية يتيح للدول الخمس تكاملًا قائمًا على تخصصها

[1]– المرجع نفسه، ص 47.

[2]– صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 88.

في إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، مما يعزز الاقتصاديات الوطنية ويخدم مصالح مشتركة.

وفي إطار هذه المقومات، يمكن تحقيق تبادل تجاري قائم على مبادئ التخصص والمشاركة المشتركة في الإنتاج، مما يجعل السوق المحمية في منطقة المغرب العربي هو الهدف الأساسي لبيع المنتجات المحمية. بالتالي، تصبح الإنتاجيات المغاربية محمية وقائية، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويدعم العملية التصديرية[1].

كما يمكن تحقيق تقليل معدلات البطالة والتحكم في الجوانب الاجتماعية السلبية عبر التوجه نحو التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة. الاستثمار في التنوع الثقافي والاجتماعي للمنطقة يشجع على تقليل معدلات البطالة ويعزز التوازن الاجتماعي.

بشكل إجمالي، تتيح هذه المقومات لمنطقة المغرب العربي تحقيق تكامل اقتصادي مستدام وقوي، وتعزز من قدرتها على المنافسة على الساحة الدولية.

ثانيا: أهداف اتحاد المغرب العربي وهيكله التنظيمي:

1- **أهداف اتحاد المغرب العربي:** تتحدد أهداف إتحاد المغرب العربي من خلال المعاهدة المنشئة له، وهي[2]:

أ. أهداف سياسية : وتتضح من المادة 2 من معاهدة الاتحاد وتتمثل في تمتين الأواصر الثقافية والتاريخية والدينية لدول المغرب العربي تعزز الأخوة والتعاون بينها. يتمثل هذا التمتين في الشعور بالانتماء المشترك والروابط الثقافية المشتركة بين سكان المنطقة. هذا يعزز التضامن والتعاون في مختلف الميادين بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة.

[1]- مصطفى الكثيري، **اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد 2، 1989، ص ص 60-61.

[2]- مصطفى الكثيري، المرجع السابق، ص 69.

على الصعيدي الدولي، تسعى دول المغرب العربي إلى تعزيز الوفاق الدولي والدبلوماسية للمنطقة. يتضمن ذلك التعاون مع المنظمات الدولية والمشاركة في الحوارات الدبلوماسية لحل القضايا الإقليمية والدولية. هذا يسهم في تعزيز مكانة دول المغرب العربي في المشهد الدولي وتعزيز مصالحها المشتركة.

ب. أهداف دفاعية:

- المادة 3 تشير إلى أن الاتحاد يهدف إلى صيانة استقلال وسيادة كل دولة عضو فيه. هذا يعني أن الدول الأعضاء في الاتحاد تلتزم بضمان استقلال وسيادتها، والاتحاد يعمل على دعمها في تحقيق هذا الهدف.
- المادة 14 تنص على أنه في حالة تعرض إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد لأعمال عدوان من قبل دولة أخرى في الاتحاد، يتعين على الاتحاد التدخل لحماية الدولة المعتدى عليها. هذا يشير إلى أن الاتحاد ملتزم بالدفاع عن أعضائه في حالة تعرضهم لأعمال عدوان من قبل دولة أخرى في الاتحاد، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ج. أهداف اقتصادية:

- فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن تحقيقها عبر بعض الفروع والوسائل التعاونية. على سبيل المثال، التعاون الجزائري – الموريتاني في مجال الثروة الحيوانية والتصنيع مع الجزائر، والتعاون الجزائري – التونسي في مجال التصنيع. هذا يشير إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد يمكنها التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية.
- بالنسبة للحريات الأساسية، المادة 2 تشير إلى التزام الدول الأعضاء بتدريج تحقيق حرية الأشخاص والسمع والخدمات. هذا يعني أنه يمكن تحقيق الحريات الأساسية مع مرور الوقت وتدريجيا دون تقديم مزيد من التفاصيل حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

د. أهداف ثقافية: من المادة الثالثة، يتعلق التعاون الثقافي بالعديد من الجوانب التي تساهم في تعزيز الوحدة والتفاهم بين دول الاتحاد، وهذه الجوانب تشمل:

1. تعميم التعاون الثقافي: هذا يشمل تعميم القيم الثقافية المشتركة مثل اللغة والتاريخ والعقيدة واللغة والعادات والتقاليد والأمال المشتركة بين الدول الأعضاء. هذا يعزز الوعي بالهوية المشتركة للمغرب العربي ويساهم في تعزيز التضامن والوحدة بين الشعوب.

2. التعاون في التعليم والبحث العلمي: الاتحاد يشجع على تبادل الخبرات والمعرفة في مجال التعليم والبحث العلمي. يشجع على بعثات الطلاب بين الدول الأعضاء والتعاون في مشاريع البحث العلمي المشتركة.

المادة تشير أيضًا إلى أهمية تنسيق الجهود لضمان أن تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون وتحقيق الأهداف المشتركة بشكل منسجم. هذا يعني أنه من الممكن أن يتم تحقيق هذا التعاون بشكل تدريجي وفقًا للوضع الحالي واحتياجات الدول الأعضاء.

وهذا يشير إلى أهمية تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء والالتزام بالمادة 2، التي تتعامل مع الأهداف العامة والأسس الأساسية للاتحاد وتحدد مسار تحقيق هذه الأهداف بشكل مفصل.

المعاهدة المغاربية للاتحاد العربي تتميز بالتركيز على التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الاتحاد العربي. إنها لم تميز نصًا يشجع على وحدة جمركية واقتصادية شاملة مثل تلك الموجودة في الاتحادات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي. بدلاً من ذلك، اقتصر نص المعاهدة على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المغرب العربي، ولكن بحيث يتم الحفاظ على سيادة كل دولة عضو. المعاهدة تميز بالتركيز على السيادة والتوزيع فيما يتعلق بالأهداف والقرارات السياسية. تهدف إلى تعزيز التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الاقتصاد والثقافة والتنمية، وتشجع على تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة. وتمنح المعاهدة الدول الأعضاء الحق في الانضمام إليها إذا ما قبلت الدولة بمتطلباتها.[1]

وبشكل عام، تعكس المعاهدة التفاهم والرغبة في تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي، مع مراعاة السيادة الوطنية لكل دولة.

3 الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي:

[1]– جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004 ، 97-107.

بموجب اتفاقية التأسيس، ينبثق الاتحاد الذي يضم مجموعة من الدول ذات السيادة عن ثلاثة سلطات رئيسية متميزة. تتضمن هذه السلطات السلطة التنفيذية، التي يُمثلها رئيس الاتحاد ومجلس الرؤساء المتعدد الأعضاء. وتشمل أيضًا السلطة التشريعية، حيث يُمثلها مجلس الشورى. يجدر بالذكر أن مجلس الشورى، على الرغم من أنه يُطلق عليه هذا اللقب، لا يمكن اعتباره برلمانًا بالمفهوم التقليدي، بل هو هيئة استشارية تقدم توجيهات واقتراحات ولكنها ليست جهة تشريعية نيابية بالكامل. ومن الجدير بالذكر أن هذه الهيكلية تعاني من انقصاص واضح في ما يتعلق بإقرار القوانين وتحديد السياسات التي تؤثر على حياة شعوب الاتحاد. إضافة إلى ذلك، أعضاء مجلس الشورى لا يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل المواطنين، بل يتم تعيينهم من قبل حكومات الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للسلطة القضائية في الاتحاد، فإن دورها مقتصر على فحص ونظر النزاعات التي تنشأ على إثر انتهاك أحكام واتفاقيات المعاهدة المؤسسة للاتحاد. وعلى الرغم من وجود هذه السلطة القضائية، إلا أنها تقتصر على النظر في القضايا التي تندرج ضمن اختصاصها القانوني ولا تمتلك صلاحية التقاضي العامة. وهذا يترتب عليه غياب البعد الديمقراطي في هياكل الاتحاد وقد تكون ناقصة في تمثيل حقوق الأفراد والشعوب. هذا يتناقض بشكل ملحوظ مع النهج الذي يتبعه على سبيل المثال المحكمة الأوروبية، حيث يُمنح الأفراد حق التقاضي أمامها بشكل عام . وهي على النحو التالي[1]:

أ. مجلس الرئاسة:

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

ب. مجلس وزراء الخارجية:

مجلس وزراء الخارجية هو هيئة تتعهد بإعداد أجندة اجتماعات مجلس الرئاسة والنظر في متطلبات لجنة المتابعة واللجان المختصة في مجال الشؤون الخارجية. يتولى المجلس أيضًا مراجعة السياسات والمواقف في السياق الإقليمي والدولي، وذلك بغية ضمان تنسيق العمل وتوجيهات موحدة.

[1]- المرجع نفسه، ص 99-105.

يتألف المجلس من وزراء الخارجية ويشمل اللجنة الشعبية المكونة من أعضاء مختصين في الشؤون الخارجية في إطار الاتحاد. ويُشترط حضور جميع أعضاء المجلس لضمان صحة انعقاد دوراته العادية والاستثنائية، سواء بناءً على دعوة من رئاسة المجلس أو استنادًا إلى طلب أحد أعضائه.

ج. لجنة المتابعة:

تُعيّن الأعضاء الذين يشغلون مناصب وزراء في حكومات دولهم أو يكونون أعضاء في اللجان الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد. تتمتع لجنة المتابعة بوظيفة رئيسية في متابعة قضايا الاتحاد بشكل تكميلي مع باقي هياكل الاتحاد. وتشترك هذه اللجنة في التنسيق مع باقي الهيئات، وبخاصة مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة، بهدف تجنب التكرار وتحسين التنسيق بينها. يتم عرض نتائج أعمال لجنة المتابعة على مجلس وزراء الخارجية، مما يسهم في تقديم توصيات ومقترحات تتعلق بالشؤون الخارجية للاتحاد.

د. اللجان الوزارية المتخصصة:

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/01/23 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

أولاً: لجنة الأمن الغذائي: تهتم هذه اللجنة بقطاعات مهمة تشمل الزراعة وتربية الماشية، وإدارة المياه والموارد الغابية، وصناعات الزراعة والغذاء، واستصلاح الأراضي، وصيد الأسماك، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والقضايا البيئية، ومؤسسات الدعم الزراعي.

ثانيًا: لجنة الاقتصاد والمالية: ترتكز هذه اللجنة على ميادين متنوعة تشمل التخطيط الاقتصادي، وقطاع الطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية والمصرفية، والجمارك، وتنظيم الاستثمار، والخدمات، والصناعات التحويلية.

ثالثًا: لجنة البنية التحتية: تختص هذه اللجنة بمجموعة من القطاعات تشمل التجهيزات العامة والأشغال العامة، والسكك الحديدية والنقل العام، وقطاع البريد، وري الأراضي.

رابعًا: لجنة الموارد البشرية: تشمل مجالات اهتمام هذه اللجنة التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، وسوق العمل، والرياضة، وشؤون الشباب، والصحة، والتعددية الثقافية، وشؤون الجاليات المغاربية.

ويتم تنفيذ هذا التقسيم بالتعاون مع المجالس والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تمثلها، مع إمكانية إنشاء مجالس فرعية أو لجان حسب الحاجة واستشارة الخبراء والكفاءات المغاربية. وتعرض هذه المجالس واللجان الفرعية نتائج أعمالها للمجلس وزراء الخارجية وتعمل بتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

هـ. الأمانة العامة:

مقرها الرباط، ووفقًا لاتفاقية التأسيس، تتكون هيئة الأمانة العامة من مجموعة من الموظفين، حيث يُعين مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد تعيينهم مرة واحدة فقط. يتم انتداب الموظفين في الأمانة العامة وفقًا لاحتياجات الاتحاد وعلى أساس الكفاءة والولاء لمبادئ الاتحاد. كما يتم توزيع الموظفين بين دول الأعضاء وفقًا للأسس العادلة وبموجب توجيهات الأمانة العامة للاتحاد. وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1. تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر هياكل الاتحاد.
2. المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
3. إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وتقديم النصائح المتخصصة بالاستعانة عند الضرورة بالكفاءات المغربية.
4. إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد. وتقوم الأمانة العامة بأعباء تنسيق وإدارة السكرتاريات لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع الهياكل المختصة وتوثيق نتائج هذه الأعمال.

و. مجلس الشورى:

يمثل مجلس الشورى السلطة التشريعية لاتحاد المغرب العربي، يتألف المجلس من عشرين عضوًا يتم اختيارهم من كل دولة عضو في الاتحاد، سواءً من خلال هياكل النيابة لمدونة الأعضاء أو وفقًا للأنظمة الداخلية لكل دولة. مجلس الشورى يبدي رأيه فيما يتعلق بمشاريع القرارات والقوانين، ولديه السلطة لرفع توصيات لمجلس الرئاسة تهدف إلى تعزيز برامج العمل للاتحاد وتحسين أداء هيئاته.

ويتم تكوين مجلس الشورى من قبل المجالس الوزارية المتخصصة.

ي. الهيئة القضائية:

تتألف هيئة القضاة في كل دولة عضوة من قضاة يُعينون من قبل الدولة المعنية لمدة تبلغ ست سنوات، ويمكن تجديد تعيينهم نصف هذه المدة أي بثلاث سنوات. يتم انتخاب رئيس الهيئة من بين أعضائها وذلك لمدة سنة واحدة. مقر هيئة القضاة يقع في مدينة نواكشوط.

وتختص هيئة القضاة بالنظر في القضايا المعقدة المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تُحال إليها من قبل مجلس الرئاسة أو إحدى دواعي الأطراف في النزاع. يعمل أعضاء هيئة القضاة بشكل مستقل ونزيه.

*** تقييم عمل اتحاد المغرب العربي:**

تعد تجربة اتحاد المغرب العربي تجربة هامة ومعقدة، ومع ذلك، يمكن أن تجد قاعدة قوية لنجاح التكامل في هذه المنطقة. فبالنظر إلى الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي، يمكن ملاحظة التكامل الطبيعي والتنسيق الجغرافي بين هذه الدول. تمتلك هذه الدول موارد طبيعية متنوعة وغنية، وتمتلك حدودًا مشتركة برية وبحرية، مما يوفر فرصًا كبيرة لتعزيز حركة التجارة وتنمية البنية التحتية المشتركة.

يمثل التواحد في اللغة والديانة والثقافة عاملًا إيجابيًا يدعم نجاح التكامل على مستوى الإقليم.
بالإضافة إلى ذلك، تتوفر إمكانيات اقتصادية كبيرة في دول الاتحاد، حيث تعتمد بعضها بشكل كبير على الزراعة والأنشطة المتعددة، بينما تعتمد البعض الآخر على إنتاج النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك موريتانيا مخزونًا كبيرًا من الموارد المعدنية والطبيعية.

ومع ذلك، تظل قضية الحدود بين المغرب والجزائر مسألة حساسة ومعقدة. تأسست هذه الخلافات في الماضي وأدت إلى نشوب حرب بين البلدين في عام 1963. وهذا الصراع ترك آثارًا عميقة على المنطقة

ولا تزال تحيط به مسائل سياسية وتوترات. تجددت تلك الخلافات مرارًا وتكرارًا، ولا تزال تحتاج إلى حلا سياسيًا لتعزيز التعاون بين البلدين وتعزيز التكامل الإقليمي.

تعتبر العلاقات بين المغرب والجزائر واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيدًا في المنطقة، نظرًا للعديد من القضايا المتعددة والمتنوعة التي تؤثر عليها سياسيًا واقتصاديًا. تتميز هذه العلاقات بالتوتر والتناقض، وتتعلق بالحدود البرية بين البلدين والتنافس على السيطرة والمكانة الإقليمية في المنطقة . قضية الصحراء الغربية تلعب دورًا مهمًا في تعقيد العلاقات بين المغرب والجزائر، حيث تختلف وجهات النظر حول هذه القضية بسبب العوامل التاريخية والجغرافية والإيديولوجية والدولية [1]. هذه الصراعات والاختلافات أثرت بشكل كبير على المنطقة وعلى جهود تعزيز التكامل الإقليمي في إطار اتحاد المغرب العربي. ومن أجل تحقيق تقدم في تلك القضايا، يجب أن تكون هناك مساعي دبلوماسية لحل النزاعات وتعزيز التعاون بين البلدين وتحسين العلاقات الثنائية.

أثرت الصراعات العالقة بين دول اتحاد المغرب العربي على القدرة على التعاون والتكامل الإقليمي. على الرغم من وجود إجراءات وآليات لمعالجة تلك الصراعات، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق التحسن المطلوب في العلاقات بين الدول الأعضاء . وفي هذا السياق، اتخذت بعض الدول إجراءات مستقلة للتعامل مع التحديات التي تواجهها. على سبيل المثال، قامت دول أعضاء بإنشاء اتحادات إقليمية أخرى خارج إطار اتحاد المغرب العربي، بهدف تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي بشكل أفضل[2].

إضافة إلى ذلك، قدمت دول الاتحاد دعمًا لبعضها البعض في الأزمات المختلفة. على سبيل المثال، تمكن الاتحاد من كسر الحصار الذي فرضته ليبيا على موريتانيا بعد حادثة لوكربي. هذا الدعم ساهم في مساعدة ليبيا على التغلب على الأزمة وتجاوز تحدياتها، وعكس دورًا إيجابيًا لدول الاتحاد في مساعدة بعضها البعض في سياق الأزمات الإقليمية.

مع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود الدبلوماسية والسياسية لتحقيق التحسن في العلاقات بين دول اتحاد المغرب العربي وللتغلب على التحديات القائمة.

---

[1]– حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 25.

[2]– محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، دار سما للنشر و التوزيع، مصر، ط2، 2008، ص 242.

على الرغم من رفع الحصار عن ليبيا والفرص التي نشأت من خلال ذلك، إلا أن طبيعة الأنظمة الحاكمة في المنطقة لم تتغير بشكل كبير. ولم يتم التوصل إلى توافق كبير بين دول الاتحاد المغاربي لقيادة وتنظيم عمل الاتحاد بشكل فعال . بالإضافة إلى ذلك، تأثر الاتحاد بالأحداث التي شهدتها المنطقة، بما في ذلك ثورات الربيع العربي، حيث توجهت الدول نحو توسيع دائرة اهتمامها بشكل خاص في الجوانب الأمنية. وقامت بعض الدول بتأمين حدودها ومكافحة العناصر المتطرفة.

ومع تصاعد الأوضاع الأمنية في ليبيا وغياب حكومة مركزية قوية فيها، أصبح الاتحاد مجددًا في موقف حرج، حيث يجد نفسه في نقطة الصفر في مسعاه لتعزيز التكامل والتعاون بين دول المنطقة.

ساهمت سياسة المحاور والتناقضات في التوجهات الإقليمية في تعزيز انقسام وتشتت وحدات الاتحاد المغاربي. فمن جهة، هناك محور معروف باسم "الاعتداء العربي"، الذي يضم المغرب وتونس وموريتانيا، ومن جهة أخرى، هناك محور "الممانعة" المعارض لسياسات التطبيع مع إسرائيل والذي يتمثل في الجزائر وليبيا. هذه الانقسامات أثرت سلبًا على جهود تطوير التكامل في المغرب العربي[1].

وتحديدًا، الانقسامات السياسية في المنطقة تتعلق بالتوجهات المختلفة بشأن العلاقات مع إسرائيل. تسارعت وتيرة سياسات التطبيع مع إسرائيل في بعض الدول العربية، في حين اعترضت الجزائر هذا التوجه بشدة. وأحد النقاط المثيرة للجدل كانت الصفقة الاقتصادية المغربية التي تشمل اعترافًا بملكية المغرب للصحراء الغربية، مما زاد في حدة التوتر بين الدول الأعضاء وتأثر سلبًا على مساعي تعزيز التكامل المغاربي.

هذه التوترات والتناقضات تعكس الصعوبات التي تواجه تجربة التكامل في المغرب العربي، وتظهر أهمية التوصل إلى تفاهمات وحوارات بناءة لتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق الأهداف المشتركة.

يمكن رصد العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه الاتحاد المغاربي على مستوى بنيته الاقتصادية. حيث تعاني الاقتصاديات المغاربية من قيود وضعف في التنوع الاقتصادي، مما يجعلها اقتصاديات متعرضة للتقلبات والصدمات.

[1] – إبراهيم قلواز، **الاتحاد المغاربي :مقومات التكامل و معوقات التفعيل**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 06 ، جوان 2015 ، ص 280.

بشكل خاص، تأثر التجارة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي بالعديد من التحديات. على سبيل المثال، استخدم الاتحاد الأوروبي في مفاوضاته مع دول الاتحاد المغاربي ورقة الاقتصاد لممارسة الضغط عليها وتهديدها، مما أدى إلى تقليل فرص الاتحاد المغاربي لتغطية عجزه الاقتصادي وتقليل اعتماده على الاقتصاد الغربي.

إن هذه التحديات الاقتصادية تظهر أهمية تطوير استراتيجيات اقتصادية مستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي لتعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة القدرة على التحمل في وجه التحديات الاقتصادية.

إن التجارة البينية في إطار الاتحاد المغاربي تعكس تحديات وتقييدات تواجه التجارة البينية في الوطن العربي بشكل عام. على الرغم من الإمكانيات الهائلة المتاحة في دول الاتحاد المغاربي، إلا أن نسبة التجارة البينية بين هذه الدول تبقى محدودة جدًا ولا تتجاوز 10% من إجمالي مبادلات العالم العربي مع باقي العالم. هذه النسبة المنخفضة تعكس العقبات والتحديات التي تواجه تعزيز التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي . تلعب العديد من العوامل دورًا في هذا القيد، بما في ذلك التحديات الجمركية والبيروقراطية، وعدم التنسيق بين الدول الأعضاء، وقوانين وتشريعات تجارية مختلفة، وقلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية للتجارة والنقل. هذه القضايا تسهم في تقليل القدرة على تحقيق التوازن التجاري وزيادة حجم التجارة البينية . لزيادة نسبة التجارة البينية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي، يتعين على الدول الأعضاء تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للتجارة والنقل، وتشجيع التجارة الإلكترونية وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.[1] تلك الجهود يمكن أن تساهم في تعزيز التجارة البينية وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد المغاربي.

تُظهر التجارة الموازية وغير الرسمية التي تقوم على التهريب عبر الحدود أهمية كبيرة في الاتحاد المغاربي والمنطقة بشكل عام. على الرغم من تواجد تلك التجارة، فإنها غالبًا ما تكون غير رسمية وغير محكومة بالقوانين واللوائح، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد الرسمي في الدول الأعضاء. هذا يظهر تحديات تقليل الاعتماد على هذا النوع من التجارة . تقديرات تشير إلى أن قيمة هذه التجارة تصل

[1]– عبد العزيز شرابي، **فرض تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 10، 1998، ص 38.

إلى مستويات كبيرة، وهي تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. هذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على اقتصاد الدول الأعضاء، حيث يمكن أن يؤدي التهريب غير الرسمي إلى تدفق العملة الصعبة خارج البنوك الوطنية، مما يسهم في نقص العملة الأجنبية ويؤثر على السياسات النقدية والاقتصادية.[1]

للتعامل مع هذه التحديات وزيادة الشفافية في التجارة وتوجيهها نحو القنوات الرسمية، يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي اتخاذ إجراءات لتنظيم التجارة عبر الحدود وتشجيع التجارة الرسمية

والشرعية. هذا من شأنه تعزيز الاقتصاد وتعزيز القدرة على تحقيق التوازن التجاري وتطوير القطاعات المحلية.

من المهم أيضًا تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة التجارة غير الرسمية وتعزيز الإجراءات الجمركية والقانونية للحد من التهريب وتوجيهه نحو قنوات رسمية تعود بالفائدة للاقتصاد الوطني.

يبدو أن الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمشكلة الديون الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد والاجتماع. هذه التحديات يمكن أن تشمل:

1. ضغوط المالية الدولية: تضطر الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي إلى الاقتراض من مؤسسات مالية دولية لتمويل مشروعات تنموية وبرامج اقتصادية. وبسبب معدلات الفائدة والشروط التي تفرضها هذه المؤسسات، يمكن أن تؤدي الديون إلى ارتفاع أعباء الديون وصعوبة سدادها.
2. تذبذب أسعار المواد الخام: تعتمد العديد من الاقتصاديات في الاتحاد المغاربي على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز. تذبذب أسعار هذه المواد يمكن أن يؤثر بشدة على إيرادات الدول والقدرة على سداد الديون.
3. تقلبات العملات: تأثير تقلبات سعر الصرف على الديون الخارجية يمكن أن يكون كبيرًا، خاصة إذا كانت الديون مستحقة بعملات أجنبية. تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الديون وتعقيد سدادها.

[1]– عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي ..بين الافتراض و الواقع**، موقع الجزيرة، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%

4. تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية: الدول في الاتحاد المغاربي قد تتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية، مما يمكن أن يؤثر على إيراداتها وقدرتها على سداد الديون.

5. تأثير الديون على الاقتصاد والاجتماع: زيادة الديون يمكن أن تؤدي إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتنمية، مما يمكن أن يسفر عن احتجاجات اجتماعية واضطرابات.

للتغلب على هذه التحديات، يجب أن تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي إجراءات لإدارة الديون بحذر، وتنويع الاقتصاد، وزيادة الاستدانة بحذر. يمكن أن تكون السياسات الاقتصادية والمالية الرشيدة وتعزيز التعاون الإقليمي أمورًا مهمة لمعالجة هذه التحديات.

يبدو أن مشروع الاندماج المغاربي واجه تحديات كبيرة وعقبات سياسية واقتصادية تعكس تعقيدات الوضع في المنطقة. بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تتعلق بالتنظيم والإدارة والاقتصاد، هناك تأثير كبير من العوامل الخارجية والتحالفات الإقليمية والدولية على مستقبل هذا المشروع. تسبب التنافس الاقتصادي والسياسي بين مختلف القوى الإقليمية والدولية في إعاقة تقدم هذا المشروع.

كما ذكرت، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قد يرون بعض التجمعات الإقليمية كتحدي لمصالحهم الاقتصادية والسياسية. علاوة على ذلك، تلعب القضايا الجيوسياسية والاقتصادية الدولية دورًا في تشكيل العلاقات الإقليمية في المنطقة، وتؤثر على استقرار مشروع الاندماج المغاربي.

يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي مواجهة هذه التحديات والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز دورهم في الساحة الإقليمية والدولية. التحالفات الإقليمية قد تكون وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، ومع مرور الوقت قد تصبح مشروعات مثل "اتحاد المغرب العربي" أكثر تطورًا ونجاحًا بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء والمنطقة بأكملها.

ختاما يمكن القول أن مستقبل "اتحاد المغرب العربي" يبقى غامضًا ويتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه هذا المشروع، إلا أن هناك إمكانية لتحقيق التقدم والنجاح في المستقبل إذا تغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وإذا ازدادت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في الاتحاد.

المنطقة تتميز بوجود موارد طبيعية متنوعة وإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن استغلالها بشكل أفضل من خلال التعاون الإقليمي. إذا تم تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني بين دول الاتحاد، فإن هذا قد يسهم في تعزيز استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.

على الدول الأعضاء والقادة السياسيين في المنطقة أن يتعاونوا من أجل تجاوز التحديات والخلافات والعمل بروح التضامن لتحقيق أهداف "اتحاد المغرب العربي". يجب أن يتمتعوا بالإرادة والحكمة للاستفادة من الفرص المتاحة وتحسين مستقبل المنطقة بشكل عام.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، تبين لنا أن نظريات التكامل والاندماج تمثل مفهومين حاسمين في العديد من المجالات، بدءًا من السياسة والاقتصاد وصولًا إلى الثقافة والاجتماع. توصلنا إلى أن التكامل يعبر عن التجمع والتوحيد والتشابك، بينما الاندماج يعبر عن التمازج والتحول نحو هوية موحدة. على مدى العقود القليلة الماضية، ازداد استخدام هذين المصطلحين بشكل كبير في سياقات متعددة، مما يظهر أهميتهما البالغة في فهم التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحديثة.

إن مفهوم التكامل يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة في السياسة، حيث يمكن أن يشير إلى السعي نحو توحيد الأمم والمجتمعات وتعزيز التعاون الدولي. يتيح لنا التكامل البحث عن حلول شاملة لمشكلات مشتركة والتعاون في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر.

من جهة أخرى، يعزز مفهوم الاندماج من فهم التنوع والتعددية في المجتمعات. يمكن أن يساهم الاندماج الاجتماعي والثقافي في تعزيز التفاهم بين الأعراق والثقافات المتنوعة، وبالتالي يساهم في تحقيق المجتمعات المتماسكة والمزدهرة.

من خلال هذا البحث، تبين أن تحقيق التوازن بين التكامل والاندماج هو مهمة صعبة ومعقدة. إن عملية تطوير السياسات واتخاذ القرارات تتطلب توجيه دقيق ومعلومات شاملة حول التحديات والفرص. ينبغي للحكومات والمنظمات المعنية أن تعمل بجد على تعزيز التكامل في المجتمعات والترويج للاندماج الثقافي والاجتماعي.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، نقترح الخطوات التالية:

1. تعزيز الوعي: ينبغي تعزيز الوعي حول أهمية التكامل والاندماج في المجتمعات. يمكن ذلك من خلال تنظيم حملات توعية وأنشطة تثقيفية.
2. تشجيع التعاون الدولي: يجب أن تعمل الدول على تعزيز التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر.

3. دعم التنوع والتعددية: يجب دعم التنوع والتعددية في المجتمعات وتعزيز الاندماج الاجتماعي والثقافي.

4. اتخاذ سياسات شاملة: يجب أن تتخذ الحكومات سياسات شاملة تعكس أهمية التكامل والاندماج في مجتمعاتها وتعزز من مشاركة الجميع في عملية صنع القرار.

5. البحث والتطوير: يجب استمرار البحث والتطوير في مجالات التكامل والاندماج لضمان مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة.

إن تحقيق التوازن بين التكامل والاندماج هو تحدي هام، ويتعين على المجتمعات والدول العمل معًا لتحقيق هذا الهدف والمساهمة في بناء عالم أكثر تماسكًا وتعاونًا.

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

1 أسامة المحبوب، **العولمة و الإقليمية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.

2 إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية** بيروت، دار العلم للماليين، 1987.

3 جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

4 جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، د.س.ط

5 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية. تر: وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985.

6 حداد ريدون، **العلاقات الدولية**، بيروت، دار الحقيقة، 2000.

7 حسن عماد مكاوي وآخرون، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998

8 حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، سلسلة دراسات دولية، الجزائر، دار هومة، 2008

9 -خليل إسماعيل الحديثي، **الوظيفية و النهج الوظيفي في الجامعة العربية .سلسلة دراسات إستراتيجية**، ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات السياسية، 1999.

10 - زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، ط1 ، ليبيا، دار الرواد، 2002.

11 - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعالقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.

12 - عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

13 - عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

14 - عبد محمد سمير، **التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013

15 - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

16 - علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

17 - عمر صادوق، **دروس في التنظيم الدولي المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996

18 - مارتن غريفيتش و تيري اكالان، **مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية**، دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008.

19 - محمد إمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004.

20 -محمد على أبو العال، **نظريات الاتصال المعاصرة في ضوء تكنولوجيا الاتصال والعولمة القاهرة:** دار العلم والإيمان، 2013.

21 – محمد عمر الطنوبي، **نظريات الاتصال،** الإسكندرية : دار المطبوعات الجديدة، 1994.

22 – محمد نور و أحمد علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا :رؤى و آفاق،** المؤتمر الدولي الأول للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و .الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2005

23 – معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

24 – ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية،** ط1 ، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985

25 – نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي، (العراق: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2008

2/ الدوريات:

1 -إكرام بدر الدين، **قضية التكامل على المستوى النظري،** مجلة السياسة الدولية، 1987.

2 -خالد خميس السحاتي، **الوظيفية الجديدة و تجربة التكامل الأوروبي :الآفاق و المضامين و القدرات التفسيرية،** مجلة العلوم و الدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، عدد 33 ، ماي2017

3 -رشيد عمارة، **الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي،** مجلة زانكوي سليماني، قسم الدراسات الإنسانية، عدد 30 ، أكتوبر 2010 .

4 -رضوان زيادة، **الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي،** مجلة المستقبل العربي، عدد 334 ، ديسمبر 2006 .

5 -طويل نسيمة، **التكامل الدولي، دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية،** العدد3 ، أكتوبر 2018.

6 -حسن علاوي، **الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، عدد.2010 .

3/ الأعمال غير المنشورة:

1 -سعاد يحي ، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و اثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة،2013

2 -طارق رداف، **إشكالية السياسة العليا في تجربة التكامل الأوروبي**، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة قسنطينة 3، 2018

3 -عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2002.

4 -عمر إبراهيم العفاس، **تجربة الاندماج الأوروبي :دراسة افتراضات النظرية الوظيفية**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008 ، ص297.

5 -محمد عباس لزرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005

بالأجنبية:

1- Bende-Nabende,Globalization, FDI, **regional integration and sustainable development**. Farnham . Ashgate, 2002.
2- Charles Débâche et autres, **Lexique de politique**, Edi 7, Paris, Dttorg, 2001
3- Dussauge ,P. et B. Garrette , Alliances Stratégiques : mode d'emploi , **Revue Française de Gestion**, Septembre- Octobre 1991
4- Ernest Haas, The uniting of europe: political, social, and economic forces 1950-1957 ;Great Britain: University of Notre dame Press, 1958.
5- Jean-Jacques Roche, **Théories des Relations Internationales**, Paris, Montchrestien, 1997.
6- G. Evans and J. Newnham , The penguin Dictionary of International Relations, London, Penguin Books, 1998.

7- Spindler, Manuela, **New regionalism and the construction of global order**, United Kingdom: University of Warwick, March , 2003.

8- Y, Bineau and P,Montalbano, **Selected developmental aspects of trade and trade policies**, HTSPE Limited, Herts, UK., 2010. P 18.